

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الكمي

تحت عنوان:

ظاهرة التضخم في الجزائر
- دراسة قياسية -

تحت إشراف :

أ.د. بزواية محمد

إعداد الطالب:

منور محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. مناقرة نور الدين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بزواية محمد
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بظاهر سمير
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. شيببي عبد الرحيم

السنة الجامعية: 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(..... وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)

* صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ *

" سُورَةُ الْإِسْرَاءِ - الْآيَةُ 85 "

قول مأثور:

"إنبي وأيت أنه لا يكتب إنساناً كتاباً في يومه، إلا قال في تحه لو تُبِر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان أفضل، ولو تُرك ذلك لكان أجمل. وهذا من عظيم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"

(العماد الأصفهاني)

شكر و تقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى عليه وسلم.

و عليه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف: بزاوية محمد علي نائجه و توجيهاته و صبره علي و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

إهداء

إلى من أوصى الله بإكramهما وأعز ما نملك في الوجود، إلى

الوالدين الكريمن حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة.

إلى كل أبنائي و أخص بالذكر ابنتي هاجر.

إلى كل إخوتي.

إلى كل أفراد العائلة الصغيرة و الكبيرة.

إلى كل من درسنا و علمنا أو ساهم في تعليمنا.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب.

الفهرس

الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم

- تمهيد..... 5
- المبحث الأول: مفهوم التضخم، أنواعه، مسبباته والآثار المترتبة عنه..... 5
- المطلب الأول : تعريف التضخم..... 7
- المطلب الثاني: أنواع التضخم..... 12
- المطلب الثالث: العوامل المسببة للفجوات التضخمية..... 21
- المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم..... 35
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم..... 42
- المطلب الأول : النظرية النقدية كمفسر لظاهرة التضخم..... 43
- المطلب الثاني : النظرية الكنزوية كمفسرة لظاهرة التضخم..... 56
- المطلب الثالث : نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة كمفسر لظاهرة التضخم..... 58
- المطلب الرابع:نظرية التضخم الناشئ عن سحب الطلب كمفسر لظاهرة التضخم..... 60
- المبحث الثالث : الوسائل المستخدمة في معالجة التضخم..... 63
- المطلب الأول: إجراءات السياسة النقدية لضبط التضخم 63
- المطلب الثاني: إجراءات السياسة المالية لضبط التضخم..... 82
- المطلب الثالث:علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية في مكافحة التضخم..... 96
- المبحث الرابع: مؤشرات و مقاييس التضخم..... 98
- المطلب الأول: قياس التضخم بواسطة الأرقام القياسية..... 98
- المطلب الثاني: الفجوة التضخمية و مقاييسها..... 104
- خلاصة الفصل الأول..... 110

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

113.....	تمهيد
113.....	المبحث الأول: مراحل تطور النظام الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال
114.....	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه مركزيا 1962-1989
124.....	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية و انعكاساتها على الضغوط التضخمية للفترة(69-89)
129.....	المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة اقتصاد السوق (انطلاقا من 1990)
130.....	المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي 1990-1998
151.....	المطلب الثاني: برامج الإنعاش و التنمية الاقتصادية 2001-2012
165.....	المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 1970-2012
170.....	خلاصة الفصل الثاني:
172.....	الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم
173.....	تمهيد
173.....	المبحث الأول: نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR
174.....	المطلب الأول: تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي
186.....	المبحث الثاني: أشعة الانحدار الذاتي الغير مستقرة واختبار التكامل المشترك
186.....	المطلب الأول: التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ
195.....	المطلب الثاني: التحليل الديناميكي لنموذج شعاع الانحدار الذاتي
198.....	المطلب الثالث: دراسة السببية
201.....	المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لمحددات التضخم في الجزائر
201.....	المطلب الأول: تحديد معطيات و نموذج الدراسة

202.....	المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.
208.....	المطلب الثالث:دراسة اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.
209.....	المطلب الرابع:اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen
214.....	المطلب الخامس:دراسة السببية لنموذج VECM
216.....	المطلب السادس:التقييم الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ أشعاعي VECM
218.....	المطلب السابع:دراسة استقرارية النموذج(VECM).
221.....	المطلب الثامن: تحليل استجابات متغير التضخم للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة.
228.....	خلاصة الفصل الثالث
230.....	الخاتمة العامة.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم ، و لقد لقيت هذه الظاهرة الاقتصادية اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسيرها .ويعتبر التضخم من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الجزائر، كغيرها من دول عالم، ما زالت تعاني من التضخم الذي أضحى من بين أهم انشغالات السلطات الحكومية المعنية بمعالجة هذه المشكلة لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية .تأثرالاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقت الأوضاع الاقتصادية والمالية خصوصاً بانخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانهيار أسعار البترول وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

إن للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر آثار شملت جميع النواحي والتي من بينها التضخم، حيث غيرت تلك السياسات هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية سواء كانت جزئية كتوجه المؤسسات إلى اعتماد أساليب حديثة في التسيير و تقنيات أكثر تطوراً من أجل الرفع من الانتاجية ، أو كانت هذه المتغيرات كلية كالبطالة، معدلات النمو، أسعار الصرف،الانفاق الحكومي، المعروض النقدي والنواتج المحلي الإجمالي... الخ.

و على ضوء هذا العرض، فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم في الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم التضخم ومعدله مستقبلاً.

و من بين تلك الطرق الكمية نجد طريقة استخدام نماذج متجهات الإنحدار الذاتي VAR و نماذج متجه تصحيح الأخطاء VECM ، و دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions)، و تحليل التباين (Variance decomposition) لاختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهرى الآتي:

ما هي آثار المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة التضخم في الجزائر على المدى الطويل؟

و على إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أهم النظريات التي تناولت مشكلة التضخم؟

ما تأثير أهم الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية على التضخم؟ وما مدى فاعلية مختلف التدابير التي

اتخذتها الجزائر للحد والتخفيف من التضخم؟

ما هو واقع ظاهرة التضخم في الجزائر؟

ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على التضخم في الجزائر على المدى الطويل؟

هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة التضخم في الجزائر والتنبؤ به؟

- الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد

مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبار صحتها وهي على النحو التالي:

1- الكتلة النقدية لها تأثير ايجابي و معنوي على معدل التضخم في الجزائر على المدين القصير و

الطويل.

2- يؤثر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عكسيا على معدل التضخم في الجزائر على المدى الطويل.

3- تخفيض العملة الوطنية (رفع معدل سعر الصرف) يؤثر تأثيرا سلبيا على معدل التضخم في الجزائر

على المدى الطويل.

4- تساهم الزيادة في الإنفاق العمومي في الرفع من معدل التضخم على المدين القصير والطويل.

- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

محاولة تحليل واقع ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على

التضخم؛

الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من التضخم ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات

الاقتصادية بمعدل التضخم في الجزائر؛

محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم وتطبيقه في

الجزائر؛

محاولة إبراز أهمية أساليب و أدوات القياس الاقتصادي، النماذج القياسية و الطرق الإحصائية في تحليل

وتفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و التضخم.

- أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الجزائر و المتمثلة في التضخم، ومدى سعي السلطات الحكومية الجزائرية في انتهاج بعض السياسات الاقتصادية الملائمة لعلاجها، وهذا من خلال التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية هذه السياسات وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها.

- حدود البحث:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر، وذلك لمعرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة. أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة بين 1970 إلى 2012 كون هذا المجال يعتبر كاف و مناسب لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

- المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الموضوع و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية سنعمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و كذا المنهج التاريخي من خلال عرض الوقائع. و سنعمد في الجانب التطبيقي على المنهج التجريبي عن طريق استخدام نماذج متجهات تصحيح الخطأ و (Vector Error Correction Models) VECM، و دوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions)، و تحليل التباين (Variance decomposition) لاختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم. و لقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

- الدراسات السابقة:

لقد تناولت عدة أبحاث و دراسات ظاهرة التضخم فمنها من ركز على الدراسة التحليلية والقياسية لظاهرة التضخم والتطرق لمختلف المتغيرات المفسرة لهذه الظاهرة. واتجه البعض الآخر إلى دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية كل على حدى و بيان علاقتها بالتضخم. و من بين الدراسات و الأبحاث التي تناولت موضوع التضخم أو بعض جوانبه ما يلي:

1-دراسة : بن بوزيان محمد و بن عمر عبد الحق (2007) :والتي تهدف إلى دراسة ما إذا كان التضخم في الجزائر و تونس ظاهرة نقدية أم لا خلال الفترة 1995-2001 باستخدام طريقة التكامل المشترك و اختبار السببية، و بينت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النقود و الأسعار مع عدم وجود أي علاقة سببية بينهما في كلا البلدين .

2-دراسة بن بريكة الزهرة "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011" جامعة بسكرة -و كان الهدف من الدراسة معرفة أثر تخفيض قيمة العملة على التضخم في الجزائر و ذلك باستعمال نماذج VAR ، و لقد توصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و التضخم.

3-دراسة عماد الدين أحمد المصباح(2006): والتي تهدف إلى دراسة أثر مجموعة من محددات التضخم في سورية، ولقد تبين من استخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، أن التضخم في سورية يفسر، في الأجل الطويل، بشكل أساسي بثلاث متغيرات هي : -1العرض النقدي M2-2مؤشر الركود الاقتصادي؛ -3مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات؛ -4النواتج المحلي الإجمالي GDP.

4-دراسة Giorgia Albertin (2013):و تبحث الدراسة في المحددات القصيرة و الطويلة المدى للتضخم في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 باستخدام اختبار السببية و نموذج تصحيح الخطأ باستعمال المتغيرات التالية : مستوى الأسعار، سعر الصرف الاسمي، عرض النقود بمعناه الواسع، سعر النفط ، مؤشر أسعار الواردات و الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي. وتشير النتائج إلى أن المعروض النقدي و أسعار السلع المستوردة هي العوامل المحددة للتضخم في الجزائر سواء على المدى القصير أو الطويل.

- صعوبات البحث:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذا البحث هي تلك الصعوبات التي تقف عادة أمام الباحث القياسي، عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة و الواقع في بلد ما من جهة وإسقاط ذلك قياسياً بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية، كما هناك صعوبات أخرى نوجزها فيما يلي:

ندرة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع، وصعوبة الحصول عليها؛
نقص المعطيات والبيانات الرقمية حول بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وعدم تجانسها في بعض الأحيان .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الفصل الأول:

الإطار النظري للتضخم

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

تعد مشكلة التضخم في العصر الحالي إحدى أهم المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية والنقدية شيوعا ومن المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسة و الاهتمام من طرف الاقتصاديين و الباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة و فهمها سعيا لإيجاد الحلول والعلاجات الكفيلة للقضاء عليها أو الحد من تفاقمها وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين و واضعي السياسات الاقتصادية.

المبحث الأول: مفهوم التضخم، أنواعه، مسبباته والآثار المترتبة عنه:

لقد شغلت ظاهرة التضخم حيزا واسعا في الأدبيات الاقتصادية في العصر الحديث و بالرغم من هذا الاهتمام الكبير بتفسير هذه الظاهرة و تحديد أسبابها إلا أنه لم يتمكن علماء الاقتصاد و الخبراء المهتمين بدراسة الظواهر الاقتصادية و المالية من إعطاء تعريف دقيق ومحدد لهذه الظاهرة، فالتعريف الذي قد يسود خلال فترة زمنية معينة قد لا يتفق مع تعريف نفس الظاهرة خلال فترة زمنية معينة أخرى، كما قد يختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر مفكري نفس الفترة. و نستخلص من المحاولات المختلفة لغالبية الكتابات في إعطاء تعريف دقيق لمفهوم التضخم أنه ينحصر في مظهرين أساسيين متناظرين :

المظهر الأول : له علاقة بالأصل الحقيقي للنشاط الاقتصادي و المتمثل في عالم السلع و الخدمات حيث يعبر عن التضخم من هذه الزاوية على الارتفاع المستمر والمتواصل في قيمة هذه السلع و الخدمات باعتبار ارتفاع المستوى العام لأسعارها.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ومن الأمثلة على ذلك تعري فالتضخم على أنه " الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"¹.و عرفه ألفراد مارشال A.MARSHAL بأنه << ارتفاع للأسعار >> و عرفته

الأمم المتحدة على أنه<<الزيادة المستمرة و الثابتة في مستوى متوسط أسعار التجزئة >>²

و المظهر الثاني : له علاقة بالأصل الغير حقيقي للنشاط الاقتصادي و المتمثل في عالم النقود حيث يعبر عن التضخم من هذه الزاوية على الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية للعملة النقدية.

ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه : " عبارة عن الانخفاض المستمر و المتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"³

و منهم من عرف التضخم من خلال الجمع بين المظهرين في آن واحد حيث عرفه البعض بأنه :

«يتمثل في الارتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار والذي يقود إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود»⁴.

ومن خلال هذه التعريفات يتبين بأن التضخم يعبر عن تدهور القوة الشرائية لوحدة النقد و التي تنعكس بالتالي في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار للسلع و الخدمات.

في حين اعتمد البعض في تعريفه لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر.

ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى

العام للأسعار"⁵، كما عرف التضخم أيضا بأنه " زيادة محسوسة في كمية النقود"¹، أما PERROUX

فعرّف التضخم بأنه "الزيادة في النقد من غير زيادة في السلع"².

¹-الوزني خالد،الرفاعي أحمد،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق،الطبعة السادسة،عمان، دار وائل للنشر، 2003 م،ص(249).

²-M.E.BENISSAD ,<<Essai d'analyse monétaire avec référence à l'ALGERIE>> 3eme edition ,1980,p33

³-البكري أنس،صافي وليد،النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق،عمان،دار المستقبل للنشر والتوزيع،(2002،ص(197).

⁴-Schmitt B, « Inflation, chômage et malformations du capital », Economica, Paris, 1984, p.228

⁵-غازي حسين عناية ،التضخم المالي،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2000م ، ص.14.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المطلب الأول : تعريف التضخم

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي. واستخدم مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم، ومن أهم هذه الظواهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم. وإذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد و المالية وهو التضخم في الأسعار فان هذا لا يعني أنه التعريف الخاص و المحدد لكلمة التضخم.

فهناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هذه الضوابط و الأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقا ذلك فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هذين المعيارين وهما³:

- التعريف المبني على خصائص و مظاهر التضخم

- التعريف المبني على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم

1- التعريف المبني على خصائص و مظاهر التضخم

يبنى أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، وأهم هذه الخصائص ارتفاع الأسعار و انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد، ومن بين الاقتصاديين الذين تبناوا هذا المعيار في تعريفهم للتضخم نجد كل من : "مارشال"، "روينس" و "فلامان". وتعريفاتهم هي⁴:

مارشال: التضخم هو ارتفاع الأسعار.

¹ - هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م، ص219

² - H. TEMMAR <<Les explications théorique de l'inflation>> OPU ,1984,p83

³ - غازي حسين عناية، مرجع سابق ص13.

⁴ - غازي حسين عناية، مرجع سابق ص22- 23.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

روبنس:التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار.

فلامان:التضخم حركة الارتفاع العام للأسعار.

ولقد شارك الكثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم، حتى أصبح التعريف الشائع؛ وذلك لتقشي هذا النوع، وسرعة ملاحظته من قبل العامة.

ولقد اشترط الاقتصاديون على ظهور التضخم في الأسعار، ضرورة دوام هذا الارتفاع، واستمراره، فالاقتصادي "كاردنير آكلي" "Gardener Ackley" يعرف التضخم بأنه: «الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار»¹.

ولكن يرد على هذا التعريف من العيوب ما يرد على غيره من التعريفات في تحليلها لمفهوم التضخم وذلك من زاويتين :

-زاوية الأسعار: حيث يجزنا ذلك إلى طرح الإشكالية التالية:

متى يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار مستمراً أو مؤقتاً؟ مما يدفعنا للبحث في المدة اللازمة لسريان هذا الارتفاع في الأسعار.

-زاوية معدل الارتفاع: متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي؟

و منهم من عرف التضخم من خلال ملاحظة ما يخلفه التضخم من انخفاض محسوس في قيمة النقود المتداولة حيث عرفه البعض بأنه: «ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية»².

2- التعريف المبني على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم:

2-1- التعريف المبني على المعيار النقدي:

¹ - ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.ص. 214. 215.

² - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.73.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

يأخذ بهذا المعيار كل من الذين يسلمون بالنظرية الكمية حيث يعرفون التضخم بأنه " كل زيادة في

الإصدار النقدي "1 أو بأنه "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول".2

فالتضخم بناء على النظرية الكمية يعني أن كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في

المستوى العام للأسعار، ويقوم مضمون هذه النظرية على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير

مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه وهذا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة والتي تتمثل في سرعة

دوران النقود والدخل القومي في الفترة القصيرة. هذه النظرية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين كمية

النقود في التداول ومستويات الأسعار، وفقا لذلك، التضخم هو دالة في تغييرات العرض النقدي³.

و يعرف البعض: « أن التضخم يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج

القومي الحقيقي»⁴.

وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم من وجهة نظر المدافعين عن المعيار الكمي بأحد الأشكال

الآتية:

1- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

2- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في

الاقتصاد.

3 - حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

ولقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصاديي القرن 19م، أين سيطرت أفكار ومفاهيم النظرية الكمية على

مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الموجات التضخمية، مبررين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها: ارتفاع

¹ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص32.

² - نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر، ص 13.

³ - Samuelson P, Nordhams W, « Economie », edition Economica, Paris, France, 2000, p.16.

⁴ - مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص.181.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الأسعار، استفحال آثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع ما أصاب العملات من انخفاض في قيمتها؛ ممّا اضطرّ حكومات الدّول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، الكثيرة والمتنوّعة. ولعلّ الأهمّ منها هو إقبال هذه الحكومات على إلغاء عملاتها، واستبدالها بعملات أخرى جديدة مثلما حدث في ألمانيا سنة 1948.

ورغم الحجج والمبررات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديدهم لمفهوم التضخم، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه؛ حيث أنّ هذا المعيار يعوزه الكثير من الدّقة والوضوح، وصدق الشّواهد الخاصّة به.

و لقد لقي هذا المعيار انتقاداً شديداً أثناء فترة الكساد الكبير من 1929-1933 التي سادت المجتمعات الرأسمالية حيث لم يستطع تفسير عدم ظهور التضخم رغم أنّه تمّ إلقاء كميات كبيرة من النقود في الأسواق، هذا ما اقتضى التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثمّ اعتباره أساساً لتعريف التضخم وتحديده.

2-2- التعريف المبني على معيار الدخل والإنفاق :

يقتضي هذا المعيار في تحديده لمعنى التضخم أنه: «هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدّخول المتاحة للإنفاق»⁽¹⁾.

ومن هذا التعريف نجد أنّ ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي مباشر، ولكن ارتفاع الأسعار نتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النّقود أو سرعة تداولها، ونتيجة لنقص عرض السلع، وانخفاض الإنتاج سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

وعلى الرغم ممّا قابله هذا التعريف من نجاح، إلاّ أنّه انتقد من عدّة جوانب:

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق،، ص.34.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدّخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرّخاء بأنّه تضخم؛ افتراض ارتفاع الأسعار مع وجود فجوة فقط فأهمل العوامل النفسية التي تتدخّل في تحديد قيمة النقود؛ ج. إن هذه الفكرة ساكنة باعتبار أنّها تبحث في التضخم على أنّه فارقاً بين كميتين لا فارقاً بين تيارين؛ تيار الإنتاج وتيار الإنفاق، فهي تغفل عنصر الزّمن.

2-3- التعريف المبني على معيار العرض والطلب:

يعرف التضخم وفق هذا الاتجاه بحدوث الخلل في التوازن بين العرض والطلب؛ بحيث أنّ ارتفاع الأسعار قد يحدث لعدّة أسباب، منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت، أو نقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب. و ترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على ما هو متاح من السلع والخدمات أو زيادة في حجم الطلب النقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه⁽¹⁾. فالتضخم إذن وفق هذا المعيار هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنية معينة تؤدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار².

وهذا الاتجاه في تحديد مفهوم التضخم كغيره من الاتجاهات الأخرى لم يسلم من الانتقادات، فمثلاً يعوزه التحديد، والوضوح في تفسيراته لنشوء الضغوطات التضخمية، لذلك يمكن طرح التساؤلات التالية : متى يكون هناك فائضا إيجابيا في الطلب وفائضا سلبيا؟، و هل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟ كذلك قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟.

¹-مجدي عبد الفتاح سليمان ، مرجع سابق، ص.35.

² - Alan Griffith, Stuart Wall, « Applied economics an introductory course », Seventh Edition, Longman. London and New York, 1997, p.468.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم خلاصة :

فمن خلال التعريفات السابقة و التحاليل أو التقسيمات الخاصة بها يمكننا استخلاص النتيجة التالية:
أن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة، هذا الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم¹.

المطلب الثاني: أنواع التضخم

نظراً لتعدد تعاريف التضخم وتعدد أسبابه نتج عنه تعدد أنواع التضخم و يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من التضخم، إلا أن هذه الأنواع ليست منفصلةً عن بعضها البعض، بل مترابطة ومتشابكة؛ إذ قد يتضمن نوعاً من التضخم نوعاً أو أنواعاً أخرى. كما أن حدوث أحد الأنواع قد يؤدي إلى حدوث نوع أو أنواع أخرى. لكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية ولسرد أنواع التضخم يمكننا الاعتماد على عددٍ من المعايير والأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة للتضخم.

1- حسب تعدد القطاعات الاقتصادية:

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، كذلك التضخم الذي يتفشى في قطاع

¹ - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 58.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، و يحلل الاقتصادي كينز¹ أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى(1):

- **التضخم السلعي:**و هو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمارات ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وأثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن كنز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الربحي و التضخم الدخلي:

-**التضخم الربحي :** وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة

-**التضخم الدخلي :** ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال.

2- حسب حالة التوظيف في الاقتصاد القومي:

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

2-1- التضخم غير الحقيقي (الجزئي) :

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل التام في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي وهو يحدث في المرحلة التي لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد مستغلة، و في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخول، وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعاً بسيطاً في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج. وهذا النوع من التضخم سببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها،

¹ - عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص60.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار بسبب ارتفاع الأرباح¹.

2-2- التضخم الحقيقي (الكامل) :

ويسود عندما تتحقق في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفراً، فإذا زادت كمية النقود فأَنَّ الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعدل يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود².

ففي هذه المرحلة تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها و أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات،. ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار. ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "الفجوة التضخمية" ويسمى كينز هذا التضخم "التضخم البحت".

ويتمثل الفرق الجوهرى بين نوعي التضخم في أنَّ التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضرراً كبيراً يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود؛ إذ لا يصاحب الزيادة في الأسعار أي زيادة في حجم التشغيل والنتاج.

أما التضخم غير الحقيقي فلا يحمل في طياته ضرراً كبيراً، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثَّمَن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيد من الإنتاج والعمالة والتشغيل³.

3- حسب درجة تحكم الدولة في نظام الأسعار:

¹ - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان ، 1993، ص. 366.

² - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 43.

³ - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 366.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

تحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية¹:

3-1- التضخم الطليق "المكشوف" *L'inflation ouverte* :

ويكون نتيجة للتغير في الطلب بنسبة أكبر من التغير في العرض من السلع والخدمات، مما ينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها أو التأثير فيها حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة²، وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة ولمموسة، وتقعد النقود الوطنية قيمتها، أو وظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، أي التخلي على ما في حوزتهم من نقود، وما يزيد من تعميق الظاهرة هو أنّ الأفراد يتوقعون استمرار في ارتفاع الأسعار، مما يزيد من الإنفاق السريع والمنتالي على شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود.

3-2- التضخم المقيد "المكبوت" *L'inflation réprimée* :

وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس في الأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار و كذا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات ، وتلجأ الدولة إلى مثل هذه الأساليب في حالة عجز عرض السلع و الخدمات أمام حجم

¹ - عناية غازي حسين، مرجع سابق، ص 57-59.

² - بن عزوز بن علي -محاضرات في النظريات و السياسات النقدية - ص 147

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب¹. ويهدف هذا التدخل الحكومي المباشر إلى منع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي².

إلا أن الإجراءات الحكومية السابقة لا تُلغي الزيادات الحقيقية في الأسعار، والتي تظهر بصورة إنفاقٍ نقدي في السوق السوداء، مما يضطر الحكومة إلى الإذعان لهذه الأسعار المتزايدة والتي تُقابلها وفرة السيولة النقدية أو القوة الشرائية لدى الأفراد؛ مما يعكس فائضاً في الطلب على السلعة والخدمات المختلفة. وغالباً ما يظهر هذا النوع في الاقتصاديات المخططة مركزياً .

3-3- التضخم الكامن "الخفي" *L'inflation latente* :

يتمثل هذه النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخل النقدية دون أن تجد لها منفذاً للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هذه الدخل المتزايدة فيبقى التضخم كامناً وخفياً لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية. و غالباً ما تتدخل العوامل و الظروف الاقتصادية الاستثنائية لإجبار الدولة على الحد من ظهور الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق كالحروب مثلاً.

ولقد عرفت الدول الأوروبية التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية، ويرى الاقتصاديون أن القيود التي وضعت لمعالجة التضخم المكبوت أثناء الحرب العالمية لم تكن فعالة بالدرجة الكافية في منع الأسعار من الارتفاع؛ بل كثيراً ما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء؛ حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار عادة ما ينتهي بالارتفاع السريع فيها بمجرد انتهاء الرقابة الإدارية³.

4- التمييز حسب حدة وقوة الضغط التضخمي:

¹ - عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الطبعة الثانية 1999، ص 191.

² - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 214

³ - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 41.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

إن هذا المعيار يعمل على تقسيم التضخم حسب شدته وتأثيره في الاقتصاد، حيث اختلف الاقتصاديون في تقسيم التضخم حسب هذا المعيار فمنهم من قسمه إلى قسمين، ومنهم من قسمه إلى ثلاثة، بينما ذهب آخرون إلى تقسيمه لأربع أقسام حسب شدة الضغوط التضخمية و هي:

4-1-التضخم الجامح Hyperinflation:

ويطلق عليه التضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي¹. ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ربحية رجال الأعمال، مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار؛ وبالتالي زيادة جديدة في الأجور، وهنا تركز الأسعار وراء نفقات الإنتاج، وتركز هذه النفقات بدورها وراء الأسعار، فعندما يبلغ التضخم الجامح ذروته تتزايد الأسعار شهراً بعد شهر، ثم أسبوعاً بعد أسبوع، ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة⁽²⁾. و يعرف أيضاً بالدورة الخبيثة للتضخم، وميزته الأساسية أنه ينشأ نتيجة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها، كما أنه ينشأ نتيجة النقص الطبيعي و الحاد في عرض السلع و الخدمات و النفقات التي يعقبها ارتفاع في الأسعار⁽³⁾. و معدلات هذا النوع من التضخم غالباً ما تتجاوز 50% في الشهر، أي ما يعادل أكثر من 1% في اليوم مما يؤدي إلى تضاعف الأسعار إلى أكثر من 100 مرة في السنة⁴. و لقد شهدت ألمانيا واحدة من التضخم الجامح الأكثر إثارة في التاريخ الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية⁵. والشكل التالي يوضح الدورة الخبيثة للتضخم الجامح:

¹ - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص.369.

² - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص.43.

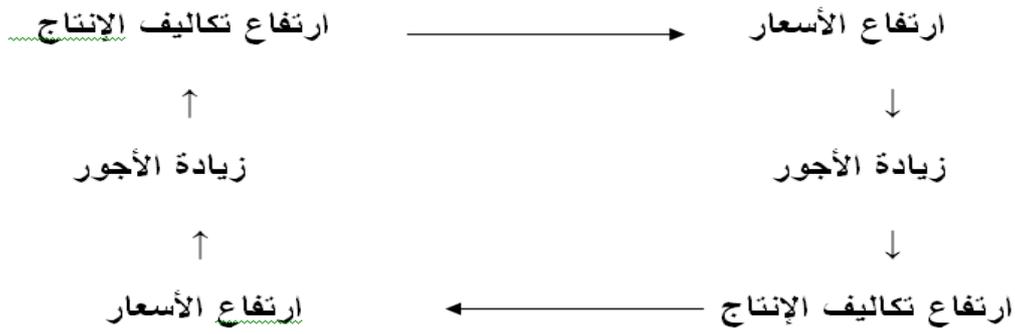
³ - عناية غازي حسين، مرجع أعلاه، ص.62.

⁴ - Gregory N. Mankiw ,Macroéconomie , 5eme Edition,2012,p.152.

⁵ - Gregory N. Mankiw ,Macroéconomie , 5eme Edition,2012,p.156.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الشكل رقم 1-1: الدورة الخبيثة للتضخم



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الطبعة الثانية 1999، ص193.

و لا تتم معالجة هذا النوع من التضخم إلا بإصلاحات نقدية جذرية، فالسلطات النقدية تجد نفسها مضطرة للتوسع في الإصدار النقدي مما يزيد تقاسم الشكل. كما أنها غير قادرة على إيقاف هذا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

4-2- التضخم الراكض Inflation Galopante:

يشهد هذا النوع ارتفاعا في معدل الأسعار بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها التضخم الجامح، و بالتالي آثاره تكون أقل مقارنة بالنوع الأول، وهو ما يسهل على السلطات الحكومية التحكم فيه والحد من آثاره على الاقتصاد إذا ما اتخذت الإجراءات الضرورية قبل استفحاله. وهو من بين أخطر أنواع التضخم حيث تتراوح فيه نسب التضخم بين الـ 20% و 40%، فدخل أي اقتصاد في هذه المرحلة هو إذانا بدخوله لغرفة الإنعاش، وهذا يعني أن التضخم قد وصل لأرقام لا يمكن معها النهوض بالاقتصاد إلا بإدخال إصلاحات جذرية عليه، كون أن آلياته الحالية لم تعد قادرة على التحكم في الأسعار وأن الضغوط التضخمية أصبحت لا تقاوم، و هذا حال الاقتصاد الجزائري سنوات التسعينات حيث وصل التضخم فيه لنسب غير مسبوقة بلغت سنة 1992 نسبة 31.7%⁽¹⁾ و 29.05 %

¹-بنك الجزائر، التقرير السنوي الرسمي، 1992

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

سنة 1994⁽¹⁾، و لولا الإصلاحات الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة لكان الوضع غير الوضع الذي عليه الاقتصاد الجزائري الآن.

4-3- التضخم الماشي :

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات بين 5 إلى 10 % سنويا وهذا النوع من التضخم يمكن تفسيره بحالتين أساسيتين، فإما أن يكون إيجابيا محتاجا للسيطرة، وإما أن يكون سلبيا يؤدي لظهور أزمة تضخمية في الاقتصاد.

- **إيجابي** : إذا كانت هذه التغيرات ناتجة عن برامج تنموية من الدولة، وضخ لقيم مالية ضخمة في الاقتصاد بغية التحول بهذا الاقتصاد من التخلف نحو التقدم، حيث نقدم التجربة التركية كمثال على ذلك حيث بلغ معدل التضخم فيها 7.6%⁽²⁾، ورغم كبر هذا الرقم ورفضه حتى من الإتحاد الأوروبي حسب معاهدات ماستريخت إلا أنه جد متناسب مع الطفرة التي يتميز بها الاقتصاد التركي، الذي أصبح يعد في طليعة الاقتصاديات العالمية بمعدل نمو للنتاج المحلي الحقيقي بلغ سنة 2010 نسبة 8.9% متوقفا بذلك على أكبر التكتلات الاقتصادية والدول الرائدة، خاصة وأن متوسط نمو إجمالي للنتاج المحلي الحقيقي العالمي بلغ سنة 2010 نسبة 5%⁽³⁾.

- **سلبى**: إذا كانت هذه الارتفاعات هي ترجمة لعدم قدرة الدولة على مواكبة الطلب في الاقتصاد، أو كانت ناتجة عن تدفقات نقدية في مختلف أشكالها للاقتصاد (أجور، قروض استهلاكية، دعم،...) و هي اختلالات تعاني منها عدة دول في العالم لا تعني بالضرورة أن الاقتصاد في أزمة، لكن عدم

¹ -بنك الجزائر، التقرير السنوي الرسمي، 1994

² - le monde, bilan du monde (la situation économique internationale), France inter, france, 2011, p43.

³ - سيدا أونز، ما هو التضخم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2010 ص 44-45

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

معالجتها ستؤدي بالضرورة لعواقب وخيمة على هذه الدول و اقتصادياتها، كمصر بمعدل تضخم بلغ

10.7 % سنة 2010 أو الهند ب8.6% لنفس السنة (1).

4-4- التضخم الزاحف Inflation Rampante:

يسمى أيضا بالتضخم المعتدل، وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة

أعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي،

إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح. هذا التضخم يرجع إلى عوامل

وسمات محددة في الاقتصاديات المعاصرة يصاحب أداء وعمل الاقتصاد ويتقدم على مراحل وهو أكثر

قبولا من الأعوان الاقتصاديين وفقا لأوضاعهم الاقتصادية.²

ولقد ظهر مثل هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا خلال فترة الخمسينات

والستينات. ولقد أرجع بعض علماء الاقتصاد هذا النوع من التضخم إلى ارتباط هذه الظاهرة بالظروف

التي ينشأ فيها التراكم الاحتكاري خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة (l'accumulation

monopolistique)³.

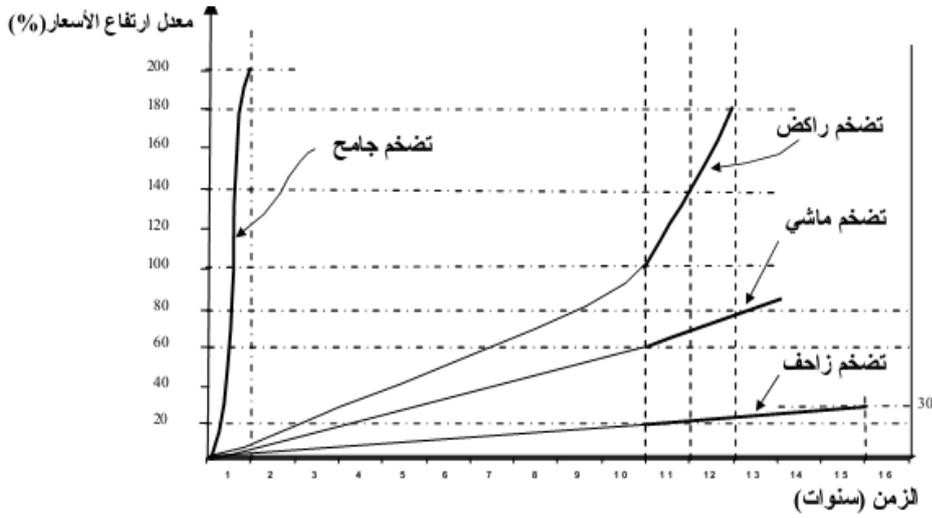
¹-le monde, idem ,2010,p.p117 -127

² - Salama P, Valier J, « L'économie gangrenée », La Découverte Paris, France, 1990, p.6.

³ - J.L.Dallemagne et J.Valier – Echec de l'inflation – Maspero-Paris 1972 p.132.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الشكل رقم 1-2 : تمثيل بياني لأنواع التضخم حسب درجة حدته



المصدر : ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص216.

المطلب الثالث: العوامل المسببة للفجوات التضخمية

تتعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تستتر خلف الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أنّ السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وفيما يلي نتناول كل هذه العوامل بشيء من التفصيل .

1- التضخم الناشئ عن الطلب :

يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى كل من (فيكسل وكينز).

ومن بين الاقتصاديين الذين يعتبرون أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب، البلجيكي¹ Geodhard ونجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تأخذ بنفس

الرأي أما الفكر الكينزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي.²

¹ - Benissad M.E, op.cit, p. 33

² -Vivien Levy-Garboua, « Macroéconomie contemporaine », 2 édition Economica, Paris, France, 1981, p.457.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

فقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب الذي يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ بزيادة فائض الطلب النقدي (إنفاق حكومي) الذي يفوق الزيادة في العرض وهذا يؤدي إلى زيادة الأسعار ومن ثمّ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج حيث أن زيادة الأسعار تعني زيادة الأرباح. وزيادة الإنتاج تعني زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الأجور ومن ثمّ تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الإنتاج وبدورها تتسرّب إلى الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب.

و على العموم فإن التحليل الكينزي يرى أن التضخم بسبب زيادة الطلب يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي $C+I+G$ أكبر من قيمة الناتج Q عند مستوى الاستخدام التام أي: $Q < C+I+G$ حيث: G : الإنفاق الحكومي ، I : حجم الاستثمار الكلي ، C : حجم الاستهلاك الكلي ، Q : حجم الناتج القومي.

كما يمكن حصر أهم العوامل المنشئة للتضخم بسبب زيادة الطلب فيما يلي :

1-1- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (انخفاض الميل الحدي للاادخار):

إن جل النظريات الاقتصادية ترى أن التوازن بين قوى العرض والطلب من أهم سبل استقرار السوق، وتسمح بتحديد السعر التوازني الذي يرضي كلى الطرفين لكن اختلال التوازن بين الطلب الكلي الفعال، مع عدم استجابة من العرض الكلي نظرا لكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل أو بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بعدم قدرته على توفير اللازم من السلع والخدمات، مما يجعل الضغوط التضخمية تظهر إلى الواجهة وتشكل ضغطا على الاقتصاد و هذا ما يكون عادة في الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث.

1-2- العجز في الميزانية:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

و يقصد به زيادة النفقات الحكومية العامة على الإيرادات العامة بهدف تمويل المشروعات الإنتاجية و تشغيل عناصر الإنتاج المعطلة في المجتمع، أو بشكل ضروري لتغطية نفقات التسيير الضرورية للدولة كدفع رواتب الموظفين و تسيير شؤون البلاد.

لكن غالبا ما تؤدي هذه النفقات الممولة بالعجز إلى رفع وتيرة التضخم في الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الأموال على تحفيز النشاط الاقتصادي و الرفع من وتيرة نموه مما يؤدي إلى حدوث فائض في المعروض النقدي و بالتالي زيادة في الطلب الكلي نتيجة زيادة في الدخل لا يقابلها زيادة في العرض الكلي.

ومن بين الاقتصاديين الذين أشاروا إلى العلاقة الايجابية بين العجز و التضخم نجد العالم Fischer حيث لاحظ أن ثمة علاقة قوية بين العجز المالي و التضخم في الدول ذات التضخم العالي أو خلال فترات التضخم العرضي، في حين أن تلك العلاقة لم تكن واضحة في الدول ذات التضخم المنخفض. وفي دراسة أخرى تمكن كل من Catao و Terrones (2001) في ربط التضخم في المدى الطويل بالجزء الدائم من العجز المالي مقاسا بنسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما لوحظ أن انخفاض نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص التضخم بنسبة تتراوح بين 1,5 و 6,0%، اعتمادا على حجم عرض النقود¹.

1-3- زيادة الإنفاق العام غير الفعال:

إن زيادة الإنفاق العمومي غير الفعال يعد عبئا ثقيلًا على الدولة، فهو عبارة عن ضخ لكتلة نقدية في السوق دون مقابل و أفضل مثال عن هذا العامل هو تمويل العمليات الحربية و التي تعد من أهم الأسباب المنشئة للتضخم، و ذلك بسبب لجوء الدولة نحو الإصدار النقدي غير المغطى لتغطية مصاريفها الاستثنائية، وهو ما يؤدي حتما لانخفاض قيمة النقود في الدولة و نشأة التضخم ومن أمثلة

¹-Catao L, M Terrones, « Fiscal deficits and inflation: a new look at the emerging markets evidence », IMF Working Paper, No: WP/01/74, 2001, p.14.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ذلك ما وقع لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اضطرت للتوجه إلى الإصدار النقدي مما جعل عملتها تتضخم بشكل غير معقول حيث أن قيمة المارك الألماني كانت ب 4.2 مارك لكل دولار أمريكي في 1914، لتبلغ 630 مليار مارك لكل دولار أمريكي مع نهاية 1923 (1).

1-4- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

إن غياب المرونة للجهاز الإنتاجي، بعدم قدرته على توفير و إمداد السوق بالسلع و المنتجات الضرورية ذات الطلب المرتفع والفعال، سيؤدي بالضرورة لظهور التضخم و قد يرجع غياب هذه المرونة لنقص التكنولوجيا المستخدمة أو لكون العملية الإنتاجية قديمة محدودة المردودية، وغيرها من العوامل المؤدية إلى الحد من قدرة المنتجين على التأقلم مع الطلب الكلي الفعال، أو لنقص في عناصر الإنتاج في حد ذاتها (العمال، الموظفين، رأس المال، المواد الأولية،....).

1-5- تحقيق مرحلة التشغيل التام :

قد يصل الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل، أي تصبح عوامل الإنتاج غير قادرة على التفاعل مع العرض الموجه إليها، خاصة إذا تعلق الأمر بالموارد البشرية، كونها في أقصى حد لها، مما يجعل الجهاز الإنتاجي يفقد المرونة التي كانت تخوله لتلبية الطلب الكلي الفعال الموجه إليه، و رغم أن هذه الحالة نظرية لكن يمكن إسقاطها على حالة الأجهزة الإنتاجية غير المرنة و التي لا تستطيع أن تتعامل مع تغيرات الطلب الكلي الفعال، مما يجعلها بحكم التشغيل الكامل كنتيجة.

1-6- التوسع في منح الاعتماد من قبل المصارف:

إن توسع البنوك التجارية في منح الائتمان و الاعتماد، يعتبر عاملاً أساسياً في زيادة الكتلة النقدية المتداولة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الاقتصاد الوطني و زيادة الإنتاج، فتشجع المصارف على زيادة عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزداد إقبال الأعوان الاقتصاديين على

¹ -سكوت روجر، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010، ص 46-49

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الاقتراض مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئاً عن ظاهرة تضخمية.

1-7- التوقعات والأوضاع النفسية:

قد تكون التغييرات في الطلب الكلي الفعال مبنية على حجج واقعية، لكنها في نفس الوقت و في أغلب الأحيان تعتمد على العوامل النفسية التي تبنى على توقعات، أخبار وإشاعات تكون في أغلبها غير صحيحة، وإن كانت الحروب أبرز الأمثلة التي توضح هذه الظاهرة قد تظهر كذلك في الظروف العادية كفترات الأعياد و المناسبات الدينية و الوطنية.

و هذا ما أبرزته أغلب نظريات الاستهلاك التي ربطت الاستهلاك بالدخول (المتاحة الدائمة) و المستوى الاستهلاكي والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد كنظرية الاستهلاك النسبي لبراون Brown حيث تبقى هذه الظاهرة نفسية أكثر منها اقتصادية.

2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف Cost-Push :

إن نظريات تضخم التكاليف Cost-Push ترجع التضخم إلى عوامل ذات تأثير على تكلفة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة عناصر الإنتاج ومن أهمها النظرية المؤسسية والتي ترى أن التضخم يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور غير المتوازن في قطاعاته بالإضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار.¹

فإنّ الزيادة في تكلفة عناصر الإنتاج تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار دون أن يكون هناك تغيراً في الطلب، وعنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، وبعبارة أخرى أنّ الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور ، واستجابة لدرجة العمّال في زيادة الأجور تقوم

¹ - Humphrey T, « Historical Origins of Cost-Push Fallacy », Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, Summer, 1998, p.53.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الدولة أو المشروعات بزيادة أجورهم دون أن تتحمل بالفعل عبئ هذه الزيادة حيث تلجأ إلى زيادة الأسعار ومن جراء ذلك تحقق هدفا مركبا:

-الاستجابة لمطالب العمّال.

-امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق الزيادة في الأسعار.

و بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الأجور فان التضخم بزيادة التكاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

2-1- الضغط الضريبي:

حيث يمكن أن نعرف الضغط الضريبي على أنه إجمالي الضرائب إلى الناتج المحلي الخام، و يهدف

لتحديد التغيرات الاقتصادية الناتجة عن الاقتطاعات الضريبية وصيغته هي: ¹

معدل الضغط الضريبي = مجموع الضرائب / الناتج المحلي الخام

و من خلال التعريف يمكن أن نستنتج مقدار الأثر الذي يلعبه الضغط الضريبي في الرفع من التكاليف،

فكلما كان معدل الضغط الضريبي مرتفعا ساهم ذلك في الخفض من التنافسية داخل السوق، ورفع

التكاليف المباشرة للمؤسسات الإنتاجية مما ينعكس بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار بالارتفاع،

و يحد من قدرة السوق على التطور و التوسع و جلب الاستثمار و الذي سينعكس بدوره على المردودية

الجبائية للدولة (قانون لافر).

2-2- انخفاض في قيمة صرف العملة الوطنية:

يؤدي انخفاض العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وبذلك يتأثر سعر

الصرف مما يؤدي إلى زيادة عدد وحدات من العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملة

الأجنبية²، كما يتسبب التضخم في هروب رؤوس الأموال للخارج، و عرقلة انسياب الاستثمارات

¹ - بلعزوز بن علي، مجدي الطيب، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، طبعة الجزائر، 2008، ص222

² - حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003، ص07

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الأجنبية المباشرة، و هذا ما سينعكس بالسلب على ميزان المدفوعات، مما يجبر الدول لتمويل عجزها في الحساب الجاري بالاستدانة، و هذا ما شرحه الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل "Gustav Cassel" 1916، في نظريته المعروفة بنظرية القدرة الشرائية للعملة حيث فسر أن اختلاف معدلات أسعار الصرف بين البلدين ما هو في الحقيقية إلا انعكاس لاختلاف معدلات التضخم بينهما.

2-3- الدين الخارجي و تكلفته:

إن اللجوء للمديونية الخارجية هي دليل على حاجة الدولة إلى النقد الأجنبي المخصص لسد احتياجاتها المختلفة و هو ما يعني مع مرور الزمن انخفاض القدرة على الاستيراد لدى البلد المدين لتخصيصه جزء من احتياطياته من العملة الأجنبية لتسديد ديونه الخارجية و تكاليفها مما سينعكس بالضرورة على المستوى العام للأسعار بالارتفاع وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية.

2-4- التضخم المستورد:

يمكن تعريف التضخم المستورد على أنه ذلك التضخم، الذي يمس السوق الوطنية نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة في البلد المصدر، ومن خلال هذا التعريف البسيط يتضح أن تأثير التضخم المستورد يرتفع كلما زاد انكشاف السوق الوطنية، وعدم قدرتها على تلبية حاجاتها من خلال الإنتاج المحلي، حيث أن ارتفاع الميل الحدي للإستيراد و طبيعة هيكل السلع المستوردة يعدان العاملان الأساسيان في تحديد مدى تأثير التضخم المستورد.

3- التضخم الناشئ عن العوامل الهيكلية:

يرى كثير من الاقتصاديين أن بعض الضغوط التضخمية تبرز وراءها مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تصيب بعض اقتصاديات الدول وهنا تجدر الإشارة إلى التفرقة بين تيارين من المفكرين الاقتصاديين أحدهما ركز على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول الصناعية المتقدمة , وآخر بحث في التغيرات الهيكلية المرتبطة بالتخلف والتنمية , أي بما يحدث في الدول النامية .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

3-1- العوامل الهيكلية للتضخم في الدول الصناعية المتقدمة:

وتتمثل مظاهره فيما يلي:

3-1-1- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية :

ويميزها وجود مؤسسات احتكارية تقوم باحتكار المنافسة (احتكار القلة) والتي تعتمد في تحديد السعر على طريقة متناسقة فيما بينها الأمر الذي يعد خروجاً على قواعد العرض والطلب بهدف الحصول على أقصى الأرباح، ومن ثم الحصول على موارد مالية تمكنها من تغطية تمويلها الذاتي والإنفاق على البحث العلمي، وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن تحقيق ما تسعى إليه من أهداف دون زيادات متتالية في أسعار السلع التي تنتجها تلك المؤسسات.¹

3-1-2- التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة:

ويظهر العلاقة بين القطاعات المختلفة " مثلاً قطاع الإنتاج الزراعي يعتمد على عوامل غير مؤكدة كالمناخ أو الأخطار ... الخ، بالتالي عدم القدرة على حساب التكاليف بدقة داخل هذا القطاع مما يجعل تحديد أسعار المنتجات الزراعية أمراً صعباً، ولا يقوم على حسابات موضوعية دقيقة، ويترتب على ذلك أن أسعار المواد الزراعية غير متكافئة خروجاً على قواعد العرض والطلب، وحساب النفقة، وتصبح بذلك أسعاراً إدارية، وتعمل السلطات النقدية عند تحديد هذه الأسعار إلى رفع دخول الفلاحين لكي تتناسب مع دخول الطبقات الأخرى، وهذا يعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يدفع عمال القطاع الصناعي إلى المطالبة بزيادة الأجور وبالتالي إلى ارتفاع النفقات والأسعار. أما فيما يخص قطاع الخدمات في النظام الرأسمالي فهو ينمو بطريقة غير متناسبة مع نمو القطاع الإنتاجي والصناعي والزراعي حيث أن هذا القطاع لا يضيف جديداً إلى القيمة المضافة الحقيقية، فإن الأمر يقتصر على مجرد إضافة قيم نقدية وتعدد وسطاء مما يؤدي إلى ارتفاع النفقات والأسعار وتحميل المستهلكين عبئاً هذا الارتفاع في

¹ - مسمش نجاة، فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2006/2005، ص. 53 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الأسعار، وبالتالي إذا حدث ارتفاع في النفقات أو الأسعار أو الطلب في قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي فينعكس ذلك على بقية القطاعات، وبذلك يرتفع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الوطني ككل.¹

3-1-3- طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي:

يعتبر توزيع الدخل بين عوائد الملكية، وعوائد العمل من أهم العوامل المؤدية إلى وجود ضغوط تضخمية فأصحاب رؤوس الأموال يرون أن زيادة الأرباح تؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال وإعادة استثمارها، وهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي أما العمال فيطالبون بدخول مرتفعة مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية، فتوزيع الدخل لصالح الفئات العمالية سوف يزيد من حجم الاستهلاك وما لم تواجه هذه الزيادة في الاستهلاك زيادة مماثلة أو مرتفعة في الإنتاجية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، كذلك يمارس النظام الضريبي دورا أساسيا في عملية إعادة توزيع الدخل، إذ أن النظام التصاعدي يعني تخفيض الضرائب على الدخل البسيطة ورفعها على الدخل المرتفعة، وهذا من شأنه أن يزود السوق بقوة شرائية تبحث عن الاستهلاك قبل الادخار.²

3-1-4- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي:

قد يتمثل هذا التدخل في شكل الاتفاقات الجماعية مع العمال لتحديد الحد الأدنى للأجور أو لتحديد معدلات الزيادة السنوية، وقد يتمثل هذا التدخل في شكل إعانات اجتماعية للسكن أو للأسرة أو تأمينات صحية و معاشية، كما تمارس الدولة النشاط الاقتصادي المباشر من خلال إدارتها للمرافق العامة (الكهرباء، الماء والغاز) وتأسيس المشروعات الاقتصادية والسيطرة على المؤسسات المصرفية والمالية، والمفروض أن الدولة بإدارتها لتلك المشروعات تسعى إلى تحقيق الربح الاجتماعي أو المصلحة العامة، ولكن قد تنقص تلك المشروعات الإدارة العلمية السليمة أو إدراك القائمين عليها بالمصلحة الاجتماعية،

¹ - مسمش نجاة، مرجع سابق، ص.ص.53.54.

² - مسمش نجاة، مرجع سابق، ص.54.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

فتقل كفاءتها الإنتاجية بالرغم من تمتعها بالشكل الاحتكاري، ومن ثم تضطر السلطات العامة إلى رفع تعريفه الخدمات العامة أو رفع أسعار السلع المنتجة من قبل المشروعات العامة، وهذا ينعكس بدوره بطريقة مباشرة من حيث تحمل المستهلكين رفع أسعار الخدمات العامة والسلع الاستهلاكية العامة.¹

3-1-5- الهيكل السكاني:

ويتمثل في تلك الزيادة في الحجم الكلي للسكان، حيث إذا صاحبها تناقص في عدد السكان النشطين بالمقارنة مع غير النشطين، أو ارتفعت معدلات البطالة الدائمة أو الموسمية فهذا يعنى أن هناك طاقة إنتاجية بسيطة تتحمل عبئ إشباع طاقة إنسانية متزايدة من العاملين وغير العاملين من الأطفال والشيوخ والنساء والعاطلين عن العمل، فالطلب يرتبط بحجم السكان في حين أن الإنتاج يتحدد بالطاقة العاملة فعلا، وكلما ارتفع معدل السكان العاملين إلى الحجم الكلي للسكان وتناقصت البطالة، كلما أدى ذلك إلى مواجهة الضغوط التضخمية كما أن العكس صحيح.²

3-1-6- الحروب ونفقات التسليح:

وتتمثل في تلك الحروب سواء كانت عالمية أو استعمارية أو مجرد توترات وصراعات (كالحرب الباردة) بهدف السيطرة على مراكز وقوى الإنتاج في العالم وهذا ما يزيد في النفقات ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمن الملاحظ أن طلب الدولة يزداد بالنسبة لتلك السلع المخصصة للنشاط العسكري والأنشطة الاقتصادية الملحقه به، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والمفروض لكي ينخفض المستوى العام للأسعار أن تنقص أسعار السلع الأخرى، وذلك لا يحدث أبدا، والغالب أن يترتب على الإنفاق في القطاعات المخصصة للإنتاج العسكري إعادة توزيع الدخل لصالح هذه القطاعات على حساب القطاعات الأخرى.³

¹ - مسمش نجاة، مرجع سابق، ص.55.

² - مسمش نجاة، نفس المرجع، ص.55.

³ - مسمش نجاة، نفس المرجع، ص.55.56.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

3-2- العوامل الهيكلية للتضخم في اقتصاديات الدول النامية:

وتتمثل أبرز الاختلالات الهيكلية المسببة للفجوات التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات البلاد النامية فيما يلي:

3-2-1- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية:

إن معظم البلاد المتخلفة والآخذة في النمو تتميز بتخصص شديد في إنتاج وتصدير مادة أو عدد قليل من المواد الأولية. ومن المعروف أن الطلب على المواد الأولية يتعرض لتقلبات شديدة في الأسواق العالمية، وفي مواجهة عرض غير مرن لإنتاج المواد الأولية تتقلب أسعارها بشدة، فعندما يزيد الطلب العالمي على هذه السلع ترتفع أسعارها بشدة، وفي ضوء سيطرة هذه السلع على صادرات هذه الدول ترتفع حصيلة صادراتها بشكل غير عادي، وهذا من شأنه أن يبيث في الاقتصاد القومي موجه توسعية في الدخل الفردية وإيرادات الحكومة من الضرائب فيزيد الإنفاق القومي في مواجهة عرض غير مرن للإنتاج المحلي فترتفع الأسعار، كما أن هذه الموجة التوسعية المستوردة تدعو إلى زيادة النقود المتداولة وانتشار ظاهرة التوسع الطلبية.

ويرى الاقتصاديون الهيكليين أن موجة تضخمية سوف تتبع حتى عندما يحدث تدهور شديد في أسعار الصادرات، وذلك عندما تنخفض أسعار هذه المواد بشدة فتتخفف حصيلة الصادرات وتبدأ حركة انكماشية في الدخل وفي حصيلة الحكومة من الإيرادات العامة. وفي ضوء عجز حكومات هذه البلاد في العصر الحاضر عن تخفيض إنفاقها العام تضطر إلى استحداث عجز في ميزانيتها العامة يمول عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي المركزي وطبع نقود جديدة. ومن زاوية أخرى يترتب على انخفاض حصيلة الصادرات انخفاض حجم السلع المستوردة مما يدفع إلى ارتفاع أسعارها محليا وخاصة الضرورية منها. ومع انخفاض حصيلة الصادرات تلجأ الحكومات إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

بغية تشجيع صادراتها وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة على اختلاف أنواعها مقدرة بالعملة المحلية، وهذا ينشر موجة شاملة لارتفاع الأسعار المحلية.¹

3-2-2- جمود الجهاز المالي للحكومة في البلاد المتخلفة:

ويترتب على هذا ما يسمى بانخفاض الجهد الضريبي والذي يعني انخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي بالمقارنة مع الوضع في البلاد المتقدمة. الأمر الذي يترجم في النهاية في عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب مع حجم الإنفاق العام، ويرجع جمود الجهاز المالي إلى عدم شمول النظام الضريبي وعدم قدرته في أن يطول المصادر المختلفة للدخول، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي. والنتيجة الواقعية لهذا النوع من الاختلال الهيكلي إزاء عدم مقدرة الحكومات على تخفيض إنفاقها العام سواء لأغراض اجتماعية أو تنموية، وفي ضوء قصور إيرادات الحكومة من الضرائب لجمود جهازها المالي أن تضطر هذه الحكومات - كما يحدث الآن - لتمويل العجز في ميزانيتها العامة بقوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي والبنك المركزي أي تمويل هذا العجز تمويلًا تضخميًا.²

3-2-3- الفجوة الغذائية في البلاد المتخلفة:

تواجه معظم البلاد المتخلفة فجوة غذائية تتمثل في قصور الإنتاج المحلي من المواد الغذائية عن إشباع حاجات السكان منها، وبالتالي تضطر إلى الاستيراد، كما أن هذه الفجوة تميل للاتساع وذلك لتزايد الطلب على المواد الغذائية بمعدل أكبر من نمو إنتاجها محلياً والذي يتميز عموماً بانخفاض مرونته. ويرجع تزايد الطلب على الغذاء وبمعدل كبير إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الغذائي وعلى الأخص من جانب الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، كما أن عرض المواد الغذائية ذات المصدر الزراعي يتميز بمرونة ضئيلة، كما يرجع بطيء نمو عرض المنتجات الغذائية إلى الاهتمام غير الكافي بتحقيق تنمية في القطاع الزراعي بسبب إستراتيجيات التنمية الاقتصادية التي ركزت على تنمية

¹ - صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية 1984، ص.ص. 250.251.

² - صبحي تادرس قريصة، نفس المرجع، ص.ص. 251.252.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وغنى عن القول أن قصور عرض المواد الغذائية عن مسايرة النمو في الطلب عليها يدفع بأسعار هذه السلع الضرورية نحو الارتفاع حتى إذا لم تزد كمية النقود المتداولة.¹

ولعل من أهم القصور في عرض المنتجات الغذائية بهذه البلاد ما يلي:²

أ / تركيز معظم الاستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي الحديث مع عدم الاهتمام بالاستثمار في المجال الزراعي، خاصة في مجال استصلاح الأراضي الزراعية.

ب / إتباع سياسات اقتصادية تحد من الحافز الخاص على التوسع في مجال الإنتاج أو الاستثمار في المجال الزراعي مثال ذلك تسعير الحكومات المنتجات الزراعية بأسعار أقل من أسعار السوق وفرض سياسة التسليم الجبري للمحاصيل على المزارعين وغيرها.

ج / تفتت الأراضي الزراعية لقطع صغيرة متناثرة بفعل عوامل كثيرة منها قوانين الإصلاح الزراعي، الأمر الذي يقضي على وفورات الحجم الكبير في الزراعة ويؤدي للاستمرار في استخدام فنون إنتاجية تقليدية تنسم بانخفاض الإنتاجية.

3-2-4- طبيعة عملية التنمية وما تولده من ضغوط تضخمية في مراحلها الأولى :

إن تغير البنيان الاقتصادي للبلاد المتخلفة في غمار عملية التنمية يولد مجموعة من الاختلالات تخلق قوى تضخمية تتمثل محصلتها في خلق تيار نقدي وإنفاقي يفوق كثيرا المتاح من السلع المنتجة محليا والمستوردة من الخارج الأمر الذي يدفع الأسعار إلى الارتفاع، فالمراحل الأولى للتنمية تتميز بإنفاق استثماري ضخم لإنشاء مشروعات البنية الهيكلية من طرق وشبكة موصلات ومرافق المياه والكهرباء وغيرها من المشروعات التي يتولد عنها دخول نقدية كبيرة تحدث اختلالا في بنيان الطلب على السلع

¹ - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص. 186 .

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2005، ص. 188.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الاستهلاكية في علاقته بالعرض المتاح منها، كما أنه من المعلوم أن مشروعات البنية الهيكلية تولد دخولا نقدية بصورة مستمرة ولكنها تنتج إنتاجا لا يصلح للاستهلاك المباشر، كما أن الاستثمار طبيعة مزدوجة فعلى حين يخلق الاستثمار طاقة إنتاجية متخصصة في إنتاج معين يخلق في نفس الوقت دخولا تؤدي إلى زيادة في الطلب تنصرف إلى كافة أنواع السلع والخدمات، ويشير الاقتصاديون الهيكليون إلى أن اختلالا بين التيار السلعي والتيار النقدي ينشأ خلال ما يعرف بفترة التفرغ GESTATION PERIOD وهي التي تنقضي بين بدء الإنفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الإنتاج من هذه المشروعات، وتزيد حدة هذا الاختلال كلما طالت فترة التفرغ كما هي الحال بالنسبة للمشروعات الصناعية الثقيلة، كما يشير الهيكليون أيضا إلى نوع من الاختلال ينشأ بسبب التحولات التي تحدث في بنيان الطلب والعرض لبعض المنتجات بسبب التركيز على تنمية بعض القطاعات يترتب عليها تزايد الطلب على منتجات معينة في مواجهة ضعف أو عدم مرونة عرضها فترتفع أسعارها وينتشر هذا الارتفاع السعري بين القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك بين القطاعات والفروع الإنتاجية المختلفة. ومما يذكر أيضا أن ما يصاحب تجارب التنمية من زيادة التفاوت في توزيع الدخل، حيث تتركز نسبة كبيرة منها في أيدي نسبة قليلة من السكان، ومع انخفاض وعيها الادخاري وبالتالي ارتفاع ميلها للاستهلاك وخاصة لأنواع من السلع البذخية يزيد من الاختلال بين التيار السلعي والتيار الإنفاقي.

وأخيرا في ضوء قصور المتاح من النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وغيرها من المصادر والضغط على استخدام النقد الأجنبي في تمويل استيراد السلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية تضعف مقدرة هذه الدول على استيراد السلع الاستهلاكية التي يتزايد الطلب عليها ويعجز الإنتاج المحلي البديل عن مواكبة الطلب المحلي فتشتد معه حدة الاختلال بين التيار السلعي والتيار الإنفاقي.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

وهكذا يخلص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن جذور القوى التضخمية في البلاد المتخلفة والأخذة في النمو في كبح هذه الإختلالات وهي التي تحض على زيادة كمية النقود والإنفاق، وهم لا ينكرون خطورة المبالغة في التوسع النقدي استجابة لهذه الإختلالات وما تحدثه هذه المبالغة في التوسع النقدي من إحداث مضاعفات تضخمية إلا أنهم في النهاية يؤكدون على أن قضية التضخم لا تنحصر ابتداءً في زيادة كمية النقود ولكن في تلك العوامل الجوهرية وراء هذه الإختلالات المسؤولة عن إحداث الزيادة المتتالية في كمية النقود.(1)

المطلب الرابع : الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم:

يترتب عن التضخم آثارا بالغة الأهمية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و بصور متفاوتة على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع ويؤثر على المبادلات مع الخارج ، فالتضخم يعتبر شيئا غير مرغوب فيه وينجم عنه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصيب الاقتصاد القومي وتؤدي إلى شل حركته وفيما يلي سنقوم باستعراض هذه الآثار على النحو التالي :

1- الآثار الاقتصادية للتضخم

يترتب عن التضخم آثارا اقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- أثر التضخم على تباين الأسعار بين مختلف القطاعات الاقتصادية:

إن التضخم عندما يؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع وارتفاع البعض الآخر بنسب أقل ، فهذا يعني في نفس الوقت زيادة في هوامش الأرباح وتوافر التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي تتمتع سلعاها المنتجة بارتفاعات متزايدة في الأسعار بالمقارنة مع القطاعات الأخرى التي تتمتع سلعاها بارتفاع الأسعار بأقل درجة من السلع الأولى وهذا يعني أن يحدث نمو متزايدا في القطاعات المنتجة للسلع

(1) : محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص.ص.187.188 .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الاستهلاكية والخدمات حيث يمكنها أن تحصل على دخول مرتفعة (أجور) أو عوائد متزايدة (أرباح وفوائد) ، حيث يمكن لتلك القطاعات أن تشبع تلك الاتجاهات الحركية عن طريق الزيادة في الأسعار وبذلك ينعكس تدهور جهاز الثمن على جهاز الدخل و يفقد هذا الأخير وظائفه كمنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج .

1-2- أثر التضخم على هيكل الإنتاج :

إن ما يترتب عن التضخم من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطابع المضاربة ، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال العامة على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية التي هي ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي ، بحيث أن الصناعات الأساسية أو الثقيلة سوف تتجمد نظراً لكونها ستتحمّل عبئ ارتفاع الأجور و في الوقت نفسه لا تجد رؤوس أموال كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية ، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية السائدة في السوق وبالنتيجة يعاني الاقتصاد عندئذ من انخفاض في معدلات النمو .

1-3- أثر التضخم على الادخار و الاستثمار :

يؤدي التضخم إلى إضعاف الحافز على الادخار وبالتالي تحول الأفراد إلى الاستهلاك وهذا نتيجة انعدام ثقتهم في العملة ، فيزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وهو ما يؤدي إلى ميل الأفراد إلى توزيع ثروتهم على الأصول الحقيقية ، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في معدل الادخار و بالتالي انخفاض معدلات القروض و قلة الاستثمار مما يتسبب في تدهور الإنتاج .

1-4- أثر التضخم على المبادلات مع الخارج :

تظهر نتائج التضخم أيضاً بصورة جلية على ميزان المبادلات مع الخارج بحيث يجعل رصيد البلد الرازح تحت عبء التضخم منخفضاً ، أو يؤدي إلى وقوعه في العجز .

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

فمن ناحية الاستيراد، نرى أن التضخم في الداخل هو الذي يؤدي إلى تدني القوة الشرائية للعملة الوطنية، وهو الذي يدفع المستوردين إلى مبادلة كميات أكثر من النقود الوطنية بعملات الدولة الأجنبية التي يستوردون منها، والتي يكون سعر صرفها قد ارتفع بالنسبة للعملة الوطنية، وهذا ما يشكل مظهرا من مظاهر عجز الميزان التجاري على المدى البعيد.

أما من ناحية التصدير، فإن التضخم يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المنتجة محليا، وبذلك تفقد هذه المنتجات الوطنية صفة المنافسة على الصعيد الدولي مع المنتجات المثلية أو المشابهة لها، مما يجعل التصدير أقل وبالتالي يظهر العجز في الميزان التجاري.

ويعتبر التضخم في العلاقات التجارية الخارجية سببا لعدم الاستقرار، ذلك أنه في الحالة التي يفترض أن تكون المبادلات بين الوحدات النقدية للبلدان المتبادلة مستقرة خلال فترة معينة من الزمن، يأتي التضخم ليقضي على هذا الاستقرار ضد مصلحة الميزان التجاري للبلد الذي يكون فيه التضخم، وفي الحالة التي يوجد فيها تضخم بين البلدان المتبادلة يصبح الوضع أسوأ لأن الاستقرار ينعدم إطلاقا ويبقى وجود لقواعد ثابتة تحكم المبادلات بين الوحدات النقدية طالما أن هذه الوحدات تكون خاضعة للتقلبات المستجدة وهذا ما يؤدي إلى الفوضى الاقتصادية في المبادلات عامة.

1-5- أثر التضخم على توجيه رؤوس الأموال :

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، فنتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية، كما يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الإستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية.

1-6- أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

تؤدي إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى مما ينجم عنه آثار بعيدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد .

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة من مستوى التوظيف الكامل فإنّ زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج, لكن بمعدلات منخفضة وكلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر , مما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار وما ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها في وقت لاحق لتزداد الأرباح وهذا ما يؤدي إلى المزيد من ارتفاع الأسعار , وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد على المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد, وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتاج السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم.

وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزّنة الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

و لقد اختلفت آراء الاقتصاديين بالنسبة لتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، فهناك فريق يرى بأن التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، حيث تنشأ في المجتمع حالة عدم التأكد من الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، فيؤثر ذلك على قرارات الاستثمار ومن ثم يقل حجم الاستثمار. كما تتأثر أيضاً قرارات المدخرين عند توقع استمرار الزيادة في الأسعار نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات. أما الفريق الآخر فيرى بأن التضخم المعتدل، لا يؤدي بالضرورة إلى تباطؤ النمو، وتراجع الاستثمار، وتفاقم البطالة وتضاؤل الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تدهور أي من المتغيرات الهامة، بما في ذلك توزيع الدخل، فالتضخم ربما يكون دافعاً لعملية النمو الاقتصادي.¹

¹ -Bruno M, « Does inflation really lower growth? », Finance and Development, vol. 32, No.03, 1995, p. 35.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

إلا إن أغلب الاقتصاديين اتفقوا على أن التضخم المرتفع ضار بعملية النمو الاقتصادي نظراً لما يحدثه من اضطرابات سياسية واجتماعية ويخلق حالة من عدم الثقة في الأحوال الاقتصادية للمجتمع، وفي دراسة لـ wachtel و Rousseau (2000) ، التي قدمت لبحث تأثيرات التضخم على النمو الاقتصادي، أظهرت النتائج قوة التأثير السلبي للتضخم المرتفع على النمو.¹

بينما في حالة التضخم المعتدل، فمع سياسات اقتصادية حكيمة تتمثل في إجراءات علاجية، يكون التضخم دافعاً للنمو الاقتصادي عن طريق التأثير على قرارات الاستثمار والإدخار وغيرها من تكاليف الإنتاج بصفة عامة.

2- الآثار الاجتماعية للتضخم:²

يتمثل الأثر الاجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخل حيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل و اجتذاب القوة الشرائية من أصحاب الدخل الثابتة (العمال أصحاب المعاشات ، صغار المدخرين) لصالح أصحاب الدخل المرتفعة ورؤوس الأموال الضخمة مما يؤدي إلى اختلال العلاقات الاجتماعية و تعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة متخذاً شكل الإضرابات العمالية من جانب العمال ومن ثم تعطيل الإنتاج وازدياد الطاقة غير المشغلة في الاقتصاد القومي ، و يمكننا تبين هذه الآثار الاجتماعية في الاختلالات التالية :

2-1- اختلالات في إعادة توزيع الدخل الحقيقي :

إن التضخم له آثار بالغة الأهمية في إعادة توزيع الدخل من القاعدة إلى القمة، فقد تتركز القوة الشرائية في أيدي الأغنياء وهكذا تزيد الفروقات بين الطبقات في المجتمع ويحدث الإخلال في البنية الاجتماعية نتيجة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية في المجتمع بفعل آلية التضخم³ ، إضافة إلى

¹ -Wachtel P , Rousseau Peter L, « Inflation, financial development and growth », New York University, Working Papers, 2000, p.09.

² -بوشاشي بوعلام ، الأمين في الإقتصاد ، دار العجبية العامة ، الجزائر ، ص 344 .

³ - Davidmann Manfred , « Inflation, balance of payments and currency exchange rates », solbaram.org, 2002, p.17.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

انخفاض المستوى الاستهلاكي لدى فئات الدخل المحدود وما يرافق ذلك من انخفاض في معدلات الطلب الكلي حتى يصبح فيها الركود الاقتصادي مهددا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فالدخل الوطني النقدي هو مجموعة عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة أما الدخل الوطني الحقيقي، فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل كلما تضائل معدّل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن إيراد الحالات التالية:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار .

-ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدّل أقل من معدّل ارتفاع الأسعار هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

-ارتفاع الدخل النقدي بمعدّل أكبر من معدّل ارتفاع الأسعار هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدّل يتحدّد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى .

-ارتفاع الدخل النقدي بمعدّل مساوي لمعدّل ارتفاع الأسعار وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

ومن المعروف أن الدخل النقدي يرتفع أثناء التضخم ، وبالتالي يتبين لنا درجة تأثير ارتفاع الأسعار على أصحاب الدخول في المجتمع على النحو المبين فيما يلي :

2-1-1- أصحاب الدخول الثابتة :

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

من أهم أنواع الدخل الثابتة : فوائد السندات، فوائد الودائع على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، إيجارات الأراضي ، والمساكن والإعانات والمعاشات التقاعدية ، إن ثبات هذه الدخل يتسبب في تدهور المراكز المالية لأصحابها نظراً لتناقص قوتها الشرائية مع ارتفاع الأسعار أي أن حصة هذه الدخل في الناتج القومي عرضة للتناقص باستمرار ، لذلك تعتبر هذه الفئة الأكثر تضرراً من التضخم .

2-1-2- أصحاب المرتبات :

تتمتع هذه الفئة بقابلية محدودة لزيادة دخولها عند ارتفاع الأسعار ، وعادة ما تتباطأ كثيراً في اللحاق بمستوى الأسعار ، إذ تنقضي فترة طويلة نسبياً ما بين ارتفاع الأسعار وزيادة هذه الدخل ، و في حالة زيادة هذه الدخل فإنها تكون بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار لذلك فإن هذه الفئة تتضرر من التضخم و لكن بدرجة أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى .

2-1-3- أصحاب الأجور :

تمتاز الأجور عن الدخل الأخرى بأنها أكثر حساسية واستجابة لارتفاع الأسعار الذي يدفع الاتحادات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور (بسبب ارتفاع النفقات المعيشية) و لكن غالباً ما ينقضي فترة من الزمن بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور، ويتوقف طولها على قوة مركز الاتحادات العمالية التفاوضي وإمكاناتها في الضغط على أصحاب المشاريع لزيادة الأجور .

2-1-4 - أصحاب المشاريع :

تعتبر هذه الفئة أكثر استفادة من التضخم لأن الزيادة في تكاليف منتجاتها تقل كثيراً من الارتفاع في أسعار مبيعاتها ، لذلك فإن تراجع الدخل الحقيقية للفئات الأخرى يكون لصالح أصحاب المشاريع أي مع استمرار التضخم تزداد حصة هذه الفئة من الناتج القومي على حساب تراجع حصص الفئات الأخرى .

2-2- إعادة توزيع الثروات :

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

يعتبر إعادة توزيع الثروات في المجتمع بسبب التضخم امتداداً للتغيرات في حصص فئات المجتمع في الناتج القومي الحقيقي فالفئات التي انخفضت دخولها الحقيقية خلال التضخم قد تقوم بالتصرف في جزء من ثرواتها بالبيع بهدف المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادت عليه سابقاً أو مسايرة النمط الجديد للاستهلاك الذي أفرزه التضخم ، و شأن ذلك أصحاب الأراضي و المباني (الذين يتحصلون على دخولهم من جراء تأجير هذه الممتلكات) ، ومما يشجع هذه الفئة على بيع جزء من ممتلكاتها هو ارتفاع قيمتها بمعدلات تفوق الارتفاع العام في الأسعار .

بهذا تنتقل ملكية هذه الأصول من فئة تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت دخولها الحقيقية بسبب التضخم .

كما أن إعادة توزيع الثروات نتيجة للتضخم تبدو جلية في عملية الإقراض المتوسط والطويل الأجل في مختلف العقود الائتمانية بحيث أن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يتسبب في إلحاق الأضرار المالية بالدائنين واستفادة المدينين خاصة عندما تكون آجال الديون طويلة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير وتحليل التضخم، فهناك من المدارس من ترى أن التضخم لا يعدو أن يكون أثر لكتلة نقدية كبيرة في السوق، مما يجعله ظاهرة نقدية بحتة، فيما حاولت المدارس الأخرى أن تجد تحليلات أخرى للتضخم خاصة الكينزية منها والتي تعتبره ظاهرة ناتجة عن الطلب الكلي وتغيراته، أو تلك التي ترى أن التضخم ليس إلا ظاهرة مرتبطة بالتكاليف و تضخمها، و منها من ترى أن السبب الرئيسي في حدوثه يرجع إلى طبيعة البناء والهيكل الاقتصادي القائم.

و يعود اختلاف تفسيرات ظاهرة التضخم بالدرجة الأولى إلى اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة ونتيجة لأسباب التي أدت إلى نشوئها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية معينة يمكن

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة زمنية أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضاً فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف متكامل للتضخم؛ وفيما يلي سنتطرق إلى أهم التيارات الفكرية الاقتصادية التي فسرت التضخم:

المطلب الأول : النظرية النقدية كمفسر لظاهرة التضخم:

1- التحليل الكلاسيكي للتضخم :

يرتكز التحليل الكلاسيكي في تفسيره للتضخم على النظرية الكمية للنقود، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس المعدل ونفس الاتجاه مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائداً منذ بداية القرن السادس، و من الأوائل الذين أسسوا لهذه النظرية و قاموا بتطويرها نجد كل من الاقتصادي الفرنسي " جون بودان " **Jean Bodin** (1529-1596)، الذي لاحظ أن الزيادة في كمية النقود المتداولة المتمثلة في الذهب والفضة في ذلك الوقت هي السبب الرئيسي في انخفاض قيمتها، ثم اخذ بهذا التفسير من بعده عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم الاقتصادي الأيرلندي "كانتيلون" **Richard Cantillon** (1680-1734) الذي أشار إلى تأثير النقود على الأسعار من خلال فائض الميزان التجاري (فائض الميزان التجاري = دخول العملة الصعبة = ارتفاع الطلب = ارتفاع الأسعار)، و الاقتصادي الإنجليزي "دافيد هيوم" **David Hume** (1711-1776) الذي جاء بفكرة سرعة التداول لأول مرة و الذي قال: "لو تضاعفت كمية النقود في ليلة ما لتضاعفت الأسعار مرتين من الغد"، و "دافيد ريكاردو" **David Ricardo** (1772-1823) الذي توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في كمية النقود سيترتب عليها زيادة مماثلة في الأسعار¹.

¹ - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص.104.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ومن الفروض والدعائم التي تركز عليها النظرية الكمية للنقود في تحليلها للظواهر التضخمية ما يلي:

- 1-كمية النقود هي العامل الهام والفعال في التأثير على حركات الأسعار؛
- 2-تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار و بنفس النسبة، والعكس صحيح؛
- 3-تتناسب كمية النقود تناسبا عكسيا مع القيمة التي تمثلها، أي أنه إذا زادت كمية النقد المتداول انخفضت القوة الشرائية للنقود؛
- 4-تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الطلب على السلع وعكسيا مع العرض، أي إذا زادت كمية النقود المتداولة فإنه يرتفع معدل الطلب على المنتجات وينقص العرض لها؛
- 5-تقتضض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.¹

و لقد تم تجسيد هذه النظرية من خلال صياغتها في شكل معادلات رياضية أبرزها معادلة التبادل لـ

"ارفينج فيشر" **Irving Fisher** (1867-1947) و معادلة الأرصدة النقدية التي تبنتها مدرسة "

كامبردج " بزعامة "ألفريد مارشال" **Alfred Marshall** (1842-1924) و **Pigou Cecil**

(1877-1959) والتي هي عبارة عن صيغة محدثة لمعادلة " فيشر".

2- معادلة التبادل لفيشر **Irving Fisher** :

إن معادلة التبادل التي صاغها " فيشر " سنة 1911، تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية

النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ

التي دفعت في تسويتها.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً كما يلي² :

$$MV = PT.....(1)$$

¹ - غازي حسين عناية ،مرجع سابق،ص 27-29

²-Jean-Louis Besson, Monnaie et finance. OPU, Alger, 1993, p. 102.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

حيث :

M : كمية النقود المتداولة, وهي عامل خارجي (تحددتها السلطات النقدية).

V : سرعة دوران وحدة النقد (عدد المرات التي يتم فيها انتقال وحدة النقد من يد إلى أخرى خلال زمن معين).

P : مستوى العام للأسعار.

T : حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل, وطالما يفترض الكلاسيك أن الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.

ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى معادلة أخرى, تحدد مستوى العام للأسعار:

$$P = MV / T.....(2)$$

وتصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد¹, وهذا يعني أن التغير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغير طردي وبنفس النسبة في مستوى الأسعار و بحيث أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي من خلال تأثير زيادة كمية النقود على ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لأن الاقتصاديين الكلاسيك افترضوا أن الأجور و الأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعا و انخفاضاً.

مع افتراض ثبات كل من :

-حجم المبادلات (T) لاعتقادهم أن الاقتصاد الوطني يعمل دائما عند مستوى التشغيل الكامل وبذلك يمكن اعتبار (T) ثابتا في الأجل القصير في معادلة التبادل.

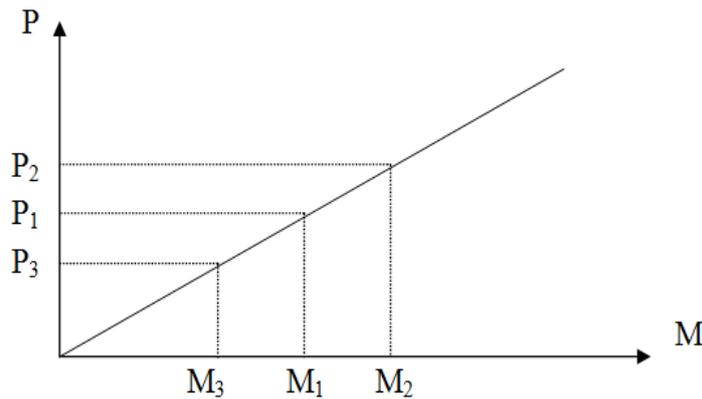
¹-BenhalimaAmmour, Monnaie et régulation monétaire. Edition Dahleb, Alger, 1997, p.34.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

- سرعة دوران النقد (V) حيث اعتقد فيشر أن سرعة دوران النقود تتحدد عن طريق العوامل المؤسسية في الاقتصاد، والتي تؤثر على الطريقة التي ينجز بها الأفراد معاملاتهم، وقد رأى فيشر أن العوامل المؤسسية في أي اقتصاد و التي تؤثر على سرعة دوران النقود ثابتة تقريبا في الأجل القصير).
و عليه لم يبق من المتغيرات في معادلة التبادل سوى متغيرين فقط يسمح لهما بالتغير وهما M و P. و على هذا تصل نظرية كمية النقود إلى العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار و التي يمكن صياغتها في صورة الفرض التالي (1):

"بافتراض أن حجم الإنتاج الحقيقي الكلي ثابت عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة دوران النقود في الفترة القصيرة فان مضاعفة كمية النقود سيؤدي إلى مضاعفة المستوى العام للأسعار"، فإذا أدت الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فان الدخل الوطني يزيد بنفس نسبة الزيادة في كمية النقود ويمكن توضيح العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار بيانيا كما في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-3): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر : ضياء مجيد الموسوي, اقتصاديات النقود والبنوك. مرجع سابق, ص. 82.

¹ - ضياء مجيد الموسوي, اقتصاديات النقود والبنوك، ص85.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 , وانخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_3 ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 .

3- صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج في صورتها النيوكلاسيكية عن صيغة فيشر في صورتها الكلاسيكية, في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع القيمة بدلاً من تركزها على النقود كوسيلة مبادلة, إذ أن تحليل اقتصاديو مدرسة كامبردج من أمثال ألفرد مارشال *Marshall* و *Pigou* يتركز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (أي أرصدة نقدية سائلة لتمويل النفقات الاستهلاكية الجارية أو الحصول على أصول مالية), وهذا ما يطلق عليه مارشال بالتفضيل النقدي, ويمكن التعبير على هذه الصيغة في شكل دالة للطلب على النقد كالتالي ¹ :

$$M_d = KPY \dots \dots \dots (3)$$

حيث :

K : مقلوب سرعة تداول النقد وهي نسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل

أرصدة نقدية سائلة ($1/V$) أو ما يطلق عليه معدل التفضيل النقدي.

M_d : الطلب على النقد Y : الدخل الحقيقي

P : المستوى العام للأسعار

ويمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي :

$$P = M / KY \dots \dots \dots (4)$$

¹ - محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن- . منشورات برني، الجزائر، 1994، ص. 132.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

وتشير المعادلة (4) انه كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح, وعليه فمعادلة كامبردج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار. وإذا ما كان الطلب على النقد M_d متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي وتمثله المعادلة (3)، فإن عرضه يعتبر متغيراً خارجياً تحدده السلطات النقدية, وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية حيث : M

$$M_s = 0$$

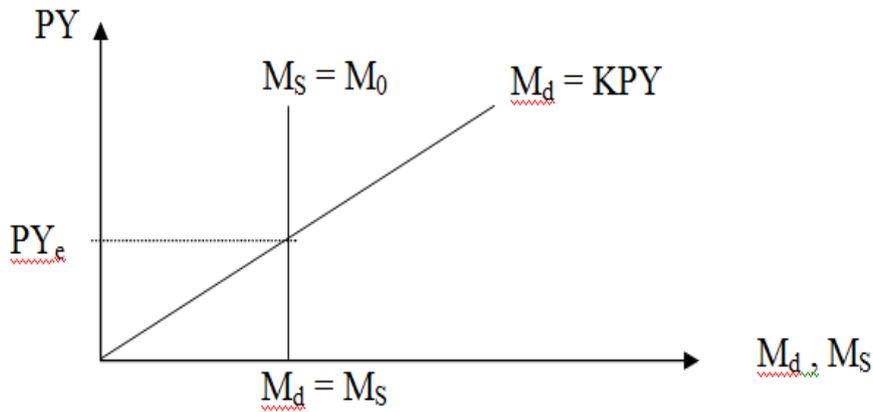
والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه M_d :

$$M_s = M_0 = KP_e Y = M_d =>$$

حيث (P_e) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني.

ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي :

الشكل رقم(1-4) : توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي



المصدر : محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن - مرجع سابق, ص. 133 .

4- الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية التقليدية:

لقد وُجّهت عدة انتقاداتٍ للنظرية الكمية كمفسرٍ للتضخم، خاصةً في صورتها التقليدية. فيرى البعض أن العلاقة التي تسبغها على تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بالشكل البسيط

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الذي تُصوِّره هذه النظرية؛ فقد ترتفع الأسعار لأسبابٍ لا دخل لزيادة كمية النقود فيه. ذلك أن أزمة الكساد (1929 - 1933) أثبتت عدم صحة هذا التقييم للتضخم؛ إذ لم تُؤدِّ زيادة كمية النقد الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار؛ بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقَّعون انخفاضاً أكثر للأسعار، وهذا ما يُوضِّح أن النقود تُطلب لذاتها زيادةً على كونها وسيلةً للتبادل. ومن الانتقادات أيضاً، عدم واقعية افتراض ثبات الناتج الوطني وسرعة دوران النقود، ومبدأ حياد النقود، وأيضاً افتراض أن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تسير في اتجاهٍ واحد. فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التشغيل الكامل، وهي حالةٌ خاصة في الدول الصناعية. كما أن مبدأ حياد النقود غير واقعي؛ فالناتج الوطني يتأثر بالعوامل النقدية، ويقول النقاد أن الارتفاع المتواصل في الأسعار يُؤدِّي إلى خلق المزيد من عرض النقود. ومع التحفُّظ على بقاء الأشياء الأخرى كما هي، فإنها تكون بديهية عديمة النفع والمشكلة الحقيقية هي أن الأشياء الأخرى نادراً ما تظل كما هي، بل إنها تتغيَّر ليس فقط في الفترة الطويلة، ولكن أيضاً في الفترة القصيرة نسبياً. ورغم هذه الانتقادات، إلا أن هذه النظرية استطاعت أن تُفسِّر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروفٍ معينة، يتحقَّق فيها قدرٌ كبيرٌ من افتراضاتها، وخاصةً في البلدان المتخلِّفة، حيث جمود جهازها الإنتاجي يُقربها من افتراض ثبات الناتج الوطني. كما أنه في صورةٍ إجمالية، لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل سبق في التنبه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية، وهو دورٌ لم تنكره كلية أغلب النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.

5- التضخم في النظرية النقدية الحديثة (النيوكلاسيكية)

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان **MILTON Friedman** النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة وأصبح أنصارها الذين يسمون بالنقديين يشكلون قوة ذات نفوذ متنامي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضاً في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً والنقدية

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

خصوصاً في كل الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريجان وفي بريطانيا تحت رئاسة مارجريت تاتشر، وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم وتقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين هما:

1- المؤشر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها يعبر عن الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية وهنا يحل فريدمان في محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك ويرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية دالة في المتغيرات الآتية:

1 تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصلٍ بديلٍ للأشكال الأخرى للثروة وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صور عائد مضحى به في صورة فائدة على السندات أو ربح مضحى به في صورة عائد على الأسهم وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في نقود من شكل انخفاض قوتها الشرائية نتيجة للتضخم ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار خلال فترة من الزمن.

2 الثروة والدخل الحقيقي تشمل الثروة كافة العناصر البشرية وغير البشرية ويعتبر فريدمان الدخل الوطني الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقية.

3- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية.

4- العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل الاحتفاظ بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

وعليه فالطلب الحقيقي على النقود عند فريدمان يعتبر دالة في الثروة الحقيقية أي في عوائد الأصول النقدية والمالية والطبيعية وكذلك الموارد البشرية و تفضيلات الأعوان الاقتصاديين وأذواقهم¹ ، وعليه إذا أخذنا مختلف هذه المتغيرات ، يكون لدينا النموذج العام للطلب على النقود، بالقيمة الاسمية، كما يلي:²

$$M^d = f\left(\frac{y}{r}, W, r_E - \frac{1}{r_E} \times \frac{dr_E}{dt} + \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, r_B - \frac{1}{r_B} \times \frac{dr_B}{dt}, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, p, u\right) \dots (5)$$

حيث يمثل:

M^d : الطلب على النقود p : المستوى العام للأسعار W : الثروة بكافة أنواعها
 Y : الدخل الدائم $\frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}$: عائد السلع الإنتاجية u : متغير يوضح العوامل الأخرى

r_B : عائد الأصول النقدية (السندات)، ويتمثل في سعر الفائدة السنوي؛

r_E : عائد الأصول المالية (الأسهم)، ويتمثل في الأرباح السنوية؛

و الدالة رقم(5) يمكن اختصارها و ذلك بالاستغناء عن بعض المتغيرات بافتراض ما يلي:

* أن r_E ، r_B (الأصول المالية) ثابتان.

* أن معدل الفائدة السوقي (r) ما هو إلا متوسط معدلات الفوائد الأخرى (r_B) ، (r_E) ثابتان عبر الزمن،

فإنه لا داعي لاعتبار تغيرات أسعار الأصول الموافقة لها.

هكذا تصبح المعادلة السابقة كما يلي:

$$M^d = f\left(y, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, p, u\right) \dots (6)$$

¹ - مصطفى رشدي شبيحة ، مرجع سابق، ص. 312.

² - Louis LAGANACE – "la croissance économique"- Presses universitaires de France- 1^{er} édition 1980- P167.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

و للتعامل أكثر بهذه الدالة، يفترض فريدمان أنها متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة للدخل (y) و

المستوى العام للأسعار (p) أي أن:

$$f(\lambda y, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, \lambda p, u) = \lambda f(y, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, p, u)$$

حيث يمثل (λ) عددا حقيقيا موجبا:

1. فإذا افترضناه مساويا لـ (1/p)، يكون لدينا:

$$\begin{aligned} \frac{1}{p} \times M^d &= \frac{1}{p} f(y, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, p, u) \\ &= f(\frac{y}{p}, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, \frac{p}{p}, u) \\ \frac{Md}{p} &= f(\frac{y}{p}, W, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, u) \dots\dots\dots(7) \end{aligned}$$

تمثل هذه العلاقة الطلب على النقد بالقيمة الحقيقية.

لكن الشيء الذي يهمنا أكثر هو أثر المتغيرات المختلفة على طلب النقود.

فإذا وضعنا جانبا المتغير المؤسسي (u) واعتبرنا الدالة :

$$M^d = f(W, w, r_E, r_B, \frac{1}{p} \times \frac{dp}{dt}, p) \dots\dots\dots(8)$$

يمكننا تحديد إشارات المشتقات الجزئية كما يلي:

1. بالنسبة للثروة W

بمعنى كلما زادت الثروة زاد الطلب على النقد، لكون النقد سلعة عادية.

2. بالنسبة لمعادلات المردود:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

أي أن الطلب على النقد ينخفض كلما ارتفعت معدلات مردود الأصول الأخرى و العكس بالعكس.

3. بالنسبة للمعدل w (نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية):

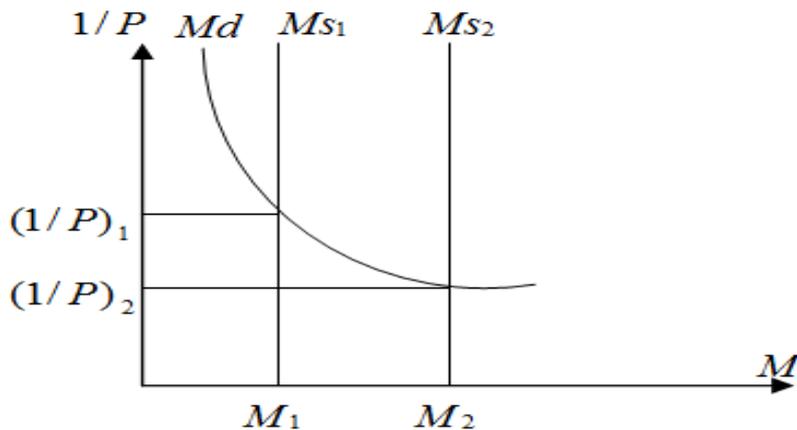
كلما كانت نسبة الثروة البشرية إلى الثروة غير البشرية مرتفعة ارتفع الطلب على النقد، و العكس بالعكس.

4. بالنسبة لـ p :

و التي تفيد بأن هناك تناسبا طرديا بين الطلب على النقود و مستوى الأسعار العام، أي أن الطلب على النقد يزيد عندما يرتفع مستوى الأسعار.

ويمكن توضيح تحليل فريدمان في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-5):العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار



المصدر: ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، ص393.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

حسب فريدمان M. Friedman فان الشكل (1-5) يوضح أن الزيادة في عرض النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار إذ تؤدي إلى الزيادة في الأسعار بفرض أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به من دخل، في ظل مستويات سعرية معينة ،وسيتصرفون في استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية، وذلك يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عليها.

ونستخلص من هذا أنّ مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن " الحجم الأمثل " الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار .
إنّ المعدّل الأمثل للتغيير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغيير في كلّ من الناتج الوطني والتغيير في سرعة دوران النقود¹.

6- تقييم النظرية الكمية الحديثة:

وفي نظرةٍ تقييميةٍ إجماليةٍ لنظرية الكمية في ثوبها الجديد، فإن تحليل فريدمان يُمثّل خليطاً من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في نظريته العامة وتحليل هيكس في مقاله الشهيرة عام 1953 حيث أشار إلى أن هناك ثلاثة مجموعات مت العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود هي التفضيلات الفردية للاحتفاظ بالنقود بالمقارنة مع الأشياء الأخرى والثروة والتوقعات بشأن مستقبل الأسعار والمخاطر.

كما يمكن القول أيضاً أن هذه النظرية بالمقارنة مع صورها التقليدية أكثر عمقاً وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار؛ فهي تأخذ بعين الاعتبار تأثير التغيّر في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي والتغيّر في الطلب على النقود على مستويات الأسعار، بالإضافة إلى الدراسة المتعمّقة للعوامل التي تُحدّد الطلب على النقود .وكمفسّرٍ للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة، تُعدّ نظرية فريدمان أكثر

¹ -بن عزوز بن علي —محاضرات في النظريات و السياسات النقدية — ص 146

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

واقعية في تفسير هذه القوى، بالمقارنة مع نظرية الكمية التقليدية، وأيضاً أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

ويمكن استخلاص أن أية زيادة في الطلب على النقود للاحتفاظ بها سائلة تكون بسبب زيادة ثروة الفرد وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود نتيجة انخفاض معدلات عوائد الأصول النقدية والمالية وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة وزيادة درجة تفضيل الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة.

وما يلاحظ أن الدخل الدائم الذي تكلم عنه فريدمان ما هو سوى العوائد التي تحققها الأصول المختلفة المكونة للثروة، وأغلب هذه العوائد تتوقف عن سعر الفائدة، لكن فريدمان يرى أن هذا الأخير لا يلعب الدور الأساسي في تحديد الطلب ولذلك يبعده من معادلة الطلب على النقود، من هنا نستنتج أن الطلب على النقود عند فريدمان ليس مرناً بالنسبة لسعر الفائدة عكس ما يراه كينز بينما يعتبر دالة في الدخل الدائم.

إذن، فالمدرسة النقدية الحديثة بقيادة فريدمان Friedman. M ترى أن التضخم هو ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، زيادة كمية النقود هي من العوامل الهامة المحددة للتضخم، ولكن الزيادة في الأجور الاسمية ومعدلات التضخم الماضية تؤثر أيضاً على التضخم، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة نسبية في الأسعار المحلية، مما يعني أن رصيد النقود الحقيقية والإنتاج لن يتأثرا، حيث يرى في تفسيره للتضخم بأنه يحدث نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار¹.

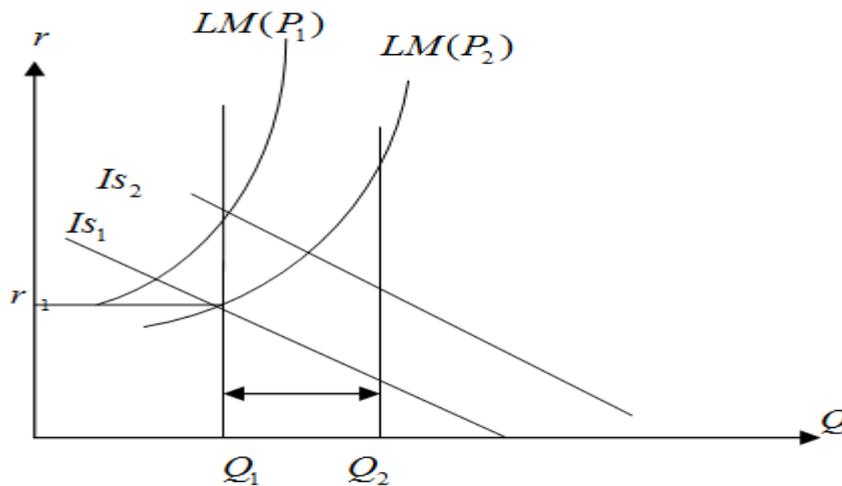
¹ - Svensson, Lars E.O, « The first year of the Euro system: inflation targeting or not? », The American Economic Review, 90 , 2000, p.95.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المطلب الثاني : النظرية الكنزوية كمفسرة لظاهرة التضخم:

يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكنزي، "نظرية فائض الطلب، أي ارتفاع المستوى العام في الأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي؛ أي أنّ الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أم في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب؛ فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب استهلاكياً ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي⁽¹⁾. ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار وقد أكد على سرعة التداول الداخلية، أي لا يمكن أن تؤدي زيادة ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في كمية النقود، قد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة و السريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه⁽²⁾.

الشكل (1-6): الطلب الكلي وتغيرات الأسعار



(1) - محمد زهير شامية ، مرجع سابق ، ص.

(2) - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 218.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، ص 219.

يفترض هذا الشكل (1-6) تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى الإنتاج Q_1 مقاسا على المحور الأفقي وأن التوازن العام يتحقق عند توازن السوق السلعي والسوق النقدي في نقطة التقاطع $LM(P_1)$ مع IS_1 حيث عندها يكون الناتج Q_1 بسعر فائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1 ، وبافتراض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 ومن ثم الحصول على فائض في الطلب قدره Q_1-Q_2 والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستتخفف القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود و بالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، لكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج عند مستواه السابق، سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخل النقدي و التي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد و يستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LM و IS .

كما أن كينز قدم تفسيراً لعدم مواجهة العرض لزيادة الطلب بزيادة مماثلة بالتفريق بين حالتين⁽¹⁾:

الحالة الأولى: في هذه الحالة لا يكون الاقتصاد قد بلغ مرحلة التشغيل التام، بمعنى أن هناك جزء من الموارد الإنتاجية المتاحة غير مستغل، وفي هذه الحالة فإن زيادة الطلب أو زيادة الإنفاق أو أي إصدار نقدي جديد قد لا يؤدي إلى حالة التضخم، لأن الاقتصاد بإمكانه مواجهة الزيادة في الطلب بزيادة الإنتاج أي العرض باستغلال تلك الموارد المعطلة. وهذا ما يعرف بالتشغيل الناقص لموارد الإنتاج الذي يعبر عن مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة لتغيرات الطلب.

الحالة الثانية: أما في هذه الحالة يكون الاقتصاد قد وصل إلى حالة التشغيل التام لكل الموارد المتاحة، فأي زيادة في الطلب الكلي سيكون الجهاز الإنتاجي عاجزا على مواجهتها بزيادة حجم العرض الكلي وذلك لاستنفاده كل الموارد المتاحة و الطاقات المعطلة، وعندئذ سيختل التوازن بين الطلب و العرض

¹ - مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 590.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الكليين، مما يخلق مشكلة في كيفية القضاء على الزيادة في الطلب النقدي بما لا يدع سبيلا لحل المشكلة إلا برفع الأسعار من أجل تحقيق التوازن بين الطلب و العرض الكليين.

المطلب الثالث : نظرية التضخم الناشئ عن دفع النفقة كمفسر لظاهرة التضخم:

تهتم هذه النظرية بتحليل جانب العرض أكثر مما تهتم بتحليل جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن ارتفاع نفقة الإنتاج هو الذي يدفع الأسعار إلى الأعلى فعلا؛ حيث ترى هذه النظرية أن مصدر القوى التضخمية هو بالأساس في جانب العرض و لقد انبثقت هذه النظرية خلال المناقشات التي دارت في الخمسينات والستينات من هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حول ارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي، وأن هذا الارتفاع المسئول بصفة أساسية عن دفع أسعار المنتجات النهائية إلى الأعلى، وأن ارتفاع الأجور المسئول عن دفع الأسعار إلى الأعلى يحدث مستقلاً عن حالة فائض الطلب⁽¹⁾.

ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق العمل وسوق السلع، ويؤدي الارتفاع في مستويات الأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور الاسمية مما يدفع بالنقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى ما كانت عليه في السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال على نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا يستمر لولب الأجور و الأسعار بالارتفاع متسببا في حصول تضخم التكاليف، هذا النوع من التضخم يصاحبه انخفاض في الناتج الداخلي الخام عكس التضخم بالطلب، ويمكن توضيح

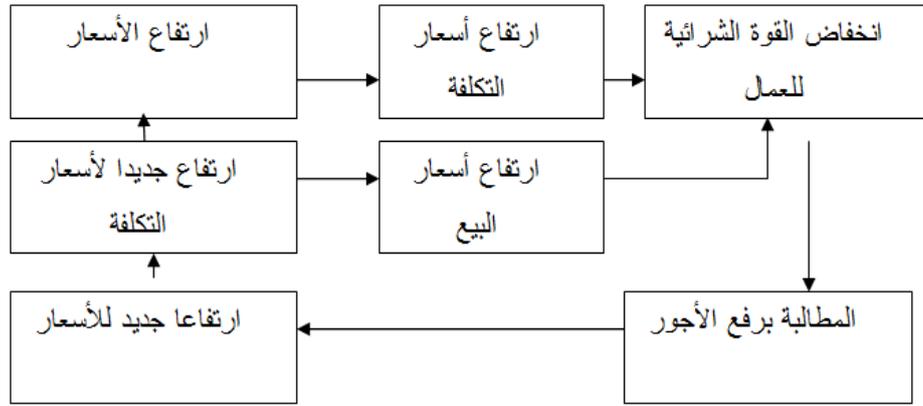
ذلك بالدورة التالية⁽²⁾:

(1) - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص.297.

² - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص220.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الشكل رقم (1-7): منحني تفسيري لتضخم التكاليف



المصدر: بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية-حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص 41.

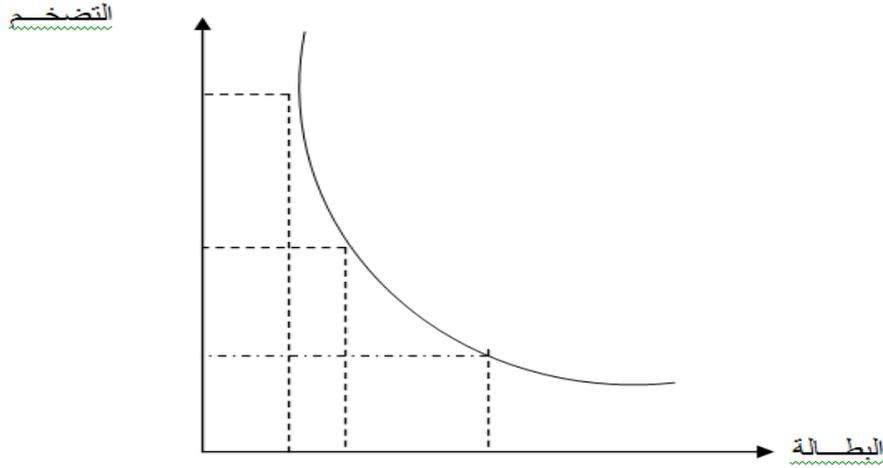
وفي دراسة شهيرة لـ: Philips عن بريطانيا في الفترة (1861-1957) وجد أنّ نسبة عالية من التغيرات في معدلات الأجور التقدية يمكن تفسيرها بالتغيرات في مستوى ومعدّل تغير البطالة، وقد صاغ فيليبس نتائج دراسته في شكل علاقة هامة تربط بين مستويات الأسعار ومستوى البطالة نالت اهتماماً بارزاً ليس فقط في الدوائر العلمية بل في مجال السياسة الاقتصادية. وقد عرف منحني فيليبس الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين معدّل التضخم ويزيد هذا المعدل كلما اقترب الاقتصاد القومي من حالة التوظيف الكامل.

ويمكننا توضيح المنحنى البياني فيما يلي:¹

الشكل رقم: (1-8) العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق فيليبس

¹- J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières » - Librairie Vuibert- édition 1987- paris- page 32.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

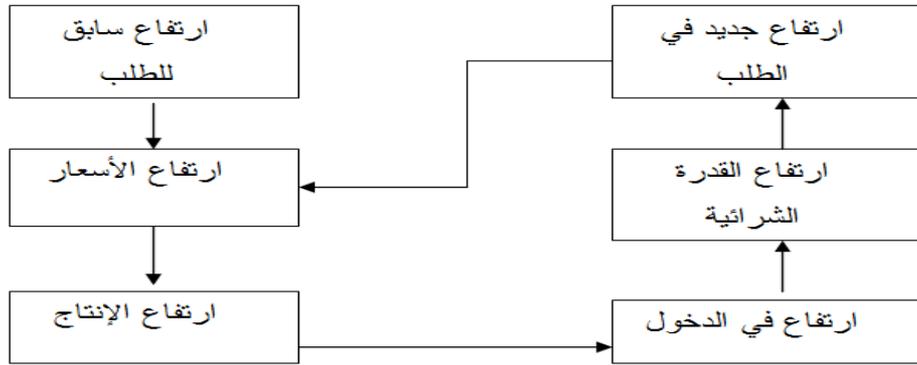


المطلب الرابع: نظرية التضخم الناشئ عن سحب الطلب كمفسر لظاهرة التضخم:

لا يختلف تفسير هذه النظرية للتضخم كثيرا عن تفسير النظرية الكينزية، فحسب هذه النظرية فان التضخم ينشأ نتيجة لزيادة الدخول النقدية للأفراد دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين يحصلون على تلك الدخول، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نظرا للحجم المحدود لما هو معروض من السلع و الخدمات(حالة الجهاز الإنتاجي غير المرن). ويمكن التعبير عن هذه الحالة بشكل آخر، فنقول أن التضخم نشأ بسبب زيادة الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، فالسبب إذن راجع إلى الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات، دون قدرة الإنتاج على تلبيةه وما يرافق التضخم في هذه الحالة هو النمو في الناتج الداخلي الخام. و يمكن أن نوضح ذلك بالدورة التالية:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

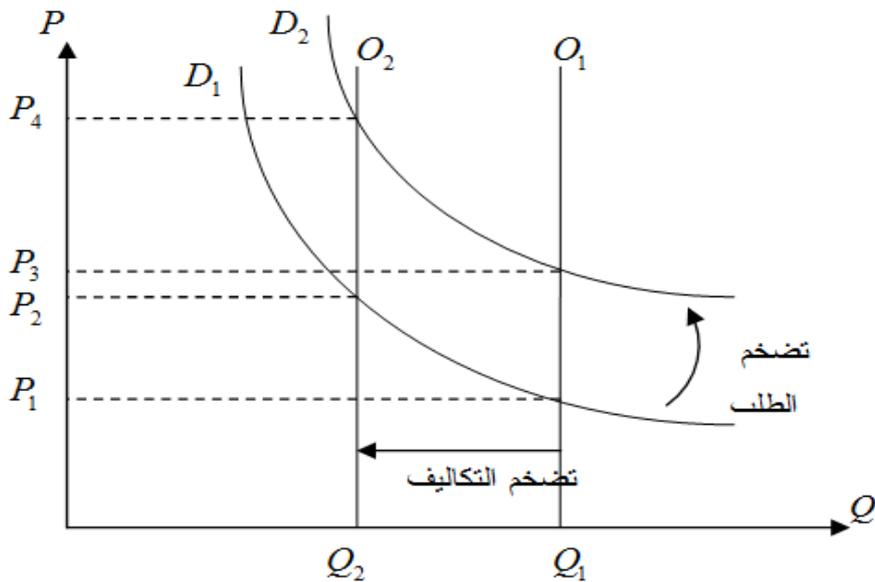
الشكل رقم(1-9): منحني تفسيري لتضخم الطلب



المصدر: بن عربة بوعلام، التضخم في النظرية الاقتصادية-حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص 36.

ويمكن جمع التضخم الناشئ عن الطلب و التضخم الناشئ عن التكاليف في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-10): التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف



المصدر، HAMID BALI , INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE, EDITION OPU 1993,

P71.

- تفسير الشكل(1-10):

1 التضخم بالطلب : فعندما يكون العرض الكلي ثابتا O_1 ، أي أنه لا توجد زيادة في الإنتاج Q_1 ،

ثم رافق ذلك حدوث زيادة في الطلب الكلي أي انتقال منحنى الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 ففي هذه

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الحالة ،فإن الأسعار ترتفع من P_1 إلى P_3 حيث نقطة توازن العرض O_1 مع الطلب D_2 ، نتيجة تضخم في الطلب، و غالبا ما يحدث هذا في البلدان المتخلفة التي لا تملك جهازا إنتاجيا مرنا.

فتضخم سحب الطلب إذن ،هي الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة)، وعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

ومن بين الاقتصاديين الذين يعتبرون أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب، البلجيكي Geodhard. ونجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تأخذ بنفس الرأي أما الفكر الكينزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي.¹

1 التضخم بالتكاليف: عند انخفاض العرض الكلي أي انتقال الإنتاج و تراجع من Q_1 إلى Q_2 فإن العرض ينتقل من O_1 إلى O_2 ، مع افتراض ثبات الطلب الكلي D_1 ، فحينئذ ترتفع الأسعار من P_1 إلى P_3 حيث نقطة توازن العرض مع الطلب ، و غالبا ما يحدث هذا في البلدان المتقدمة التي لها جهاز إنتاجي مرن.

2 خلاصة :

إن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي، قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون هيكليا وقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، أو حتى ناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور، وقد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكون مستوردا، وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي كلها لا تختلف في أن التضخم ظاهرة سعرية له

¹ - Vivien Levy-Garboua, « Macroéconomie contemporaine », 2 édition Economica, Paris, France, 1981, p.457.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

علاقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويرتبط بالعرض الكلي والطلب النقدي الكلي، ولضبط هذه الظاهرة لابد من اتخاذ سياسات ناجعة للحد منها، وهذا ما سنتناوله في المبحث القادم.

المبحث الثالث : الوسائل المستخدمة في معالجة التضخم:

تمهيد:

تعد السياسة النقدية والمالية إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات الحكومية لمعالجة ظاهرة التضخم؛ إذ أن استخدام السياسة النقدية يتم بنوعين من الأدوات الكمية والكيفية؛ فالأدوات الكمية تتمثل في: معدّل إعادة الخصم، السّوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري، أمّا الأدوات الكيفية فتضم الإقناع الأدبي، سياسة تأطير القروض.

ومن أجل الإلمام بجميع عناصر السياستين، فإننا سنحاول عرضها في هذا المبحث كما يلي: الذي قسّمناه إلى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول الإجراءات النقدية وعلاج التضخم، أمّا المطلب الثاني فخصّص للإجراءات المالية وعلاج التضخم، أمّا عن المطلب الثالث فتناول الموازنة بين الإجراءات النقدية والمالية وعلاج التضخم.

المطلب الأول: إجراءات السياسة النقدية لضبط التضخم

1- تعريف السياسة النقدية وأنواعها:

لقد تعدّدت مفاهيم السياسة النقدية وتطورت بتطوّر وتخصّص البنوك المركزية، لذلك سنحاول التركيز على بعض المفاهيم الشائعة. ومن هذه المفاهيم نذكر:

إنّ السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصّرف⁽¹⁾.

(1) - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 6.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

كما عرفت بأنّها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية (1).

ومن خلال التعاريف السابقة فإنّ أي تعريف للسياسة النقدية لابدّ أن يتضمّن العناصر التالية(2):

أ - الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطة النقدية؛

ب تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيّرات النقدية، وبالتأثير على سلوك الأعوان المصرفية

وغير المصرفية؛

ت تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

2- أنواع السياسة النقدية:

إنّ تعدّد السياسة النقدية إلى عدّة أنواع من انكماشية إلى توسعية يتوقّف على نوع وطبيعة المشكلة

التي يراد حلها، وعليه فإنّ السياسة النقدية هي (3):

2-1- السياسة النقدية التوسعية :

بموجب هذه السياسة يقوم البنك بزيادة عرض النقود، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة

حجم وسائل الدفع أكبر من الكمية المعروضة من السلع ؛ هذا يؤدي إلى رفع حجم الاستثمارات الذي

يترتّب عند زيادة الإنتاج؛ وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد.

2-2- السياسة النقدية الانكماشية :

على خلاف النوع الأول، فإنّ هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص كمية النقود

المتداولة في الاقتصاد؛ لذلك فإنّه يلجأ إلى رفع معدل الفائدة بهدف تقييد الائتمان؛ وبالتالي كبح التضخم.

(1) - صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى". الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وأفاق، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر، 2005، ص 1.

(2) - صالح مفتاح، "السياسات النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى" مرجع سابق، ص 2.

(3) - ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة-دراسة حالة الجزائر -" رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002، ص 4.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

2-3- السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط :

هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على التصدير المواد الأولية على الخارج، وعلى أثر هذه الخصائص فان البنك المركزي يقوم بزيادة وسائل الدفع، عند بداية الزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل من حجمها عند مرحلة بيع المحصول، من خلال ذلك يحصر آثار التضخم.

3- أدوات السياسة النقدية :

3-1- الأدوات الكمية :

3-1-1- سياسة عملية السوق المفتوحة:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات فعالية في الدول المتقدمة التي تمتلك سوق المال المتطور، وتقوم آلية عمل هذه الأداة على أساس دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات حكومية أو مالية⁽¹⁾. فعندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي هذا إلى زيادة الاحتياطات النقدية، لدى المشتريين (عادة البنوك التجارية) الأمر الذي يعني زيادة قدرة هذه البنوك على منح القروض؛ وبالتالي زيادة العرض النقدي، وانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى عكس النتائج السابقة⁽²⁾.

فعند وجود حالة تضخم أو فجوة تضخمية في الاقتصاد، تسعى الحكومة إلى محاربة ذلك، ولعل أقصر الطرق هي تقليل حجم النقد المتداول لكبح الطلب، وتقليل القدرة على الشراء، وعليه يتدخل البنك المركزي لبيع سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية تجعل تكلفة الفرصة البديلة للاستهلاك عالية، مما يحفز الجمهور على شراء تلك السندات، وهنا تقل النقود في أيدي الأفراد وفي البنوك، مما يقلل من حجم النقد من

(1) - خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص.305.

(2) - محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص. 312.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ناحية ويحد من آلية خلق النقود عبر آلية مضاعف عرض النقد المتداولة من ناحية أخرى، كما قد ينظر إليها بأنها عملية اقتراب داخلي، أو حقن للاقتصاد بكميات نقدية⁽¹⁾.

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى كما يلي⁽²⁾:

- تتم عمليات السوق المفتوحة في إطار من السيطرة الكاملة للبنك المركزي ؛
- تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة والدقة، حيث لا يوجد حد أدنى أو أقصى لهذه العمليات؛

• إمكانية تغييرها بسهولة؛

إلا أنه ورغم هذه الأهمية التي تتسم سياسة السوق المفتوحة بها، إلا أن لها حدوداً تتمثل في⁽³⁾:

- يعتمد نجاحها على مدى تطور سوق الأوراق المالية، ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبياً من السيولة؛

• يؤدي قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية إلى زيادة المعروض منها، مما يكون له أثراً على أسعارها؛

- إن العلاقة بين بيع وشراء الأصول من قبل البنك المركزي ومستوى النقد المتداول والسيولة لدى البنوك التجارية ليست بالضرورة قائمة.

3-1-2- سياسة سعر إعادة الخصم :

سياسة سعر إعادة الخصم يعبر عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وعادة ما يكون سعر الخصم

(1) - خالد واصف الوزير، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص. 306.

(2) - محمود يونس، كمال أمين الوصال، مرجع سابق، ص 313.

(3) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 91.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي 2%، حتى تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية، وتحقيق هامش ربح معقول⁽¹⁾.

وتعد أداة -إعادة الخصم- من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استعمالها في القرن 19 وأوائل القرن 20، غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في القرن الحالي⁽²⁾.

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسة التوسعية و الانكماشية، وذلك من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمراً ضرورياً، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وذلك نظراً لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم، مما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظراً لارتفاع تكاليفها، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد. كما تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم لعلاج حالات الانكماش الذي يسود الاقتصاد، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم على القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، مما يعمل على زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبالتالي زيادة

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 107.

(2) - هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. درا الفكر، عمان، 2000، ص. 193.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

حجم الطلب على السلع والخدمات، وبما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد واستغلال الطاقات العاطلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن سياسة سعر إعادة الخصم تأخذ قدراً من الفعالية في حالتين⁽¹⁾:

• إذا ما اضطرت المصارف التجارية نتيجة لقلة الاحتياطيات النقدية الموجودة لديها إلى اللجوء إلى البنك المركزي إلى خصم بعض ما لديها من أوراق؛

• إن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية ما دام أصحاب المشروعات مستعدون للاقتراض، والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية أو أسعار السلع. وتتميز سياسة إعادة الخصم بالخصائص التالية⁽²⁾:

- هي تقنية يهدف البنك المركزي من خلالها إلى التأثير مباشرة على سعر السيولة البنكية؛
- يبقى أن إعادة الخصم ليست عملية مرتبطة حتماً بالخصم؛ إذ يمكن أن تخص عمليات تسبيقات يقدمها البنك المركزي مقابل رهن سندات محفظة أوراق المؤسسات البنكية.

3-1-3- سياسة الاحتياطي الإجباري :

تتصب التشريعات الحديثة التي تنظم الائتمان على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بأرصدة لدى البنك المركزي تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهي النسبة القانونية للاحتياطي النقدي، وتمثل الحد الأدنى لما يجب تحتفظ به البنوك التجارية من أرصدة نقدية مقابل ودائعها، ويحق للبنوك التجارية استخدام

(1) - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص. 15.

(2) - فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص. 164.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الزائد من الودائع عن هذا الاحتياطي في مختلف أعمال البنك؛ كالقروض والاستثمارات وغيرها من مجالات استخدام ما لديه من موارد⁽¹⁾.

إن البنك المركزي يستخدم هذه التقنية في ما يلي⁽²⁾:

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي، وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي، وتعزيز قدرته على خلق النقود الائتمانية؛ وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها للمشروعات؛

- أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطيات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية.

- وتعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى؛ حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية، سواء الصغيرة أو الكبيرة؛ إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها⁽³⁾.

إلا أن هذه السياسة تعاني من عيوب، من بينها نذكر⁽⁴⁾:

• رغم حقيقة أن تغير بسيط في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يؤدي إلى تغير ملموس في العرض النقدي إلا أن الصعوبات الإدارية التي قد تحيط أحيانا بهذه السياسة قد تحد من إمكانية استخدام هذه السياسة؛

• بالإضافة إلى عيب آخر هو أن رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني يخلق مشكلة نقص السيولة خاصة للبنوك التي لا يكون لديها أرصدة زائدة كافية.

(1) - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 110.

(2) - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص. 19.

(3) - هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص. 195.

(4) - محمود يونس، كمال أمين الوصال، مرجع سابق، ص. 317.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

3-2- الأذوات النوعية :

3-2-1- سياسة تأطير القروض :

وهي إجراء تنظيمي تقوم به أو بموجبه السلطات النقدية بتحديد سوق لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسبة محددة خلال العام، كألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، ففي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى⁽¹⁾. وتهدف هذه السياسة للحد من قدرة البنوك على منح الائتمان مباشرة.

3-2-2- السياسة الائتمانية للقروض :

وتعني انتهاج البنك المركزي سياسة تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال⁽²⁾:

- إقرار معدل الخصم المفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية؛
- قبول إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- إعطاء أو منح تمديد لمدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

3-2-3- الإقناع الأدبي:

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك؛ وذلك بعدم التوسع في منح القروض، خاصة القروض التي توجد للمضاربة، إذ لاحظ أن هناك خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكال مختلفة منها⁽¹⁾:

(1)- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.80.

(2)- صالح مفتاح، محاضرات في الاقتصاد. غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

- إرسال مذكرات إلى البنوك بالإقناع عن قبول أوراق معينة؛
- عدم الإقراض لمشروعات معينة؛
- التحذير بعدم قبول إعادة خصم بعض الأوراق التجارية؛
- عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة.

وتختلف فعالية هذه الوسيلة من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى؛ فهي تتوقف على عدد من الاعتبارات، أهمها السمعة والمكانة، ومدى علاقة البنك المركزي بالجهاز المصرفي، وتكرار الاتصال والاستشارات التي يقوم بها مع المصارف الأخرى، بالإضافة إلى مدى خبرة البنك المركزي المصرفية في كيفية تنظيم الائتمان في المجتمع، والإسهام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

4- أهداف السياسة النقدية:

4-1- الأهداف النهائية:

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة، وذلك نظراً لاعتبار تلك الأولى تمثل أداة أو وسيلة من الوسائل الظرفية للسياسة الاقتصادية في أي اقتصاد كان. وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن يتأتى إلا من خلال المرور بأهداف وسيطية تعتبر حلقة الوصل لتحقيق الأهداف النهائية، التي قد تختلف من دولة إلى أخرى لعدة اعتبارات. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد (تنظيم وتسيير العرض النقدي) ومعدلات الفائدة، قصد التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام. وتسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوازن الاقتصادي العام، بشطريه التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الخارجي.

فالأول يتحقق نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق العمالة أو

التشغيل الكامل (محاربة البطالة) وتحقيق النمو الاقتصادي. أما الشرط الثاني فيتمثل في توازن ميزان

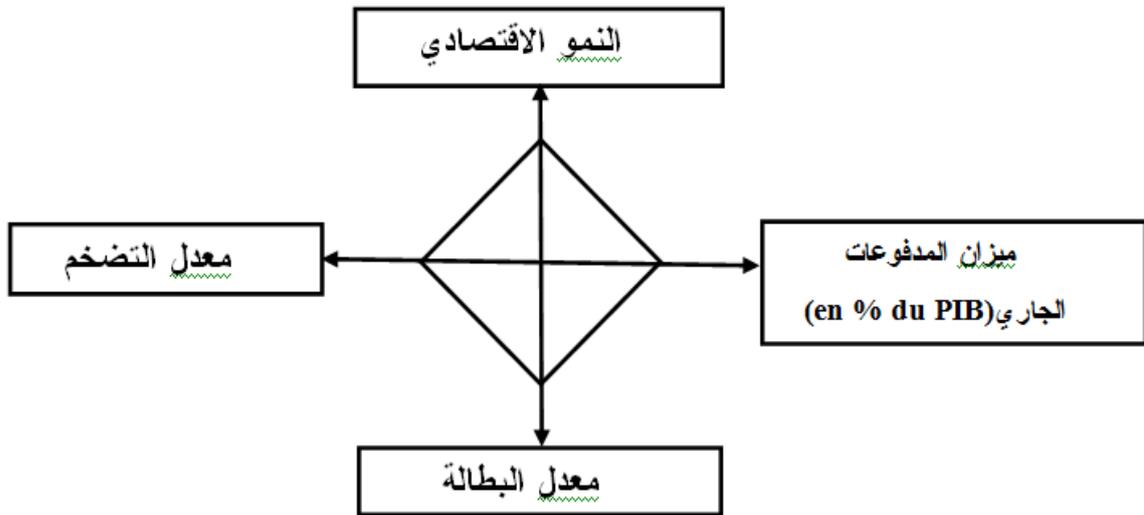
(¹)- ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص.21.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المدفوعات من خلال ضمان استقرار قيمة العملة الوطنية بالمقارنة مع نظيراتها الأجنبية ومحاولة تحقيق التوازن في الميزان التجاري، المالي والرأسمالي. هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الانجليزي " نيكولا كالدور".

الشكل رقم(1-11):

مسار الأهداف النهائية للسياسة النقدية " Le Carré Magique de N. Kaldor¹"



بعد تسليط الضوء على أهداف المربع السحري والتي تمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية، نعد إلى طرح إشكالية التعارض بين أهدافها، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت. فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل

¹- Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD – Paris - p118.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلاً، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط)، فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازماً له.

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظراً لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية. إذن يتعين على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولاً، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول.

4-2- الأهداف الوسيطة :

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول

إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي⁽¹⁾:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها من السلطة النقدية ؛
- أن تكون سهلة القياس والتقييم.

(1) - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص.7.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطات النقدية: المجمعات النقدية، سعر الصرف،

وأسعار الفائدة⁽¹⁾.

4-2-1- المجمعات النقدية والقروض: وتنقسم إلى:

- **المجمعات النقدية:** ونعني بها عرض النقود، ويطلق عليها عرض النقود بالمعنى الواسع، ويرمز لها بـ M2 وهي على عدة أنواع:

M1 : تعبر عن النقود المتداولة + الودائع تحت الطلب.

M2: تعبر عن M1 + حسابات الادخار على الدفاتر + حسابات الادخار السكني.

M3: تعبر عن M2 + الحسابات لأجل + شهادات الإيداع التي يصدرها الوسطاء الماليون +

الأسهم والحصص الصادرة من شركات الإشهار وصناديق التوظيف المشتركة + إجمالي التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية.

M4: تعبر عن M3 + أوراق الخزينة + سندات الخزينة.

- **القروض:** و يشمل القروض البنكية للمقيمين بنوعها القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة إلى القرض الداخلي، ويشمل مختلف التموليات الداخلية، وأخيراً القرض الإجمالي الذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد.

4-2-2- معدلات الفائدة :

حسب المفهوم الكنزي فإن السياسة النقدية التوسعية تهدف إلى خفض معدلات الفائدة، ومن ثمّ

انخفاض تكلفة رأس المال، وهو ما يعمل على رفع نفقات الاستثمار، ويزيد من الطلب الكلي والإنتاج

(1)- فريدة بجرار يعدل، مرجع سابق، ص.363.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

والعكس في حالة اتّباع سياسة نقدية انكماشية، إلا أنّه وخلال فترة السبعينات، فقد فقدت أسعار الفائدة مكانتها كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية⁽¹⁾.

4-2-3- سعر الصرف:

تقوم السلطات النقدية بالتأثير في سعر الصّرف؛ وذلك بتخفيضه أو رفعه من أجل الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي؛ و تحسين ميزان المدفوعات. فعندما تحقق الدولة فائضاً في معاملاتها الخارجية، فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملتها الوطنية الذي ينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع المحلية، وهو ما يضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويؤدّي ذلك إلى انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة؛ وبالتالي تناقص الفائض في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحقيق عجز في ميزان المدفوعات.

4-3- الأهداف الأولية:

نظراً لتنوّع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية، وهي متغيرات نقدية، يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها⁽²⁾.
إذاً فإنّ الأهداف العامة هي تلك المجموعة من المتغيرات الشديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين⁽³⁾:

أ. **مجاميع الاحتياطي:** وتضم القاعدة النقدية، مجموع احتياطي البنوك، احتياطي الودائع الخاصة.

ب. **أسعار الفائدة:** وهي سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر الفائدة على أدون الخزانة.

(1) - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص.10.

(2) - فريدة بخراز يعدل، مرجع سابق، ص.116.

(3) - أحمد أبو الفتوح، مرجع سابق، ص.217.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ومن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأولية، يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية على العمالة أو مستوى الأسعار .

5- استقلالية البنك المركزي ومصادقية السياسة النقدية:

نعني باستقلالية البنك المركزي هو استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن تدخل السلطة التنفيذية، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة⁽¹⁾.

وقد أكدت بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة PARKIN و BADE على 12 دولة؛ حيث أكدت أنه كلما ارتفعت درجة استقلالية البنك كلما كان معدل التضخم منخفضاً.

و تساهم استقلالية البنك المركزي في ضمان مصادقية السياسة النقدية؛ ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق أهدافها، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية.

والمقصود بمصادقية السياسة النقدية هي تلك العلاقة التي تكمن بين العملاء الاقتصاديين والسلطات النقدية، لتوفير معلومات واقعية على حالة الاقتصاد، خاصة المعلومات الخاصة بمعدل التضخم.

6- السياسة النقدية و استهداف التضخم:

لقد أدت الابتكارات المالية، وحركة رؤوس الأموال، وعدم استقرار الإطار التشريعي، وإلغاء القيود على التنظيم المالي، وعدم توافر استقلالية أكراب للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية، إلى تخلي بلدان

(1)- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص. 93.94.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

عدة، مثل نيوزيلندا، وكندا، وأستراليا، والمملكة المتحدة، عن نظام الاستهداف النقدي مثبتة في الوقت نفسه نظاماً حديثاً لإدارة السياسة النقدية عُرف بسياسة استهداف التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الناشئة تعد من أكثر الدول إقبالاً على تبني هذه السياسة، نظراً إلى معدلات التضخم المرتفعة التي تعانيها؛ حيث أصبحت تمثل بالنسبة إليها العقبة الأساسية أمام تحقيق تنمية اقتصادية¹.

ويعرفه Leiderman و" Svensson على أن: استهداف التضخم هو عبارة عن نظام يتميز بتوافر هدف صريح كمي لمعدل التضخم من خلال تحديد: المؤشر، والمستوى المستهدف، ومجال التغير، والأفق الزمني، وتعريف الحالات الممكنة التي تسمح للسلطات النقدية بتغيير الهدف و عدم وجود أهداف وسيطة مثل استهداف المجمعات النقدية أو سعر الصرف².

و تمثل المصدقية عنصراً جوهرياً من عناصر سياسة استهداف التضخم، و في وسعها أن تزيد من فعالية السياسة النقدية زيادة هائلة، و هو ما يصدق بصورة خاصة على البنك المركزي الذي يجتهد في القضاء على التضخم. وإذا ما تسنى للبنك المركزي إقناع الجمهور بأنه عاقد العزم على تحقيق استقرار الأسعار، تصبح مهمته سهلة التطبيق، إذ لا يكون بحاجة إلى محاربة التوقعات التضخمية. ولكن ما السبيل إلى الوصول إلى هذه المصدقية؟ خاصة إذا علمنا أن قرارات السلطات تتسم في بعض الأحيان بالمرآغة إذ لا توجد وصفة إقناع موحدة، ولعل أول شروطها هو استقلالية البنك المركزي.

إن الإطار البديل للسياسة النقدية والمفضي إلى بناء المصدقية و تعظيمها، هو وضع أرقام مستهدفة للتضخم. فسياسة وضع أرقام مستهدفة للتضخم هي القاعدة للسياسة النقدية، والتي من خلالها يقوم

¹ - Emmanuel Carre, une Histoire du ciblage de l'inflation, (France: centre d'économie de l'université Paris Nord CNRS, N 07-2011), p. 3.

² - Zied Ftiti & Jean - François Goux, Le ciblage d'inflation: un essai de comparaison internationale (France: Groupe d'Analyse et de, Théorie Economique Lyon-St Etienne, Mars 2011), p. 5.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

معدل التضخم المستقبلي المتوقع بالنسبة للتضخم المستهدف المعلن عنه بتوجيه قرارات السياسة الاقتصادية.¹

تنطوي هذه السياسة قبل كل شيء على وضع هدف كمي للتضخم المستهدف لا يمكن تحديد مدى درجة الإقناع التي يتمتع بها، فقد يعتبره الجمهور هدف بعيد المنال، ومن ثم فإن جوهر المسألة يكمن في كيفية تحقيق هذا الهدف، عمليا تقتضي هذه السياسة ما يلي:

الإعلان عن رقم لمعدل التضخم المستهدف، و لا يعني هذا أن يكون الهدف رقما واحدا دقيقا بالضرورة، فقد يلجأ إلى وضع مجال مستهدف يتفاوت بين نقطتين أو ثلاث نقاط مئوية. على اعتبار أن المجال يكون ذو مصداقية من الرقم المفرد، لأنه من المؤكد أن البنك المركزي لن يستطيع إصابة أي هدف مطلق. لكن بالمقابل، يشترط أن لا يكون المجال عريضا جدا، وهو ما لا يوفر أي رכיضة صلبة لبناء التوقعات.

كما يتم تحديد الرقم المستهدف لأفق زمني محدود يتفاوت بين عامين وثلاثة أعوام، حتى يتيح للسلطات مجالا لتكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة. أما الإشارة على ضرورة تغيير السياسة الحالية هو عدم توافق التضخم المتوقع مع القيم المستهدفة. وعلى ذلك يعتبر التضخم المتوقع هدف بسيط أو متغير، إشارة واضحة للجمهور.

وحتى تتجنب هذه السياسة التعارض الممكن بين تخفيض التضخم والحفاظ على مستوى مرتفع لمعدل نمو الناتج، تضاف إجراءات مساندة للمصداقية، وهي النقاش السياسي الصريح حول الأوضاع الاقتصادية وإتباع العلانية في تفسير المعطيات الإحصائية حول المتغيرات الاقتصادية الرئيسية.²

¹ - Green John H, « Inflation targeting: theory and policy implications », IMF Staff Papers, Vol. 43, N° 4, Dec.1996, p.779.

² - Green John H, « Inflation targeting: theory and policy implications », IMF Staff Papers, Vol. 43, N° 4, Dec.1996, p.780.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

و تؤكد في نهاية هذا الجزء الخاص بالسياسة النقدية، أنه بالرغم من قدرة السلطة النقدية على التحكم في نمو الكتلة النقدية لمحاربة التضخم، إلا أنه، لا يجب غض الطرف عن المصدر الآخر للتضخم، إذ أن الفجوة بين النفقات الحكومية والجباية يتم تمويلها إما خارجياً (الاستدانة) أو داخلياً عن طريق تمويل مباشر للبنك المركزي لحساب الخزينة العمومية، الذي يعني توسع القاعدة النقدية. هذا التحليل يؤكد على ضرورة التنسيق الجاد بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

7- سياسة سعر الصرف و ضبط التضخم:

فمن بين أهم النظريات التي افترضت وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و التضخم نجد نظرية تعادل القوة الشرائية التي تركز على مبدأ يدعى "قانون السعر الوحيد" La loi du prix unique¹ على اعتبار أن تغير الأسعار في الخارج يمكن أن يحدث أيضاً تغيراً في الأسعار الداخلية في المدى القصير، مع ثبات سعر الصرف الحقيقي في حالة مراعاة وتحقق نظرية تعادل القوة الشرائية.

كما أن هناك بعض الدراسات التي تدل على وجود علاقة وثيقة بين دور سياسة سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية وبين نوعية الأهداف التي تسعى السلطات لتحقيقها، ففي الدولة المتقدمة يحدد هدف استقرار مستويات الأسعار ومحاربة التضخم كأهم أهداف السياسة النقدية، لذلك يتضاءل دور سعر الصرف في هذه الدول كأداة مباشرة لحساب أدوات أخرى كعرض النقد مثلاً، في حين تسعى الدول النامية والتي تعاني من اختلالات هيكلية إلى استخدام سعر الصرف كأداة رئيسة لمواجهة مثل هذه الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تتبع أهمية الاستقرار النقدي من كونه أحد أهم الأركان الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في تحريك النشاط الاقتصادي وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمارات المحلية والخارجية، لذلك فإن السلطات النقدية تسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة

¹ - Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor,Principes de l'économie,2^e Edition ;2011 ,p.881.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المحلية وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية.

لذلك ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار في اختيار نظام سعر صرف الميل والنزوع الطبيعي إلى تحقيق معدلات تضخمية ملائمة، خاصة في ظل الانتقال الدولي إلى اقتصاديات السوق.

كما يعتبر عرض النقود أحد المتغيرات المفتاحية التي تسمح بالتعرف على سلوك سعر الصرف في الاقتصاديات المفتوحة. حسب المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، حيث تكون قيمة سعر الصرف بدلالة عرض النقود، فترتفع عندما تنخفض الكتلة النقدية وتنخفض في الحالة المعاكسة. بينما العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم توضح أن انخفاض عرض النقود يحدث أيضاً انخفاضاً في معدل نمو الأسعار، والذي يترجم بتباطؤ في معدل التضخم. و من بين الدراسات التي تناولت أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف دراسة R.Dornbusch (1976) حيث قدم ما يسمى نموذج الاندفاع السريع لسعر الصرف overshooting و الذي يقدم تفسيراً للتغيرات الكبيرة والملاحظة في سعر الصرف نتيجة التغير في العرض النقدي في ظل مجموعة من الافتراضات هي حرية انتقال رأس المال، وببطء التعديل في أسواق السلع بالمقارنة بسرعة التعديل في أسواق الأصول المالية، وتناسق التوقعات. اندفاع سعر الصرف ينتج من التفاوت في سرعة التعديل بين أسواق السلع وأسواق الأصول المالية وسوق الصرف الأجنبي.¹

فالزيادة في العرض النقدي مع ثبات العوامل الأخرى، تؤثر على سعر الصرف وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:

- يترتب على التوسع النقدي تخفيضاً مباشراً في سعر الصرف.

¹ - Dernburg T, « Global macroeconomics », Harper & Row Publisher, New York, 1989, p.17.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

-يترتب على التوسع النقدي، ارتفاع في المستوى العام للأسعار، نتيجة التعديلات التي تحدث في سوقي الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف، وهذا يشير إلى أن سلوك كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف قد يكونا متناسقين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأول المباشر.

-الأثر المباشر لسعر الصرف على التضخم المحلي، حيث أن سعر الصرف هو القناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي إلى الطلب الكلي.

و يفترض نموذج Dornbusch أن سعر الصرف قصير الأجل دالة في مستوى الأسعار قصير الأجل في ظل مستوى معين للأسعار طويل الأجل ومستوي معين لسعر الصرف طويل الأجل. فارتفاع المستوى العام للأسعار يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ويرتفع سعر الصرف قصير الأجل للعملة المحلية. ويقرب الاقتصاد من التوازن طويل الأجل عند سعر الصرف طويل الأجل ومستوى الأسعار طويل الأجل، بدرجة أسرع، كلما انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة وارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعرية للإنتاج الكلي المحلي.

و لقد خلصت الدراسة إلى أن نظرية تعادل القوى الشرائية تتحقق فرضيتها على المدى الطويل بحيث سيكون هناك ارتفاع في الأسعار نتيجة لتدهور سعر الصرف.¹

و حسب نتائج دراسة Waldman و Clarida فإن الصدمة التي تسبب ارتفاع التضخم قد تحدث صدمة في سعر الصرف، في هذه الحالة يختار البنك المركزي الإقدام على تغيير المخزون النقدي ورفع أسعار الفائدة الاسمية والذي يحدث بدوره انخفاض في سعر الصرف الحقيقي. أما في الحالة التي تقرر فيها السلطات بضرورة إعادة النظر في معدلات التضخم المستهدفة، هذا يحدث ارتفاع في سعر

¹ - Rogoff. K, « Dornbusch's overshooting model AFTER twenty-Five years. Mundll-Fleming lecture »,www.jmf.org, 2002, p.30.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الصرف الحقيقي في المدى الطويل، ولكن أيضا ارتفاع في سعر الصرف الاسمي في المدى القصير مما يقود في الأخير إلى تخفيض معدل التضخم و تخفيض سعر الصرف.¹

7-1- انتقال تغير أسعار الصرف إلى مستوى الأسعار pass-through :

يعرف (pass-through) على أنه الدرجة التي على أساسها تنتقل التقلبات في أسعار الصرف إلى المستوى العام للأسعار في البلد ، حيث يمثل العلاقة بين تحركات أسعار الصرف وبين تعديل أسعار السلع المتاجر بها، فيقصد بانتقال آثار سعر الصرف Exchange Rate Pass- Through بالتغير الذي يطرأ في أسعار السلع المستوردة والمصدرة تبعاً للتغير في أسعار الصرف.² و مما يزيد من حدة هذا التأثير هو الانفتاح الكبير على الخارج مع عدم القدرة على المنافسة ، لذلك إذا كانت الاقتصاديات الناشئة تشهد تأثيرات كبيرة في انتقال تغيير أسعار الصرف إلى مستوى الأسعار مقارنة بالبلدان المتقدمة ، فإن تفضيل السلطات النقدية لنظام سعر الصرف الذي يسمح بتقلبات محدودة في سعر الصرف سيكون له ما يبرره، نظرا لأنه يقلل من تقلب معدلات التضخم.

المطلب الثاني: إجراءات السياسة المالية لضبط التضخم:

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، و لقد حظيت السياسة المالية بأهمية كبيرة من طرف الدول الحديثة من أجل التأثير على حجم و تكوين الناتج الوطني، العمالة، الأسعار، ... الخ. فاستخدام السياسة المالية كوسيلة ممكنة لتحقيق العمالة الكاملة و استقرار الأسعار في الاقتصاد هو خاصية مميزة للعقود السبعة الماضية بعد نشر J.M. Keynes لكتابه الشهير "النظرية العامة للاستخدام، الفائدة و النقود " سنة 1936، حيث تزايد الاهتمام بالسياسة المالية نظرا للعوامل أو الأسباب التالية³:

¹ - Clarida R, Waldman D, « Is bad news about inflation good news for the exchange rate? And if so, can that tell us anything about the conduct of monetary policy? », Columbia University, 2006, p.29.

² - Eiteman David K, Stonehill Arthur I, Moffet Michael H, « Multinational business finance », 10th ed., Pearson Addison Wesley, USA, 2004 , p.141.

³ - M.C. VAISH ;" Essentials of Macroeconomic Management ";VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi, 2009, p.347

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

- عدم فعالية السياسة النقدية كوسيلة لإزالة البطالة الجماعية خلال أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات.
- تطوير "الاقتصاديات الجديدة New Economics" من طرف J.M. Keynes مع تأكيده على دور الطلب الكلي الفعال.

1- تعريف السياسة المالية وأنواعها.

1-1- تعريف السياسة المالية:

هناك عدة تعاريف للسياسة المالية نحاول إبراز البعض منها فيما يلي:

«السياسة المالية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة

لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة»⁽¹⁾.

و قد عرف Arthur Smithies (1949) السياسة المالية على أنها السياسة التي بموجبها تستخدم الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها من أجل تحقيق آثار مرغوبة و تجنب آثار غير مرغوبة على الدخل القومي، الإنتاج و العمالة².

أما Samuelson and Nordhaus (1989) فقد عرف السياسة المالية على أنها عملية تشكيل الضرائب والإنفاق العام من أجل المساعدة على كبح تقلبات الدورة الاقتصادية و المساهمة في الحفاظ على مستوى عالي من الاستخدام في ظل اقتصاد خالي من التضخم المرتفع و المتقلب³.

كما تعرف أيضاً بأنها البرنامج الذي تخطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصدر الإيرادات العامة وبرامجها الاتفاقية لإحداث أثر مرغوب فيه، وتجنب أثر غير مرغوب فيه على كافة متغيرات النشاط

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص.40.

² - Arthur Smithies ; " Federal Budgeting and Fiscal Policy " ; in Howard S. Ellis (ed.) ; A Survey of Contemporary Economics ; Vol. I ; The Blakiston Company ; Philadelphia ; 1949 ; p.174

³ - P.A. Samuelson , W.D. Nordhaus , " Economics " ; 13th ed. ; McGraw-Hill International ; New York ; 1989 ; p.385

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع والسياسة بمفهومها المتقدم، وتستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة⁽¹⁾.

1-2-1- أنواع السياسة المالية :

1-2-1-1- السياسة المالية ذات الاتجاه التوسعي :

وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري.

1-2-2-1- السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشية:

وهنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

2- أدوات السياسة المالية:

تستخدم السياسة المالية ثلاث أدوات رئيسية؛ تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة والأرصدة الميزانية.

1-2- النفقات العامة :

إن الإنفاق العام هو المرآة التي تعكس نشاط الدولة في واقع الحياة الاقتصادية؛ لذلك يعرف الإنفاق بأنه مجموع ما تدفعه الدولة من نفقات من مختلف هيئاتها قصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة⁽²⁾.

¹ - مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الميسرة للنشر والتوزيع، ص.
⁽²⁾ - حياة بن اسماعين، محاضرات في المالية العامة. غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2003/2002

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ومن خلال هذا التعريف نجد أنّ النفقة تتكون من ثلاث عناصر، هي: المبلغ النقدي، الهيئة

القائمة بعملية الإنفاق، والهدف المتمثل في إشباع حاجة عامة. وتنقسم النفقات العامة إلى عدّة أقسام

حسب عدّة معايير، فكل تقسيم يستند إلى معيار معين.

أ. وفقاً لمعيار الأثر المباشر على الإنتاج الوطني: تنقسم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى⁽¹⁾:

• **نفقات حقيقة:** هي تلك التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، لذلك فهي تعرف

بالنفقة المنتجة.

• **نفقات تحويلية:** وهي التي تستعمل من طرف الأفراد، فهي لا تؤدي إلى استهلاك الدولة

للموارد العينية، بل تؤدي إلى تحويل قوة شرائية من القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ معنى

ذلك أنّ الإنفاق هنا يقوم به القطاع المستفيد من النفقات التحويلية. وتنقسم هذه النفقات إلى:

نفقات تحويلية اجتماعية، نفقات تحويلية اقتصادية، ونفقات تحويلية مالية.

ب. وفقاً لمعيار إمكانية تغطية النفقة بالقرض أو الإصدار النقدي:

• **النفقات العادية:** هي تلك التي لا تؤدي إلى زيادة الأموال، بعبارة أخرى لا تدر دخلاً.

• **النفقات غير العادية:** هي تلك التي تدر دخلاً، والتي تؤدي إلى زيادة الأموال المالية وزيادة

الخدمات الشخصية.

ج. وفقاً للوظائف التي تؤديها الدولة :

• **التقسيم الإداري:** وتنقسم النفقات تبعاً للهيئات الإدارية التي تقوم بها بصرف النظر عن أوجه

النشاط لهذه الهيئة.

• **التقسيم الوظيفي:** ينصف إلى تقسيم النفقات العامة تبعاً إلى الوظائف التي تقوم بها الدولة.

2-2- الإيرادات العامة :

(1)-حياة بن اسماعين، نفس المرجع.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

وتمثل مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة، سواء بصفة سيادية أو من خلال أنشطتها، أو أملاكها الذاتية أو مصادر خارجية؛ وذلك عن طريق القروض سواء كانت قروض داخلية أو خارجية، أو عن طريق الإصدار النقدي التضخمي.

أ. تقسيمات الإيرادات: تقسم الإيرادات إلى:

- الإيرادات العادية: الضرائب، الرسوم، إيرادات أملاك الدولة.
- الإيرادات غير العادية: وتتمثل في القروض العامة، الإصدار النقدي.

2-3- الموازنة العامة :

هي جهاز مالي ينظم مقدّما من الوسائل التي تستخدم للحصول على الإيراد العام، وتحقيق الإنفاق العام اللازم لإشباع الحاجات العامة خلال فترة زمنية معينة، فالميزانية هي أداة لتوجيه الإمكانيات نحو تحقيق أهداف معينة نابعة من نشاط الدولة. ولكي تؤدي الدولة دورها في حياة المجتمع خلال الفترة القادمة، والتي هي عادة سنة، يتعين عليها القيام بتقدير النفقات اللازمة لقيامها بمختلف النشاطات، وتقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، وهي على هذا النحو تستطيع مقابلة تقديرات الإنفاق العام بتقديرات الإيراد العام بالنسبة للسنة المالية القادمة⁽¹⁾.

3- فعالية أدوات السياسة المالية:

3-1- الرقابة الضريبية :

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من سياسات المالية العامة في التّحكّم بعوامل الإنفاق العام، وكإحدى المتغيّرات التي تستخدم معها سياسة الميزانية في الرّقابة على التضخّم والكساد؛ بحيث تشكّل سياسة الرّقابة الضّريبية دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة

(1) - بن سماعيل حياة، مرجع سابق.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

التقلبات الاقتصادية، والسيطرة على حركات الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي تحقيقاً لاستقرار والنمو المتوازن في الاقتصاديات النامية⁽¹⁾.

ففي حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية بزيادة الإنفاق العام بخفض معدلات الضريبة على الأرباح بهدف رفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك بهدف رفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي، وذلك لترك الدخول النقدية بيد الأفراد لاستخدامها في تحفيز الطلب الفعلي من الاستهلاك والاستثمار. ويحدث العكس في حالة جموح الإنفاق الخاص

وقد تقتضي ديناميكية الرقابة الضريبية في التخفيض من جموح الإنفاق العام ضرورة ربط السياسة الضريبية الموضوعة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدخل والإنفاق القومي، لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقع، وقيمة الناتج الكلي المتوقع بعيداً عن التضخم والانكماشات.

ويمكننا سرد بعض القيود التي تتعرض لها سياسة الرقابة الضريبية⁽²⁾:

-القيود الإحصائية

-محدودية فعالية سياسة الرقابة الضريبية.

-ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري على حد سواء.

-عدم مرونة الرقابة الضريبية نسبياً.

3-2- الرقابة على الدين العام :

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية، وتوجيه الإنفاق الإنتاجي عن طريق تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، واستخدامها في تمويل الميزانية. وغالباً ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض، وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور، لوسائل الرقابة المالية الأخرى.

(1)- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.169.

(2)- نفس المرجع، ص ص.166.168.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

3-3- الرقابة على الإنفاق العام :

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة، ونعني بالإنفاق الحكومي المباشر، سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية، للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية، ففي حالة الكساد يمكن الاعتماد على سياسة التوسع الإنفاقي للتأثير في حجم الإنفاق الخاص، وتعويض الانخفاض الطارئ في مستوياته باستحداث عجز في الميزانية يمول عن طريق الاقتراض أو الإصدار النقدي، ويحدث العكس في حالة التضخم⁽¹⁾.

4- أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد اتباع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه، وتوجد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتناقض، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي؛ وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1. التوازن المالي: ويقصد به ضرورة اتسام النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، إلى ذلك، وأيضاً استخدام قروض لأغراض إنتاجية⁽²⁾.

2. التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول على الحجم الأمثل للإنتاج، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات

(1) - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.172.

(2) - ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعتم. غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2006/2005، ص.126.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك⁽¹⁾.

3. التوازن الاجتماعي: يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، تقتضي العدالة الاجتماعية أن ينبغي على السياسة المالية ألا تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة⁽²⁾.

4. التوازن العام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها: الضرائب، الإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات وغيرها⁽³⁾.

5- آثار أدوات السياسة المالية على التضخم:

تعتبر أدوات السياسة المالية من الأدوات الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي، توزيع الدخل، الاستهلاك و المستوى العام للأسعار و من بين أهم الأدوات المؤثرة على التضخم نجد ما يلي:

5-1- أثر الإنفاق العام على التضخم:

من أهم أسباب ظهور الضغوط التضخمية هو ارتفاع الإنفاق الكلي بشكل غير طبيعي، لذلك يجب أن تهدف السياسة الإنفاقية إلى الحد من الإنفاق الحكومي، بعبارة أخرى، يجب التخلي عن بعض المخططات وتأجيل البعض الآخر. و تجدر الإشارة إلى أنه لا ينبغي إلغاء أو تأجيل النفقات العامة ذات طبيعة إنتاجية لأن ذلك سيؤدي إلى تقادم ظاهرة التضخم، فهذا النوع من النفقات يساهم في زيادة الإنتاج، و بالتالي يرتفع عرض السلع الذي يقوم بكبح ارتفاع الأسعار. بينما تخفيض النفقات غير

(1) - عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص.42.

(2) - ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص.127.

(3) - نفس المرجع، ص.128.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

المنتجة يعتبر مفيدا في هذه الحالة مثل قيام الحكومة بتخفيض نفقاتها الاستهلاكية فهذا سوف يساعد على انخفاض الأسعار.¹

5-2- آثار الضرائب على التضخم:

تؤثر كل من الضرائب المباشرة و غير المباشرة بشكل مختلف على مستوى الأسعار .فارتفاع معدل الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار .و من جهة أخرى، فإن تأثير الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار يعتمد على مرونة الطلب و العرض للسلع و الخدمات ، حيث يقع جزء كبير من عبء الضريبة على المنتج إذا كانت السلع الخاضعة للضريبة تتميز بمرونة طلب مرتفعة و مرونة عرض منخفضة، مما يؤدي إلى انخفاض أرباح المنتجين و بالتالي انخفاض الأسعار و الحد من التضخم .أما بالنسبة لتلك السلع الخاضعة للضريبة التي تتميز بمرونة طلب منخفضة و مرونة عرض مرتفعة، فإن عبء الضريبة المفروضة عليها سينتقل إلى المستهلكين مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي ارتفاع معدل التضخم. إن فرض ضرائب على هذا النوع من السلع يعمل على رفع تكاليف المعيشة مما قد يجبر المستهلكين على المطالبة بزيادة الأجور، و في حالة ارتفاع الأجور، فإن تكلفة إنتاج السلع غير الخاضعة للضريبة ترتفع كذلك، مما يؤدي بذلك إلى زيادة المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج.²

كذلك فإن الضرائب التي تفرض على المؤسسات التي تعمل تحت ظروف تنافسية لابد و أن ترفع من تكاليف الإنتاج كما قد تتسبب في إقصاء عدد من المؤسسات في السوق، مما يساهم في انخفاض عرض السلع والخدمات، و يمكن للمؤسسات المتبقية أن تقوم برفع أسعار السلع. و هكذا تعتبر

¹ -T.R. Jain, S.J. Kaur; "Public Finance and International Trade"; V.K. Publications; New Delhi; 2009-10 p.27.

² -Veena Keshav Pailwar; "Economic Environment of Business"; 3rd ed.; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2012.p.174

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الضرائب التي تفرض على المؤسسات وأصحاب الموارد والتي تعمل على تخفيض حجم الإنتاج و رفع الأسعار تضخمية بصفة عامة¹.

على العموم، من أجل تحديد الآثار النهائية للضريبة على المستوى العام للأسعار، لابد من تتبع أثر الضريبة و كذا إنفاق حصيلتها على حجم الدخل المخصص للإنفاق على السلع و الخدمات الاستهلاكية.

5-3- آثار الدين العام على التضخم:

حسب كينز تستمر الأسعار في الارتفاع خلال فترة التضخم ، فإذا قامت الدولة ببيع السندات العامة من أجل كبح ارتفاع الأسعار، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتاحة لدى الأفراد ، و المعدة للتوظيف في الأوراق المالية الجديدة للمشروعات الخاصة أو للإقراض لها، و بالتالي سينخفض مستوى الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار².

و في حالة قيام الدولة بالاقتراض من البنوك التجارية التي تختلف عن الأفراد و المؤسسات المالية في أنها تستطيع خلق قوة شرائية إضافية، فإنه لا يترتب على ذلك أية آثار انكماشية، بل له على العكس من ذلك آثار توسعية ما دامت لدى البنك احتياطات زائدة و بالتالي يمكنه تقديم قروض إضافية تزيد عدة مرات على تلك الاحتياطات دون أن يضطر إلى تخفيض قروضه للمشروعات الخاصة، أما إذا لم يكن لديه احتياطات زائدة فإن شراءه للسندات العامة يكون على حساب القروض الأخرى³.

كذلك فإن البنك المركزي يكتتب في سندات القرض العام عن طريق خلق قوة شرائية جديدة، كما في حالة البنوك التجارية التي لديها احتياطات فائضة، حيث يترتب على اقتراض الدولة من البنك المركزي آثارا توسعية بدون شك⁴ وفيما يخص إنفاق الأموال المقترضة، فإنه يترتب على إنفاق حصيلة القرض

¹ - عبد المنعم فوزي، " المالية العامة و السياسة المالية "، منشأة المعارف، الإسكندرية، .، ص 7

² -H.L. Bhatia ; " Public Finance " ; 26th ed.; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi; 2008.p.206

³ -عبد المنعم فوزي، " المالية العامة و السياسة المالية "، مرجع سبق ذكره، ص 370

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

الداخلي داخل الدولة آثار توسعية أكثر مما يترتب على إنفاق حصيلة الضرائب، و يزداد مدى تلك الآثار التوسعية إذا كان مصدر الأموال المقترضة أموالا عاطلة أو أموالا خلقتها البنوك التجارية و البنك المركزي، إذ يضاف طلب الدولة على السلع و الخدمات إلى طلب الأفراد بدلا من أن يحل محله. و إذا كان هناك جانب كبير من القوى الإنتاجية عاطلا أثناء الفترة التي تنفق فيها الدولة حصيلة القرض، فإن زيادة الطلب الناشئة حينئذ قد تؤدي إلى زيادة في الإنتاج و لا يكون تأثير إنفاق الأموال المقترضة على مستوى الأسعار كبيرا. أما إذا كان نشاط الأعمال في أوجه غير منتجة اقتصاديا، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا تضخميا.

كذلك قد تتعرض الدول النامية للتضخم إذا أصبح عرض الموارد الإنتاجية غير مرن، أو إذا أنفقت الأموال المقترضة في زيادة معدل تراكم رأس المال حيث تقوم الدولة بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية، ذلك أن التصنيع في هذه الحالة سوف يقلل من إنتاج السلع الاستهلاكية، فيأخذ المستوى العام للأسعار في الارتفاع مع زيادة الطلب عليها.

أما القرض الخارجي للدولة والذي أنفقت حصيلته في الداخل، فإن التضخم الناتج يكون أكبر مما لو كان القرض داخليا و أنفق في الداخل، لأنه لا يترتب على القرض الخارجي امتصاص أية قوة شرائية في الدولة المقترضة حيث تقوم هذه الدولة باستخدام القوة الشرائية التي حصلت عليها من القرض الأجنبي لمنافسة الأفراد على السلع والخدمات، مما قد يؤدي إما زيادة الإنتاج الداخلي، و إما إلى رفع الأسعار إلى حد كاف لإقضاء جزء من الطلب الفعلي في السوق المحلي يكفي لكي تستطيع الدولة سد حاجاتها¹.

و من ناحية تسديد الديون العامة، إذا كانت الأموال التي تنفقها الدولة داخلها قد أتت في الأصل من قروض خارجية، فإن تسديدها يؤدي إلى سحب جانب من القوة الشرائية من المستهلكين أو المستثمرين

¹- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 199 ص 252

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

في الداخل ونقلها خرج الدولة، أي أن جزءاً من القوة الشرائية يستبعد نهائياً من السوق الداخلية بواسطة

الضرائب، و لا يعوض بغيره، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انكماش يقابل التوسع في الأعمال أو

التضخم الذي حدث نتيجة الاقتراض و إنفاق المبلغ المقترض، و كما أن التوسع في الأعمال أو

التضخم الناتج عن قرض داخلي أقل ظهوراً مما لو كان القرض خارجياً، فكذاك يترتب على تسديد

القرض الداخلي انكماش أقل ظهوراً، و يكاد يكون من المؤكد أن يصحب تسديد القرض الداخلي شيء

من الانخفاض في الأسعار و الانكماش في الائتمان، حيث أن القوة الشرائية التي سحبتها الدولة من

الأفراد بواسطة الضرائب يتم دفعها لحملة السندات، فإذا كان حملة السندات من البنوك التجارية أو البنك

المركزي فإنه يترتب على التسديد تحويل استثمارات البنوك إلى احتياطات غير مستثمرة تقلل من القوة

الشرائية الموجودة . كذلك فإنه في الحالة التي تقوم فيها هذه البنوك نتيجة لتراكم احتياطاتها بتوسع

ائتماني فإن ذلك يؤدي إلى آثار تضخمية ما لم يقابل هذا التوسع في الائتمان ازدياد في حجم الإنتاج،

أما إذا كان حملة السندات من الأفراد أو المؤسسات المالية غير البنوك التجارية فإنهم قد يستعملون

الأموال المسددة للإنفاق الجاري أو الاستثمارات الجديدة التي قد تعوض التأثير الانكماشى للضرائب.¹

6- السياسة المالية و أثرها على الفجوات التضخمية:

في حالة ما واجه الاقتصاد المحلي مشكلة اقتصادية بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي

(AS<AD)، أو بمعنى آخر أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد، فعندما

نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف

عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج و من ثم يرتفع حجم الناتج(العرض الكلي) إلى

أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي . أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل فإن هذا يعني أن

جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل وبالتالي فمن غير الممكن توظيف

¹-عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق هدف مواجهة الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي) أو الطلب الكلي (فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي.¹

من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية ألا وهي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار، لكن لا يجب أن يؤدي ذلك إلى تثبيط المنتجين، وإلا كان لمثل هذه الزيادات أثر من نوع "منحنى Laffer" و اتجاه الأعوان الاقتصاديين نحو السوق الموازية و بالتالي انخفاض الموارد من جديد. إذًا، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية " Fiscal Policy Contractionary " والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية.

7- مزايا وعيوب السياسة المالية:

إن السياسة المالية كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى، لها إيجابيات، كما أن لها سلبيات، وهو ما سنحاول عرضه في هذا المطلب.

7-1- مزايا السياسة المالية:

¹ - Gregory N, « macroeconomics », New York worth publishers, 1997, p. 377

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

بغض النظر عما تتعرض له السياسات المالية من انتقادات إلا أن لها مزايا نوجزها فيما يلي:

- لها قدرة عالية في التحكم في الظواهر التضخمية لما تتمتع به أدواتها من تأثير مباشر؛
- تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها في مستويات الطلب الفعلي و يوازنه مع حجم العمالة المحققة؛
- السياسة المالية تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بالتحكم في هيكله وحجمه، وكذلك من خلال الإنفاق الفردي الخاص بالأفراد والمشروعات؛
- لها دور هام في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وذلك من خلال تزويد المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة،
- تنويع مصادر الدخل الوطني بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققة، وعدم الاعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل الوطني مثل ما هو الحال في الدول العربية النفطية.

7-2- عيوب السياسة المالية

من بين العيوب السياسية المالية نذكر⁽¹⁾:

1. محدودية فعالية السياسة المالية:

ففي ظل الاقتصاد المفتوح تصطدم السياسة برد فعل مصادر من سعر الصرف يعاكس الأثر الذي كان مرجوًا من السياسة المالية التوسعية، والذي يؤدي إلى تسربات في الخارج، لأنها تؤدي إلى ارتفاع حقيقي في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض الحساب الجاري، وانخفاض الطلب، ويحدث العكس في حالة السياسة الانكماشية.

2- الفجوات الزمنية : ونميز ثلاث فجوات زمنية لهذه السياسة :

(¹) - مشمس نجا، "فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم" - دراسة حالة الجزائر - (1980-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2004/2005، ص.112.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

• فجوة الإدراك: وهي الفترة بين الوقت الذي يظهر عند الحاجة العمل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل.

• فجوة الإنجاز: هو الفترة بين الوقت الذي عنده تدرك الحاجة إلى العمل ووقت التغيير الفعلي في السياسة.

• فجوة الاستجابة: هي الفترة بين التغيير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة على الاقتصاد تأثيراً فعلياً.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية في مكافحة التضخم:

إن تحديد العلاقة بين السياستين المالية و النقدية يجرننا إلى طرح السؤال التالي :

متى ينبغي استخدام السياسة النقدية ومتى ينبغي استخدام السياسة المالية؟

هذا السؤال أحدث نقاشاً طويلاً بين أنصار السياسة النقدية بزعامة "ميلتون فيريدمان" Milton Friedman وأنصار السياسة المالية بزعامة "والتر هيلتر" "Walter Hilter" ولكن هذه المناقشات تجاوزتها الأحداث، وأن لكل من السياسة النقدية والمالية مسوغات لأهدافها، عدا أن المناقشة الحديثة هي: هل يجب أن تمارس السياستين تأثيراً واحداً لتحقيق نفس الهدف ؟ أم ينبغي أن تكون إحداها موازية وأداة علاجية للأخرى؟.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظراً لوصول الاقتصاد مثلاً إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج. ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيف من حدة الضغوط التضخمية تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

يقوم البنك المركزي بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية إلى الأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

كما تقوم السلطة المالية و في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية، يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين، حيث أن وجود التنسيق يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

وهذا ما توضحه دراسة Daniel Cohen التي تشير إلى أن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية تفشل ذاتيا في تحقيق الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي، وأن وجود التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية.¹

على سبيل المثال، إذا كانت السياسة المالية غير متسقة مع هدف التضخم، يصبح من المستحيل تحقيق جدارة السياسة النقدية حتى في ظل استقلالية البنك المركزي.²

¹ - Daniel Cohen, « Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination», European Economic Review, n°33, 1989, p. 303.

² - Domac I, E.M Yucel, « What Triggers Inflation in Emerging Market Economies », Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank, 2004, p.68.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

ويشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية والتغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية¹.

وعليه فالترابط بين السياستين النقدية والمالية يجعلها أكثر فاعلية، وذلك من خلال العمل على التنسيق بين أهدافهما، والعمل جنباً على جنب من أجل إعادة حالة الاستقرار للوضع الاقتصادي، ومنه فعلى السلطات المالية أن تتعاون مع السياسة النقدية، وتجنب الإجراءات المضادة، وإنما عليها العمل على انتهاج سياسة مالية تتماشى مع أهداف السياسة النقدية، والعكس صحيح، وبالتالي لا بدّ من وجود تنسيق بين السلطات المالية والنقدية في جانب اتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة الاختلالات ، وهذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة على حدة.

المبحث الرابع: مؤشرات و مقاييس التضخم:

كما سبق التعرض له في التعريف بظاهرة التضخم فإن المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، و من ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشراً عاماً على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سبباً لوجودها و إنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني . ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في المستوى العام للأسعار، و ثانياً التعرف على مقاييس الفجوات التضخمية المسببة للضغط التضخمية.

المطلب الأول: قياس التضخم بواسطة الأرقام القياسية:

¹ - De List Worrel, « Monetary and Fiscal Coordination in small open economies », International Monetary Fund, working paper n° 56, 2000, p.01.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

لعل أفضل طريقة لقياس معدل التضخم هو قياس معدل ارتفاع الأسعار، لأن ارتفاع الأسعار هو المؤشر و "الأثر" الملموس للوضع التضخمي. و لكن متابعة الأسعار و أخذها كمييار لابد معه من تطبيق الأسلوب الإحصائي الرياضي و هو استخدام الأرقام القياسية.

1- منهجية قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

من أجل إنجاز الرقم القياسي التجميعي لأسعار المستهلك و الحصول على نتائج أكثر دقة، يقوم المختصون باحتساب الأرقام القياسية ضمن مستويات وسيطية و ذلك باستعمال الأرقام القياسية البسيطة التالية:

- المتوسط الحسابي الغير مرجح لمنسوب للأسعار (MR) «Moyenne des Rapports»¹:

$$MR : I^{t/0} = \frac{\sum_i p_i^t / p_i^0}{n}$$

أو مؤشر "Carli" و يستخدم في الغالب للأصناف الغير متجانسة.

- منسوب المتوسطات الحسابية الغير مرجحة للأسعار (RM) le Ratio des Moyennes:

$$RM : I^{t/0} = \frac{\sum_i p_i^t / n}{\sum_i p_i^0 / n}$$

أو مؤشر "Dutot" و يستخدم في الغالب للأصناف المتجانسة.

- منسوب المتوسط الهندسي الغير مرجح للأسعار

$$I^{0:t} = \Pi \left(\frac{p_i^t}{p_i^0} \right)^{1/n} = \frac{\Pi (p_i^t)^{1/n}}{\Pi (p_i^0)^{1/n}}$$

¹ - John Astin et Marc Prud'Homme (David Fenwick) "GUIDE PRATIQUE POUR L'ÉTABLISSEMENT D'IPC -LE CALCUL DES INDICES-" (2004) p.174.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

أو مؤشر "Jevons" و يستخدم للأصناف الغير متجانسة.

إن الصيغة الهندسية لجوفنس (Jevons) تستخدم كثيرا في حالة وجود أصناف غير متجانسة وموسمية. وتقوم هذه الطريقة على حساب المعدل الهندسي لنسب الأسعار بين فترة الأساس والفترة الحالية. ومن إيجابيتها تقليص التطورات غير المستقرة.

وفي الواقع فإن طريقة ديتو قد تؤدي إلى زيادة تقدير التضخم في فترة معينة لأنها لا تعتبر إمكانية إحلال المنتجات فيما بينها.

2- اختيار طريقة حساب الأرقام القياسية الأساسية:

حسب نوعية الأصناف، فإن الطرق التالية تستخدم لحساب المؤشرات الأساسية:

- مؤشر ديتو "Dutot": أو منسوب المتوسط الحسابي للأسعار :

$$I^{0:t} = \frac{\frac{1}{n} \sum p_i^t}{\frac{1}{n} \sum p_i^0}$$

- مؤشر جوفنس "Jevons" : أو المتوسط الهندسي لمنسوب الأسعار و يستخدم في الغالب بالنسبة

للأصناف غير المتجانسة

$$I^{0:t} = \prod \left(\frac{p_i^t}{p_i^0} \right)^{1/n} = \frac{\prod (p_i^t)^{1/n}}{\prod (p_i^0)^{1/n}}$$

ويتم استخدام مؤشر ديتو "Dutot" عندما تكون العينة المدروسة متجانسة ومن أمثلتها المنتجات

الزراعية والحيوانية والصيد والتي لا تختلف أسعارها من نقطة بيع إلى أخرى وبالتالي يمكن استخدام المتوسط الحسابي للأسعار.

و يمكن استخدام مؤشر جوفنس "Jevons" للحصول على مؤشر أقل تذبذبا وأقل تأثرا بتغير الوحدات.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

إن مؤشر جوفنس "Jevons" يخضع للاختبارات المستخدمة من أجل تقدير نوعية صيغ المؤشرات

الأساسية والتي من أهمها:

- اختبار النسبية

- اختبار عدم التباين عند تغير وحدات القياس

- اختبار الانعكاس

- اختبار الانتقالية

في حين نجد أن مؤشر كارلي "Carli" لا يخضع لاختبارات الانعكاس والانتقالية، وكمتوسط حسابي فهو

يتأثر بالقيم الحدية على عكس مؤشر جوفنس "Jevons". ويستخدم هذا الأخير في المقاربات الاقتصادية

في حالة المنتجات القابلة للإحلال، كما أن التوصيات الدولية تفضل استخدامه بدل الآخر.

3- مراحل حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

3-1- حساب الأرقام القياسية الأساسية للأصناف:

3-1-1- حساب متوسط الأسعار

يتم حساب سعر متوسط عند نقطة بيع في فترة الأساس والفترة الحالية. وبالتالي فإن السعر المتوسط

للصنف هو المتوسط الحسابي المرجح بالأسعار في نقطة البيع. ويفقد هذا السعر المتوسط مصداقيته

في حالة تطبيقه على الأصناف غير المتجانسة وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى حساب مؤشر السلسلة

(المنتجات الأساسية).

3-1-2- حساب الرقم القياسي للسلسلة

وهو عبارة عن نسبة سعر صنف في الفترة الحالية إلى سعره في فترة الأساس في نقطة بيع معينة.

وبالنسبة للأصناف غير المتجانسة فإنه يتم حساب مؤشر السلسلة حسب الصيغة التالية:

$$I^{o:t} = \left(\frac{p_i^t}{p_i^o} \right)$$

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

3-1-3- حساب الرقم القياسي للأصناف:

ويختلف هذا المؤشر حسب نوعية الأصناف:

- فبالنسبة للأصناف المتجانسة Homogènes فإن المؤشر هو النسبة بين المتوسط الحسابي المرجح

بالأسعار في الفترة الحالية إلى المتوسط الحسابي المرجح بالأسعار في فترة الأساس.

لتكن B_i الحصة النسبية المقدرة لنقطة بيع من مجموع مبيعات الصنف

$$I_{vt/0} = \frac{\sum_i \beta_i P_{ti}^j}{\sum_i \beta_i P_{0i}^j};$$

حيث $\sum B_i =$ وزن نقاط البيع.

- و بالنسبة للأصناف الغير متجانسة les variétés hétérogènes فإن المؤشر هو نسبة المتوسطات

الهندسية للأسعار بالنسبة لكل سلسلة ممثلة للصنف.

وتمثل B_i الحصة النسبية المقدرة لنقطة البيع في الصنف

$$I_{vt/0} = \frac{[\prod p_i^t]^{\beta_i}}{[\prod p_i^0]^{\beta_i}} = \prod \left(\frac{p_i^t}{p_i^0} \right)^{\beta_i}$$

حيث B_i وزن السلسلة في الصنف i .

$$I_{vt/0} = \frac{[\prod p_i^t]^{\frac{1}{n}}}{[\prod p_i^0]^{\frac{1}{n}}} = \prod \left(\frac{p_i^t}{p_i^0} \right)^{\frac{1}{n}}$$

و حيث n عدد السلاسل في الصنف إذا كانت السلاسل متساوية الترجيح les séries

équipondérées.

3-1-4 حساب الرقم القياسي للفئة:

وهو عبارة عن المتوسط الحسابي المرجح لمؤشرات الأصناف

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

$$I_{t/0} = \sum_{v=1}^n \alpha_v I_{v/t}$$

حيث I_v = مؤشر الصنف

α_v = وزن الصنف v

وفي حالة فئة أو منتج موسمي يتم حساب المتوسط الهندسي للمؤشرات.

3-1-5 حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (مستوى التجميع):

إن الأرقام القياسية المركبة للفئة والمجموعة والصنف هي متوسطات مرجحة لمؤشرات المجاميع في المستوى الأدنى. وهكذا فإن مؤشر الفئة هو المتوسط الحسابي المرجح لمؤشر الأصناف، ومؤشر المجموعات هو المتوسط الحسابي المرجح لمؤشر الفئات.

إن المؤشرات المستخدمة غالبا لقياس التضخم هي مؤشر "لاسيبير" (Laspeyres) أو مؤشر "باش" (Paashe).

وفي الجزائر فإن الرقم القياسي المركب لأسعار الاستهلاك IPC يحسب باستخدام صيغة لاسبير Laspeyres:

$$L_{t/0} = \frac{\sum_j P_t^j Q_0^j}{\sum_j P_0^j Q_0^j} * 100$$

$$L_{t/0} = \sum_{j=1}^n \frac{P_0^j Q_0^j}{\sum_{j=1}^n P_0^j Q_0^j} * \frac{P_t^j}{P_0^j} * 100$$

$$= \sum_{j=1}^n W_0^j * I_{t/0}^j$$

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

$$W_0^j = \frac{P_0^j Q_0^j}{\sum_j P_0^j Q_0^j}$$

حيث:

$L_{t/0}$ متوسط المؤشرات الأساسية مرجحة بمعامل ميزانية سنة الأساس حيث:

$L_{t/0}$ مؤشر سعر "لاسيبير" للمجموعة J

$P_0^j Q_0^j$ = قيمة الإنفاق في السنة خلال سنة الأساس على مجموع منتجات المجموعة J

معامل ترجيح (W_0^j) للمجموعة J = $\frac{P_0^j Q_0^j}{\sum_{j=1}^n P_0^j Q_0^j}$

$I_{t/0}^j$ = مؤشر الصنف J

إن اختيار مؤشر Laspeyres في حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لغالبية الدول يرجع لعدة أسباب منها:

- استقرار المرجحات لفترة لا تقل عن خمس سنوات وهو ما يمكن من تقليص التكاليف الناجمة عن إجراء مسوحات ميزانية استهلاك الأسر.

- إمكانية تجميع المؤشرات من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى.

- الدلالة الاقتصادية للنتائج وإمكانية تفسيرها.

- سهولة التنفيذ مع قلة التكاليف حيث إنها لا تتطلب إلا معرفة السعر الحالي، المرجحات وسعر

الأساس لمنتج معين.

المطلب الثاني: الفجوة التضخمية و مقاييسها:

نظراً لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون

التعرض لأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات؛ فإنه من الضرورة الاعتماد على بعض

المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

تعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 م تحت عنوان كيف ندفع نفقات الحرب، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني. وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة

التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

و تجدر بنا الإشارة إلى أنه هناك عدة معايير مستخدمة لقياس الفجوة التضخمية، نذكر منها ما يلي:

- معيار معامل الاستقرار النقدي

- معيار فائض المعروض النقدي

- معيار فائض الطلب الكلي

1 معيار الاستقرار النقدي **Coefficient of monetary stability**:

و عادة ما يطلق عليه الضغط التضخمي أو معيار تطور عرض النقود، و يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانيات تغير إجمالي الدخل أو الناتج الوطني الإجمالي مقوماً بالأسعار الثابتة و أيضاً إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، و طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموماً من خلال المعادلة التالية:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي.

$\Delta M/M$: معدل التغير في الكتلة النقدية، و عادة و ما يعبر عنها بـ M2.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

و بذلك ينتج لدينا ثلاث حالات:

$B = 0$: يشير إلى تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني و يدل ذلك على استقرار مستوى الأسعار.

$B > 0$: يدل على وجود نمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل تغير الناتج الوطني، و هذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية تتعدى المتاح من السلع المنتجة و الخدمات المتاحة، و بالتالي استمرار هذا الوضع يؤدي إلى زيادة في الضغوط التضخمية التي تدفع بالأسعار نحو الإرتفاع.

$B < 0$: يدل على وجود نمو في الناتج الوطني يفوق تغير كمية النقود، و هذه الحالة يمكن أن تؤدي إلى الانكماش بسب قلة وسائل الدفع و يتجه بالتالي مستوى الأسعار نحو الانخفاض.

2- معيار الإفراط النقدي:

و هو يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود، فإن ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم بالشكل التالي:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

حيث:

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من الكتلة النقدية.

M : كمية النقود، معبرا عنها غالبا بـ $M2$.

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة "الحقيقي".

و بالتالي نقول أن هذا المعيار كذلك يستند إلى النظرية الكمية المعاصرة التي ترى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الإستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار و هذا ما أشار إليه رائد هذه المدرسة ميلتون فريدمان Friedman Milton في نظريته الكمية المعاصرة حيث استنتج أن الحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، و معدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.

و ينتج عن ذلك حالتين هما:

إذا كان الطلب على النقود أو سرعة دورانها ثابتا في الأجل القصير، فتغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود (قيمة كمية النقود على الناتج الوطني) يجب أن يظل ثابتا، كي نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد عند فترة الأساس.

- إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها في المدى الطويل، فيتعين أن يزيد نصيب الوحدة

المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار.

و يتم حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار

على النحو التالي:

$$M' = \lambda Y_t - M_t$$

حيث:

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

M^p : حجم الإفراط النقدي.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار.

Y_t : حجم الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة (M_2).

و بالتالي فإن أي فائض في كمية النقود عن حجمها الأمثل سيمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار و استمرار هذا الفائض و تصاعده يكون وراء الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

3- معيار فائض الطلب الكلي Excess Demand :

و ينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعلي و تحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات و تنتج عنها زيادة في الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي، ويتم قياس فائض الطلب من المعادلة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y$$

حيث أن: D_x تمثل إجمالي فائض الطلب ،

C_p تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية ،

C_g تمثل الإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية ،

I تمثل الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية،

ΔS تمثل الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية ،

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

فإذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن هذا الفرق يمثل إجمالي فائض الطلب و الذي يعكس نفسه في شكل ضغوط تضخمية تؤدي إلى ارتفاع في الأسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

خلاصة الفصل الأول :

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها و يوليها الفكر الاقتصادي المعاصر لمشكلة التضخم فإنه لا يبدو أن هناك إجماعاً من جانب الاقتصاديين على تعريف معين لهذا الاصطلاح و يرى بعض الاقتصاديين أن صعوبة تعريف التضخم ترجع إلى سببين رئيسيين:

الأول: أن التضخم لا يعتبر ظاهرة واحدة، بل هو مجموعة من الظواهر لكل منها صفة أو صفات.

ثانياً: أن أنواع التضخم المختلفة التي تمثل مجموعة من الظواهر قد تتفق مع بعضها البعض بل هناك احتمال لتعارضها و تضادها.

من هنا يحاول الاقتصاديين التغلب على صعوبة تعريف التضخم بتفصيل هذه الظاهرة المعقدة إلى عدة ظواهر أو عدة أنواع و يُقَرَّنُونَ لكل منها صفة مميزة لها.

و كذلك على الرغم من اختلاف الاتجاهات الفكرية و المدارس الاقتصادية في تفسير أسباب التضخم و مظاهره فإن العوامل النقدية البحتة التي ركزت عليها النظريات النقدية و العوامل العينية إضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل العوامل الهيكلية يمكنها أن تتضافر في توليد الموجات التضخمية، مما يعني صعوبة الجزم بوجود نظرية مستقرة قادرة على تفسير ظاهرة التضخم بصورة شاملة و كاملة بل يمكن ترجيح بعض العوامل على غيرها في تسبب حالة التضخم و بحسب طبيعة المجتمع الاقتصادي الذي تجري دراسة و تحليل التضخم فيه.

كما نستخلص أن علاج التضخم بواسطة السياسة النقدية يتم باستخدام أدواتها المختلفة، سواء كانت كمية أو كيفية، بهدف التحكم في المعروض النقدي، وأن السياسة النقدية في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة نتيجة اختلاف أوضاعها الاقتصادية، و قد يتم علاج التضخم بواسطة السياسة المالية، وذلك باستخدام أدواتها المختلفة والمتمثلة في: الإيرادات ، النفقات و الموازنة العامة، وأن سماتها في الدول النامية

الفصل الأول:.....الإطار النظري للتضخم

تختلف عن سماتها في الدول المتقدمة، كما قد يتم علاج التضخم عبر انتهاج سياسات اقتصادية أخرى

بالموازاة مع السياستين النقدية و المالية للوصول إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

تمهيد:

في واقع الأمر إن التعايش مع ظاهرة التضخم أضحت أمرا طبيعيا إذا ما كانت بمعدلات متوازنة تتناسب وحجم النشاط الاقتصادي والمرحلة الاقتصادية لأي دولة ما، لكن أن تبلغ هذه المعدلات مستويات مرتفعة جدا دون تحديد وتشخيص أو محاولة معالجة أسباب هذه الظاهرة هذا ما نعتقد أنه يشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد ككل.

و بحكم ما طرأ على الاقتصاد الجزائري من ارتفاعات مضطربة في معدلاته خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية التي تمت بعد محاولة التحول من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصاد السوق الأمر الذي أدى إلى حدوث خلل اقتصادي كبير بحكم ما لظاهرة التضخم من آثار تنعكس على مؤشرات عديدة في الاقتصاد سواء من حيث حجم الائتمان أو حجم الاستهلاك والاستثمار والدخول الحقيقية للأفراد والمعدل العام للإنتاجية في الاقتصاد إلخ....

و عليه سنحاول في هذا الفصل دراسة واقع التضخم في ظل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري الذي عرف تحولات جوهرية منذ الاستقلال إلى الآن.

المبحث الأول: مراحل تطور النظام الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال:

عرف النظام الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير التشريعات و القرارات و الأنظمة. و عليه يمكن ردّ عوامل تطور النظام الاقتصادي الجزائري إلى ثلاث محددات رئيسية متداخلة و متكاملة، وهي:

أولا: المحدد السياسي المتمثل في ضرورة مسايرة التطور الحاصل في النظام السياسي العالمي

السائد،

ثانيا : **المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي،**

ثالثا: **المحدد الاجتماعي** المتمثل في ضغط الطلب على تحسين الظروف الاجتماعية و المعيشية للمواطنين.

وقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة تغيرات و تطورات يمكن إجمالها في مرحلتين مفصليتين رئيسيتين تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1962 - 1989:

تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا وقد نفذت في الستينات و السبعينات برامج طموحة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية وبناء قاعدة اقتصادية تركز على التصنيع و في الثمانينات شهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات اقتصادية وسياسية هامة كانت بمثابة التوطئة للمرحلة المقبلة؛¹

المرحلة الثانية (انطلاقا من سنة 1990):

و تميزت هذه المرحلة بالانتقال من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي آخر خاضع لقوى السوق، ولقد عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات عدة إصلاحات جوهرية، ولجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ثم الانتقال إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه مركزيا 1962 - 1989:

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه حيث سيطرة القطاع العام على كافة النواحي الاقتصادية و الاجتماعية، وتركزت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في يد الدولة في جميع الميادين . ويلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من

¹ مسعود درواسي، " (السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي) حالة الجزائر 1990-2006 أطروحة

دكتوراه دولة 2005/2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 340.

خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، و القيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبتترول، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار المتعلقة بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها و تحديد الأسعار.

وعرفت هذه المرحلة عدة تطورات سياسية و اقتصادية و اجتماعية يمكن تقسيمها إلى فترات تتميز

كل فترة بخصائص مخالفة عن الفترة الأخرى و هي كالتالي :

- الفترة الانتقالية 1962 - 1966

- فترة التخطيط الاقتصادي المركزي 67-79

- فترة التنمية اللامركزية 80 - 1989

1- الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الانتقالية 1962 - 1966:

اعتبرت هذه الفترة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها إجراءات وتدابير مستعجلة حيث تدخلت في أربع اتجاهات رئيسية:¹

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادة الدولة لبعض أسهمها وحصصها.

- إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد .

- وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة، حيث قامت بتأسيس الخزينة العمومية في 29

أوت 1962، بالإضافة إلى إنشاء البنك المركزي بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر

¹ - Ammour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie, P.4

1962 و الصندوق الجزائري للتنمية CAD في 07 ماي 1963 للمساعدة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية، وكذا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بتاريخ 10 أوت 1964 و إنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني للجزائر BNA في 13 أوت 1966 .

2- الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط الاقتصادي المركزي 67-79 :

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979.

2-1- المخطط الثلاثي (67-1969):

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج¹.

وكانت تهدف الدولة من خلال هذا المخطط إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

2-2- المخطط الرباعي الأول (70-1973):

وهو ثاني مخطط تنموي و حدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات و لقد ارتفعت الاستثمارات في هذا المخطط عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج.

2-3- المخطط الرباعي الثاني (74-1977):

وهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب توسع إنتاج النفط و الغاز الطبيعي بشكل كبير نتيجة اكتشاف حقول جديدة و ارتفاع أسعار النفط

¹ - محمد بالقاسم حسن بهلول - سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1991- ص 66.

حيث انتقل متوسط سعر البرميل من 1.63 دولار في فترة المخططات السابقة إلى 11.38 دولار خلال هذا المخطط، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج ببرامج الاستثمارات العمومية¹، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول.

2-4- الفترة التكميلية 1978 - 1979²

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي

الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 90.07 مليار دج؛

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناجحة عن الأزمة الدولية؛

3- الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980-1989³:

لقد أظهرت تجربة مركزية التسيير بطنًا كبيرًا في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبًا إتباع

سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقادي التأخر في إنجازها.

و لقد عرفت هذه المرحلة إنجاز مخططين تنمويين هما:

3-1- المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984:

سعى هذا المخطط في التركيز على تنظيم الاقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف

تحسين فعاليتها الإنتاجية و الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛ مع تحقيق التكامل الشامل بين

الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية. كما تم إعطاء القطاع الخاص حقه

في المشاركة والمساهمة في المخطط.

¹ - أنظر: - الأمر 68-74 مؤرخ في 24 يوليو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 74-77.

² - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 335-336.

³ - دراوسي مسعود - مرجع سابق-ص354.

و لقد بينت برامج الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط أنّ الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، حيث استحوذت على قيمة 211.7 مليار دج من إجمالي 560.5 أي بنسبة 38% من مجموع الاستثمارات المبرمجة، وهذا يدل على أنّ الاهتمام لازال مركّزا على القطاع الصناعي وتفضيله على بقية القطاعات الأخرى .

3-2- المخطط الخماسي الثاني 85 - 1989 :

مما ميز هذا المخطط هو التوجه إلى الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة حيث استحوذ على حوالي 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة. أما القطاع الصناعي خصصت له ما يقارب 31.7% من النفقات الإجمالية المقررة، في حين أنّ ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الانجاز.

4- واقع التضخم في ظل النظام الاقتصادي الموجه للفترة (1989-69):

إن واقع التضخم في مرحلة الاقتصاد الموجه يختلف عنه في مرحلة اقتصاد السوق و ذلك نتيجة لاختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة والتي من شأنها التأثير على العوامل المنشئة للضغوط التضخمية. و نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي الموجه مركزيا في هذه المرحلة و الذي لم يسمح للتوترات التضخمية أن تظهر وتعبر عن نفسها بكل حرية بسبب السياسات السعريّة المتبعة آنذاك، فإن أرقام معدلات التضخم الرسمية المسجلة خلال هذه الفترة أغلبها أرقام غير ذات مصداقية بسبب فقدان الأسعار بآلية السوق.

4-1- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر :

يتم قياس التضخم في الجزائر عموما بواسطة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI والذي يقيس تغيرات المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والتي يدفعها المستهلكون مقابل شراء مجموعة من السلع والخدمات في المتاجر أو الأسواق أو أي نقطة بيع .

و هذا النوع من المؤشر له معنى محدد، فهو يقيس التغيرات في سعر "سلة" من السلع والخدمات التي تعتبر ممثلة لاستهلاك الأسر فهو يشير إلى كم يجب أن ننفق بالزيادة أو النقصان للحصول على نفس السلة من السلع و الخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يهدف إلى قياس التغير في "تكلفة المعيشة" أو التغير الذي يطرأ على الميزانية المخصصة للاستهلاك ولكن يقدر متوسط التغير في الأسعار.

4-2- طريقة حساب الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك:¹

يتم احتساب المؤشر باستخدام صيغة لاسبيرز LASPEYRES (المتوسط الحسابي المرجح للأرقام

القياسية البسيطة) (moyenne arithmétique pondérée d'indices élémentaires)

$$I_m / I_01 = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (P^m_i / P^{01}_i)$$

W_i = وزن الصنف i (poids de la variété i)

P_i^m = متوسط السعر الحالي في الفترة m للصنف i (prix courant moyen, au mois m ,

i de la variété

P_i^{01} = السعر المتوسط في فترة الأساس (عام 2001) للصنف i . (prix de base (moyen

i de la variété (en 2001)

وهكذا يتم احتساب الأرقام القياسية الأولية البسيطة لكل صنف (مع ترجيح الأوزان من خلال حجم

الإنفاق الاستهلاكي على الصنف). و بعد ذلك يتم تجميع الأرقام القياسية الأولية البسيطة لهذه الأصناف

لحساب الأرقام القياسية التجميعية الكلية للفئات و المجموعات.

4-3- تصنيف السلع و الخدمات المستهلكة:

¹ - Office National des Statistiques – mai 2013 –

تجدر الإشارة إلى أن السلع والخدمات المستهلكة من قبل الأسر تم تصنيفها إلى 8 مجموعات وفقا

للتصنيف الذي أوصت به الأمم المتحدة في النظام المحاسبي الوطني 1970.

جدول رقم : 1-2

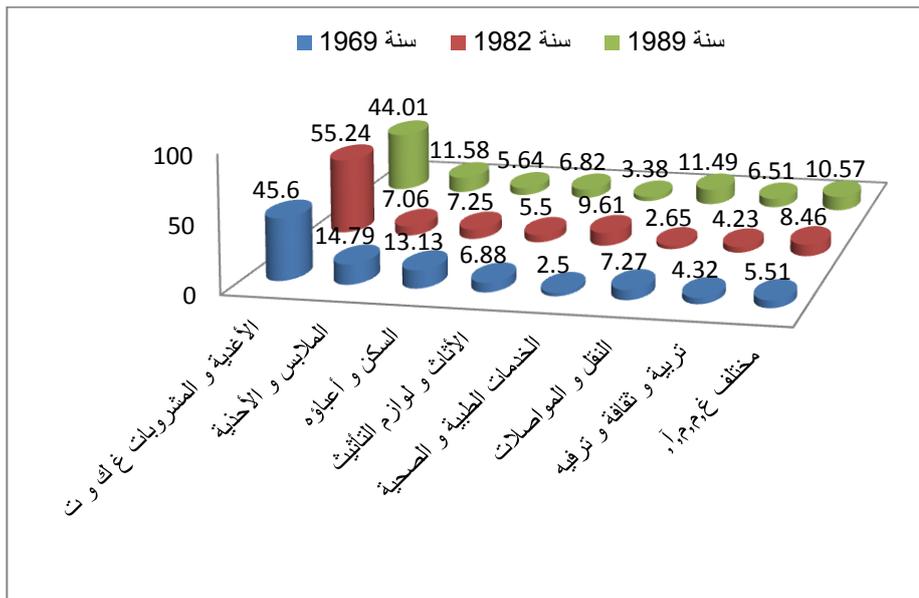
تصنيف منتجات سلة المستهلك مع أوزانها الترجيحية حسب سنوات الأساس في الجزائر

الأوزان				المجموعات
سنة 2001	سنة 1989	سنة 1982	سنة 1969	
430,9	440,1	552,4	456	الأغذية والمشروبات غ. ك. و ت.
74,5	115,8	70,6	147,9	الملابس و الأحذية
92,9	56,4	72,5	131,3	السكن و أعباؤه
49,6	68,2	55	68,8	الأثاث و لوازم التأثيث
62	33,8	96,1	25	الخدمات الطبية و الصحية
158,5	114,9	26,5	72,7	النقل و المواصلات
45,2	65,1	42,3	43,2	تربية و ثقافة و ترفيه
86,4	105,7	84,6	55,1	مختلف غ.م.م.أ.
1000	1000	1000	1000	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.

الشكل رقم : 1-2

نسبة أوزان المجموعات المكونة لـ IPC حسب سنوات الأساس 1989-1982-1969



من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

من خلال الشكل (2-1) نلاحظ أن مجموعة الغذاء تمثل النسبة الأعلى في سلة المستهلك الجزائري و ذلك لكون الجزء الأكبر من دخول الأسر يتم إنفاقه على الغذاء و بالنظر إلى ضعف الإنتاج الفلاحي بالبلاد حيث لا تتعدى القيمة المضافة في قطاع الزراعة نسبة 10 % من إجمالي الناتج المحلي، فإن الجزائر مجبرة للجوء إلى الخارج لاستيراد ما تحتاجه من الغذاء و هذا مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتضخم المستورد خصوصا و أن فاتورة الغذاء المستورد تتعدى نسبتها في كثير من الأحيان 20 % من إجمالي الواردات.

الجدول رقم :2-2:

تطور قيم الواردات الخاصة ببند الأغذية للفترة 1974-1989

الوحدة :مليار دج

(3)=(1)/(2)	إجمالي الواردات	واردات المواد الغذائية و المشروبات (1)	السنوات
%	(2)		
20,0	17,8	3,5	1974
19,5	23,8	4,6	1975
16,2	22,2	3,6	1976
15,2	29,5	4,5	1977
14,6	34,4	5,0	1978
16,0	32,4	5,2	1979
19,2	40,5	7,8	1980
17,2	48,8	8,4	1981
17,7	49,4	8,7	1982
18,5	49,8	9,2	1983
15,3	51,3	7,8	1984
19,7	49,5	9,7	1985
16,7	43,4	7,3	1986
20,8	34,2	7,1	1987
21,4	43,4	9,3	1988
28,5	70,1	20,0	1989

من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

4- تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة 1989-69 :

الجدول رقم : 2-3:

تطور مؤشر الأسعار IPC و المعدلات السنوية للتضخم خلال الفترة 1989-1969

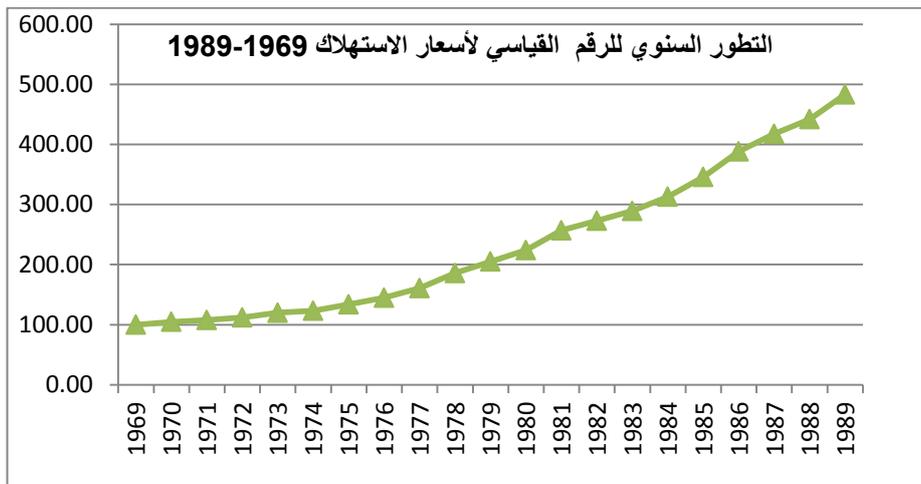
سنة الأساس 1969=100

السنوات	مؤشر الأسعار IPC	التغير (%)	السنوات	مؤشر الأسعار IPC	التغير (%)
1969	100		1980	224,02	9,2
1970	104,8	4,8	1981	256,95	14,7
1971	107,73	2,8	1982	272,88	6,2
1972	112,04	4	1983	289,26	6
1973	119,77	6,9	1984	312,98	8,2
1974	123,13	2,8	1985	345,84	10,5
1975	133,72	8,6	1986	388,38	12,3
1976	144,82	8,3	1987	417,5	7,5
1977	160,75	11	1988	442,14	5,9
1978	185,82	15,6	1989	483,26	9,3
1979	205,15	10,4			

من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

الشكل رقم : 2-2 :

التطور السنوي للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك 1989-1969



من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

من خلال تفحصنا للشكل البياني رقم (2-2) يتبين لنا أن مؤشر أسعار الاستهلاك له اتجاه

تصاعدي خطي خلال هذه الفترة كما يمكن تقسيم تطوره إلى مرحلتين رئيسيين :

المرحلة الأولى: تبدأ من سنة 1970 إلى غاية سنة 1979 حيث نلاحظ أنه خلال هذه العشرية

تضاعف مؤشر الأسعار حوالي مرتين حيث انتقل من 104.80 إلى 205.15 و نجد أن ميل المنحنى

أكثر ثباتا في تصاعده خصوصا بين سنتي 1969-1974 ليعرف بعد ذلك نوعا ما من الاتساع في زاوية

ميله بين 1975-1979 مما يدل على أن المستوى العام لأسعار المستهلك شهد نوعا ما من الاستقرار في

سنوات السبعينات على العموم .

المرحلة الثانية: تبدأ من سنة 1980 إلى غاية سنة 1989 أين نلاحظ أن مؤشر الأسعار انتقل

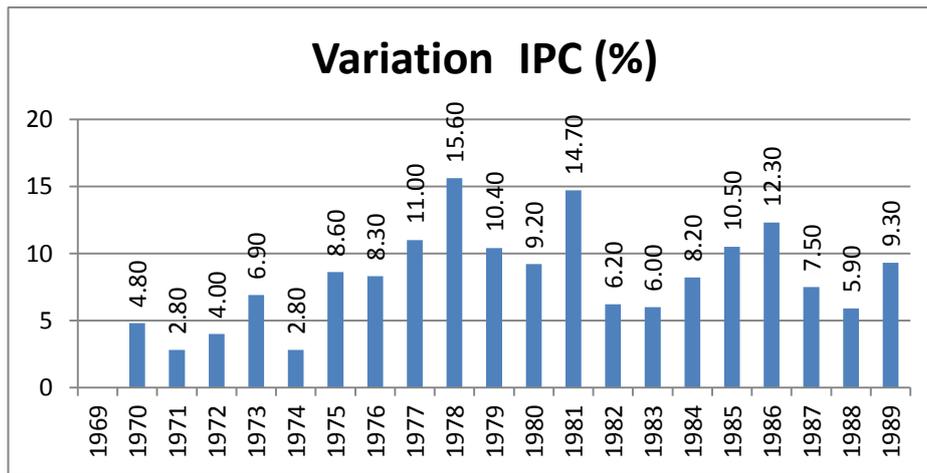
من 205.15 سنة 1979 إلى 483.26 سنة 1989 حيث يلاحظ على ميل المنحنى انفرجا أكبر في

زاوته و هذا ما يدل على أن هذه الفترة شهدت تقلبات سعرية أكثر و زيادات محسوسة في المستوى العام

لأسعار المستهلك.

الشكل رقم :2-3:

التطور السنوي لمعدلات التضخم 1969-1989



من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أن التضخم عرف خلال الخمس سنوات الأولى من السبعينات

1974-70 معدلات معتدلة بلغت في المتوسط 4.26% لتعود إلى الارتفاع بداية من سنة 1975 و هي

السنة التي شهدت تغييرا في نظام الأسعار حيث تم الشروع في تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار، حيث عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تقاومت أكثر خلال نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات، حيث تم تسجيل معدلات ذروة في التضخم بلغت 15.6 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، و بالرغم من التراجع الطفيف الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982 -1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 % و 12.3 % خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب، و يرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار، و تأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية⁽¹⁾ وظهر حالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي من 9.2 % سنة 1978 إلى 0.4 % سنة 1986، نتيجة انخفاض الاستثمارات العمومية، حيث سجل معدل نمو نفقات التجهيز سنة 1986 انخفاضا بنسبة 10 %، وزيادة في نفقات التشغيل بنسبة 11.9 %، أما معدل النمو السنوي لإجمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية فقد تدنى بنسبة 24 % مع تسجيل زيادة في الاستهلاك النهائي بالأسعار الجارية بنسبة 15 %، هذه الوضعية وسعت من دائرة الفجوة التضخمية من خلال زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الضغوط التضخمية للفترة (1989-69):

لقد أدى مجهود التنمية خلال هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات اقتصادية جديرة بالملاحظة وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري إلا أنّ النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعملية التنمية. بالإضافة إلى ذلك لقد تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ب بروز اختلالات عديدة في التوازنات الاقتصادية الكلية وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي.

¹- عبد الله قوري يحيى - محددات التضخم في الجزائر - مجلة الباحث - عدد 2014/14 - ص 80

الجدول رقم: 2-4:

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1989

1989	1979	1969	السنوات	
211,8	161,23	83,5	مليار دج	إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)
127,3	54,5	6,8	مليار دج	إجمالي تكوين رأس المال (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
80,2	20,09	3,58	مليار دج	نفقات التسيير
44,3	13,43	1,88	مليار دج	نفقات التجهيز
124,5	33,52	5,45	مليار دج	إجمالي النفقات العمومية
70,07	32,38	4,98	مليار دج	الواردات
71,94	36,75	4,61	مليار دج	الصادرات
1,86	4,38	-0,37	مليار دج	الميزان التجاري
308,15	79,69	12,12	مليار دج	الكتلة النقدية M2
3,08	5,52	0,41	مليار \$	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، والأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
11,32	29,94	-		إجمالي الاحتياطيات (% من إجمالي الدين الخارجي)
27,25	18,43	-	مليار \$	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
69,1	30,2	-		إجمالي خدمة الديون (% من صادرات السلع والخدمات والدخل)
7,61	3,85	4,94		سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
483,26	205,15	100		الرقم القياسي لأسعار المستهلك

من اعداد الطالب

المصادر: ONS+Banque Mondiale

1- التوازنات الداخلية:

1-1- الدائرة الحقيقية :

نجد أنه خلال فترة 69- 1989 تضاعف إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، بحيث انتقل من 83.50 مليار دج سنة 1969 إلى 211.80 مليار دج سنة 1989 بمعدل نمو حقيقي في المتوسط أثناء هذه الفترة بلغ 5.15% في السنة حيث بقي إنتاج المحروقات يمثل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي الخام، أما الإنتاج الفلاحي فقد عانى طوال الفترة من الركود، حيث أنّ القيمة المضافة للقطاع الزراعي لم تمثل سوى 10% من الناتج الداخلي الخام، كما أنّ الإنتاج الصناعي خارج المحروقات كان هو بدوره

ضعيفا طوال الفترة و لم تمثل القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات سوى حوالي 14% من الإنتاج الداخلي الخام، و ذلك بسبب الدور الهام الممنوح للمحروقات بوصفها نشاط تصدير ذو أهمية إستراتيجية للاقتصاد الوطني، مما كان سببا رئيسيا في فقد التوازنات في فترة الاقتصاد الموجه.

كما تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 6.6% و تضاعف النفقات العمومية بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 17.4% خلال الفترة 69-1989 في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج الداخلي الخام سوى نسبة 5.1% أي أنه أقل من معدلات نمو الاستهلاك والتراكم الخام و الإنفاق العام، مما يدل على عدم التوازن بين جانبي العرض و الطلب.

كما أنّ مجموع المداخل الموزعة مقابل نشاطات الإنتاج العادي ومقابل النشاطات الاستثمارية الضخمة قد تضاعف هو الآخر بوتيرة تفوق وتيرة البضائع الوطنية الجاهزة من السلع والخدمات مما نتج عنه زيادة كبيرة في طلب السلع والخدمات و حدوث أزمات ندرة في المواد بسبب المضاربة و انتشار الأسواق الموازية، مما أدى إلى خلق مداخل إضافية غير مبررة كانت عاملا إضافيا في زيادة حدة التوترات التضخمية .

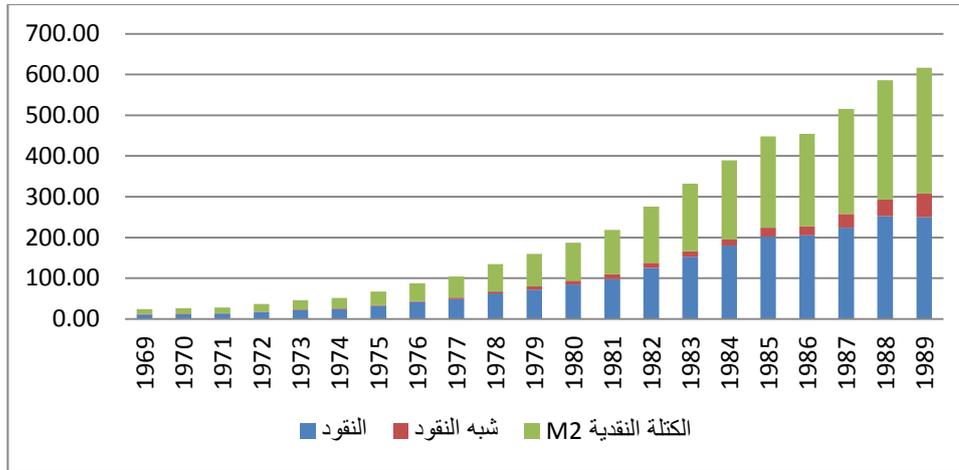
إنّ هذه الزيادة في معدلات الطلب الكلي من خلال الاستهلاك والاستثمار والإنفاق العام على العرض الحقيقي الذي يميّزه معدل نمو أضعف ، قد أدت إلى بروز ضغوط تضخمية عبرت عنها معدلات تضخم مرتفعة ذات رقمين خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل التضخم نسبة 15.6% سنة 1978 و 14.7% سنة 1981 و 12.3% سنة 1986، وهذا بالرغم من أنه لم يكن مسموحا للضغوط التضخمية لتعبر عن نفسها، من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق، لأن نوع التضخم خلال فترة الاقتصاد الموجه كان في معظمه تضخما مكبوتا وكامنا، ولم يكن تضخما ظاهرا طليقا، والسبب في ذلك يعود إلى تحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات من خلال التسعير الإجمالي لعدد من السلع و الخدمات،

مع دعم العديد من أسعار السلع التموينية المحلية والمستوردة وتقييد عملية الاستهلاك، وكان من نتيجة هذه السياسة السعرية حدوث نقص في المعروض من بعض السلع وظهور السوق السوداء وطوابير المستهلكين على المنافذ الخاصة ببيع السلع الاستهلاكية .

1-2-1-الدائرة النقدية :

الشكل رقم: 2-4:

تطور الكتلة النقدية و مكوناتها للفترة 1969-1989



من اعداد الطالب بالاعتماد على مصدر ONS

عرفت الكتلة النقدية ارتفاعا متسارعا منذ 1969، حيث انتقلت من 11.01 مليار دج إلى أكثر من 308 مليار دج في سنة 1989، حيث تضاعف نموها من سنة 1969 إلى سنة 1989 بمعدل سنوي متوسط نسبته 18%، مثلت فيه النقود (الأوراق النقدية+القطع+ الودائع تحت الطلب) النسبة الكبرى من مكونات الكتلة النقدية M2، مما يرفع من درجة سيولة الاقتصاد.

و يرجع هذا النمو المتسارع في المعروض النقدي بالأساس إلى نموذج التنمية الاقتصادية المتبعة من خلال المخططات الاقتصادية التي تتطلب أموالا ضخمة لإنجازها، ولقد كان لهذا المعدل المرتفع لنمو الكتلة النقدية بالمقارنة مع معدل نمو الناتج الحقيقي الداخلي الخام 5.1% في المتوسط خلال هذه الفترة، أثرا بالغا في تغذية التوترات التضخمية.

والجدير بالملاحظة أن النظام المالي الذي كان سائدا خلال فترة الاقتصاد الموجه، لم يوفر أدوات التأطير ومراقبة النفقات بعنوان المخططات لضمان استعمالها بإحكام وفعالية، فنتيجة ذلك كان حجم تسديدات اعتمادات الاستثمار من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات جد ضعيفة لعدة أسباب نذكر منها الآجال الطويلة لإنجاز الاستثمارات والضعف الملحوظ في تحكم جهاز الإنتاج والنقائص الظاهرة في التسيير، حيث جعل الدولة تتحمل عبء ذلك العجز في التسديد للمؤسسات العمومية من خلال تغطيته عن طريق الموازنة العامة في كثير من الأحيان، مما أنهك ميزانية الدولة و أدى بها إلى تحقيق عجوزات متتالية خصوصا بعد أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986، مما دفعها إلى اللجوء للاصدار النقدي التضخمي.

2- التوازنات الخارجية:

إن ضعف الإنتاج الوطني و عجزه عن الاستجابة للحاجيات الوطنية استوجب اللجوء إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني و استيراد ما يحتاجه من سلع و خدمات، ففيما بين 1989-63 لم ينخفض متوسط معدل النمو السنوي لميل الاستيراد عن 20% تقريبا حيث سجلت الواردات سنة 1969 قيمة 4.98 مليار دج لتنتقل إلى 36.75 مليار دج سنة 1979 لترتفع إلى 70.07 مليار دج سنة 1989 حيث وصلت متوسط نسبة الواردات من المواد الغذائية مقدار 28% من إجمالي الواردات وهذا ما جعل الاقتصاد الوطني عرضة لتقلبات الأسعار الخارجية و جلب التضخم المستورد إلى الداخل.

كما أن ضخامة مجهود الاستثمارات والشروط الفوضوية لإنجازها المقرونة بالنقص الملحوظ في الإنتاج ترجمت كلها بالعجز في ميزان السلع والخدمات ولقد تم تمويل هذا العجز من خلال اللجوء المتزايد إلى الاستدانة الخارجية بشكل مكثف وبشروط غير مرضية حيث بلغ إجمالي خدمة الديون الخارجية في سنة 1979 نسبة 30% من قيمة الصادرات لتنتقل إلى نسبة 69% سنة 1989 .

3- النتائج الاقتصادية العامة لفترة الاقتصاد الموجه:

مما سبق نخلص إلى أنّ فترة الاقتصاد الموجه لم ينمو خلالها الإنتاج الداخلي الخام للجزائر بالشكل الذي كان يتطلبه نمو الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي، مما زاد من حدة الضغوط التضخمية الكامنة التي عبرت عن نفسها في شكل اختفاء للمواد التموينية وكثرة المضاربة وظهور الأسواق الموازية و التهريب عبر الحدود المجاورة خصوصا في أواخر الثمانينات مما أفقد الاقتصاد الجزائري توازناته الأساسية و أدخله في دوامة الركود و الانكماش الاقتصادي .

كما أن كافة المخططات المطبقة خلال هذه الفترة لم تخرج الاقتصاد الجزائري من دائرته الريعية النفطية بحيث لا تزال تقريبا 97% من العائدات الخارجية تأتي من النفط مما يجعله رهينة أسواق النفط العالمية المتقلبة و تذبذب أسعار الصرف.

لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال فترة الاقتصاد الموجه في مستوى الطموحات مما استوجب إعادة النظر في كافة أسس المنظومة الاقتصادية المتبعة من خلال اتخاذ إصلاحات اقتصادية جذرية للخروج من هذه الوضعية الصعبة و الانتقال إلى منظومة اقتصادية مغايرة تماما للأولى و الدخول بالتالي في مرحلة اقتصادية أخرى و هي مرحلة اقتصاد السوق والتي سنتطرق إليها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة اقتصاد السوق (انطلاقا من 1990):

بعد فشل الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر خلال فترة الثمانينات و زيادة تقادم أزمة المديونية الخارجية، واستمرار التزايد الخطير لمعدلات خدمة الديون التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات ، والتعثر في تسديد هذه الديون المتراكمة جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديونها باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد

الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية¹ . حيث شهدت هذه المرحلة جملة من برامج الإصلاحات والتنمية الاقتصادية يمكن تقسيمها إلى جيلين من البرامج :

- الجيل الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي 1990-1998

-الجيل الثاني: برامج الإنعاش و التنمية الاقتصادية 2001-2012

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي 1990-1998:

تعثر الجزائر في تسديد الديون وأعبائها جعلها تتجه لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها من خلال التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين حيث تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية .

1- برنامج التثبيت الاقتصادي 89-1994:²

وقعت الجزائر خلال هذه الفترة على ثلاث اتفاقات ائتمانية كان أولها :

1-1- الاتفاق الائتماني الأول (ماي 1989-ماي 1990):

سمح هذا الاتفاق للجزائر بالحصول على قرض قدره مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS في إطار اتفاق STAND BY 1 بمعدل فائدة منخفض مقارنة بالمعدلات المطبقة في الأسواق المالية العالمية، وقد استخدم المبلغ كلياً في 30 ماي 1990 و كان من أهدافه تكييف الاقتصاد الجزائري مع آليات اقتصاد السوق من خلال وضع الخطوات الأولى لتحرير التجارة الخارجية وإنهاء احتكار الدولة لها ، كما بدأت أولى الخطوات في الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد الأسعار .

1-2- الاتفاق الائتماني الثاني (جوان 1991 - مارس 1992)

¹ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائري، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان،

2009، ص130.

² مسعود درواسي، مرجع سابق، ص. 366.

حصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض يقدر بـ: 300 مليون وحدة حقوق سحب خاص DTS مشروطا بوضع برنامج تثبيت قصير الأجل 10 أشهر، وكان من أبرز أهداف هذا الاتفاق ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار؛

- رفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد؛

- إصلاح النظام الجبائي؛

لكن خلال هذه الفترة عاشت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً صعباً، وهذا ما جعلها تخل ببعض شروط الاتفاق ولكن حاجتها الماسة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة دفعها إلى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي الذي وافق على مساعدتها في شكل برنامج إصلاحي آخر.

1-3- الاتفاق الائتماني الثالث (أفريل 1994 - مارس 1995):

تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض قدره 1037 مليون دولار أي ما يعادل 731.5

مليون وحدة حقوق سحب خاص DTS، و كان من بين أهدافه:

- تدعيم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية و

تعديل معدلات الصرف،

- مواصلة تحرير أسعار السلع و الخدمات و رفع الدعم الحكومي عنها،

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام،

- تقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي

نفس الوقت.

- رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

1-4- برنامج التصحيح الهيكلي مارس 1995-أفريل 1998

نتج عن انبثاق برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى 1994-1995 السابق الذكر اتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998، و تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق¹ وتلخص أهم أهداف هذا البرنامج كما يلي :

- مواصلة الإجراءات التي بدأت بالفعل و الخاصة باستقرار الأسعار وأسعار الصرف، مع البحث عن تقارب في معدل التضخم مع الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في سياق فتح السوق للعالم الخارجي؛

- التخفيض التدريجي لعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و محاولة خفض هذا العجز من نسبة 6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994-1995 إلى 2.2 في المائة في الفترة 1997-1998، مع ضمان مستوى للواردات يتفق مع أهداف النمو الاقتصادي؛

- زيادة تدريجية في المشاركة للمدخرات الوطنية في تمويل الاستثمار وتحسين كفاءته. حيث يتوقع زيادة في المدخرات الوطنية بحوالي 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1995 و 1998، من خلال الحد من نمو نفقات الدولة مما يسمح بإعادة توزيع الموارد وجعلها أكثر ملائمة للقطاع الإنتاجي؛

- نمو تراكم رأس المال الثابت بمعدل قريب من الناتج المحلي الإجمالي، مع التحول نحو الاستثمار الإنتاجي خارج المحروقات².

¹ -كريم النشاشيبي وآخرون، (1998) "الجزائر، تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد

الدولي، واشنطن، ص123

² - ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (WT/ACC/DZA/1)- 11

juillet 1996- p07.

1- آثار إصلاح بعض السياسات الاقتصادية على التضخم خلال فترة التحول إلى اقتصاد السوق:
إن تعهد الجزائر في بداية التسعينات بالاتفاق مع البنك وصندوق النقد الدوليين على تنفيذ برنامج إصلاح جعلها تنتهج مجموعة من السياسات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر و غير مباشر على معدلات التضخم خلال هذه الفترة ، و من بين هذه السياسات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على التضخم نجد ما يلي :

1-1- إصلاح سياسة الأسعار:

إن من بين أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق هو العمل على إزالة التشوهات السعرية وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانزمات السوق لأنّ تدخلها يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، أي الأسعار التي تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، كما أنّ تدخل الدولة يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل الوطني، و حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية مما يسهل عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي و يجعل من المؤسسات الإنتاجية المحلية قادرة على المنافسة، و لتحقيق ذلك قامت الجزائر بخطوات هامة في اتجاه عملية تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها.

1-1-1- تحرير الأسعار و رفع الدعم عنها:

من بين الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحرير الأسعار هو إصدار القانون 89-12 بتاريخ 5 يوليو 1989 الذي يعد أول خطوة للانتقال التدريجي إلى نظام التسعير الحر أين تم تقسيم الأسعار إلى قسمين: الأسعار المقننة و الأسعار الحرة ، ولقد شهدت الفترة 1990-1993 تحرير بعض أسعار السلع و الخدمات إلا أن طابع الدعم بقي ساريا على فئات واسعة من المنتجات حيث اتسم نظام الأسعار في هذه الفترة بنوع من المرونة غير الكافية، و لكن ابتداء من سنة 1994 تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة إلى معظم السلع كما ألغي الدعم العام للمواد الغذائية باستثناء عدد محدود من المواد الغذائية

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

الأساسية و منتجات الطاقة و مصاريف النقل، إلا أنه مع نهاية 1997 تم إلغاء الدعم عن كافة المنتجات الغذائية و الطاقوية ليتم رفع أسعارها للوصول إلى مستوى الأسعار الدولية.

جدول رقم: 2-5:

تطور أنظمة السعر بالنسب المئوية¹

1994	1991	1989	
14.8	28.3	90.0	1- الأسعار الادارية
12.4	21.3	/	1-1 الأسعار القصوى
2.4	7.0	/	2-1 أسعار الهامش
85.2	71.7	10.0	الأسعار الحرة
100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر: وزارة المالية

لقد كان لعملية تحرير الأسعار و رفع الدعم الحكومي عنها تأثير مباشر على رفع مؤشرات أسعار الاستهلاك إلى مستويات قياسية خلال فترة وجيزة حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك سنة 1996 حوالي 468 أي بزيادة أكثر من أربعة أضعاف مقارنة بسنة 1989 إلا أن هذه الزيادة كانت ظرفية بسبب الإصلاح الهيكلي للأسعار حيث ما لبثت أن عادت الأسعار إلى الاستقرار مع نهاية برامج الإصلاح الاقتصادي حيث انتقل معدل التضخم من نسبة 31.70% سنة 1992 إلى نسبة 2.60% سنة 1999.

1-2- إصلاح السياسة النقدية :

كان الهدف من الإصلاحات الهيكلية للسياسة النقدية هو تقليص الطلب الفعال، من خلال تكيف عرض النقود والطلب عليها بهدف منع الاضطرابات التي تؤثر على الإنتاج الحقيقي، وذلك عن طريق امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة

¹بطاهر علي-جامعة الشلف-"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر" ص 199 (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول).

منها أسعار الفائدة، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة.

لهذا عملت الجزائر على تحسين وتطوير سياستها النقدية وخاصة في فترة تحولها إلى اقتصاد السوق من خلال تبنيها عدة إصلاحات هيكلية على قطاعها المالي.

و في سياق هذا التحوّل إلى اقتصاد السوق أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي لفترة 1989-1991 وكانت تهدف بذلك إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة ولهذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد وتخصيصها.

و كانت سنة 1990 نقطة تحوّل جذري في السياسة النقدية للجزائر و ذلك بعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي نصّ على ما يلي¹:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض؛
- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي؛
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة للحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وإعادة الفائدة.

و لقد شهدت السياسة النقدية خلال هذه الفترة عدة تطوّرات تعكس التغير الجذري في الوضع الاقتصادي الكلي فخلال فترة 1991-1993 كانت السياسة النقدية توسعية بصفة أساسية حيث كانت تهدف إلى تمويل عجوزات الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة التي كان وضعها المالي قد تدهور نتيجة لزيادة الأجور والتباطؤ العام في الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك فإنّ البنوك لم تجد خيارا سوى

¹ - كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص57.

تقديم الائتمان للمؤسسات حتى تتمكن من الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وتبعاً لذلك زاد حجم - الكتلة النقدية- بمفهومه الواسع M2- بنسبة 22.3% في المتوسط خلال الفترة 1991-1993 مما يعكس التوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، مما يمكن أن يفسر المعدلات المرتفعة للتضخم خلال هذه الفترة حيث سجل معدل التضخم نسبة 31.70% سنة 1992 و هي أعلى نسبة للتضخم عرفها الاقتصاد الجزائري.

وترجع الزيادة في الكتلة النقدية أساساً إلى العجوزات المتتالية للموازنة العامة والتي كانت تغطي عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى بروز ضغوط تضخمية عنيفة إلى غاية 1995.

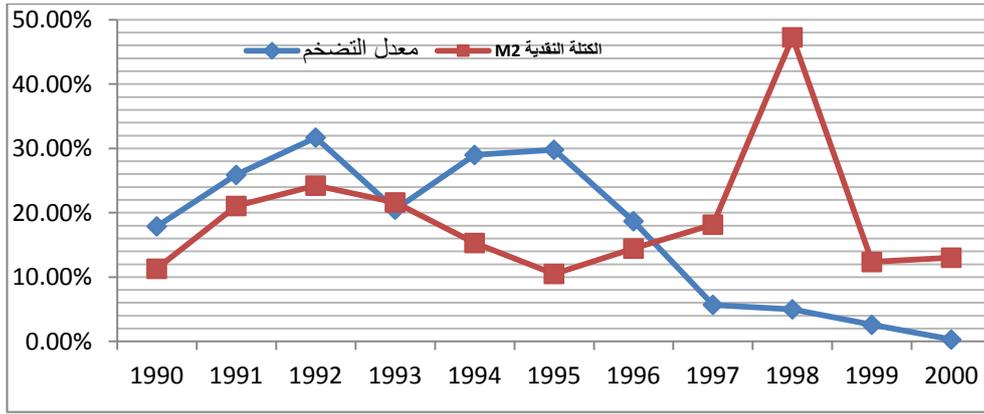
إلا أنه بسبب انتهاج سياسة نقدية انكماشية تباطأ التوسع في الكتلة النقدية بمفهومها الواسع في الفترة 1994 إلى غاية 1997، وقد انخفضت نسبة سيولة الاقتصاد (M2/الناتج الداخلي الخام) من 53.8% سنة 1993 إلى أقل من 38.9%¹ سنة 1997، وقد أدت السياسة النقدية الأكثر تشدداً إلى هبوط كبير في معدلات التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5.7% سنة 1997، وبعد ذلك أداء رائعاً خصوصاً في ضوء تخفيض قيمة العملة بحوالي نسبة 50% من بداية البرنامج .

وعليه أصبح من الممكن تحقيق نسب تضخم معتدلة بفضل انتهاج سياسة نقدية حذرة حتى مع وجود سياسة مالية توسعية لكن محصورة في حدود التوازنات المنشودة .

الشكل رقم : 2-5

تطور النمو السنوي للكتلة النقدية و معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000

¹ - Conseil National Economique et Social, Rapport Sur la Conjoncture Economique et Sociale l'année 1997, p27.



من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

1-3- إصلاح سياسة سعر الصرف:

شهد نظام الصرف في الجزائر تعديلات عديدة تزامنت أغلبها مع الإصلاحات الاقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري ليواكب التطورات التي تشهدها التطورات التجارية. كما أصبح سعر الصرف مرنا من خلال عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة البنك المركزي الجزائري، ومن الخطوات المهمة التي اتخذت في جانفي 1996 استحداث سوق النقد الأجنبي فيما بين البنوك.

فخلال عام 1991 وكجزء من محاولة لتعديل الأسعار النسبية المحلية وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي تم خفض الدينار الجزائري بأكثر من 100% إلى حوالي 19 دج للدولار في متوسط الفترة ، ومع نهاية 1996 وصلت القيمة الاسمية للدينار مقابل الدولار حوالي 55 دج للدولار في المتوسط ، وقد أدى هذا الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى المضاعفة في تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية و زيادة في التضخم المستورد الذي يعتبر من المصادر الأساسية التي تسهم في تغذية الضغوط التضخمية الداخلية نتيجة للتبعية الخارجية التي تميز الاقتصاد الجزائري خصوصا التبعية الغذائية منها، مما يجعل السوق المحلية أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي تضرب الكثير من مواطن الإنتاج.

غير أن منذ 1996 وبالموازاة مع إتباع سياسة مالية متشددة مع تحسن في المركز المالي الخارجي للجزائر عرف سعر الصرف نوعا من الاستقرار النسبي ، مما ساعد على استقرار معدلات التضخم.

جدول رقم: 2-5 :

تطور معدلات التضخم وأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1990-2000

السنوات	سعر الصرف - (متوسط الفترة)	نسبة التغير %	معدل التضخم
1990	8,96	17,73	17,9
1991	18,47	106,23	25,9
1992	21,84	18,21	31,7
1993	23,35	6,91	20,5
1994	35,06	50,17	29
1995	47,66	35,95	29,8
1996	54,75	14,87	18,7
1997	57,71	5,4	5,7
1998	58,74	1,79	5
1999	66,57	13,34	2,6
2000	75,26	13,05	0,3

من إعداد الطالب -المصادر: ONS+BANQUE MONDIALE

1-4- إصلاح سياسة التجارة الخارجية:

إن حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق، وبما أن سياسة الاحتكار المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات، من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير، فلقد عرف الاقتصاد الوطني في ظل سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة الندرة التي مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطة المستعملة من طرف المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة، والتي نتجت عن سوء برمجة عملية الاستيراد وضعف التخطيط،

إلى غيرها من العوامل؛ إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس ازدادت التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، مما أثبت للدولة فشل نظام الاحتكار، ودفع بها إلى تحرير التجارة الخارجية والانفتاح أكثر نحو الخارج.

و لقد مرت عملية تحرير التجارة الخارجية بمرحلتين :

1- مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1990 - 1993):

ولهذا الغرض أصدرت السلطات العمومية الجزائرية وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض، و القانون رقم 16/90 المؤرخ في 07 أوت 1990 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990 حيث تم إدخال نظام شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة وذلك لتفكيك الاحتكار، وسمح لكل من يحمل سجلا تجاريا أن يمارس التجارة الخارجية ابتداء من افريل 1991 وبالتالي صار لكل مستورد الحق في الحصول على النقد الأجنبي وتم إلغاء تراخيص الاستيراد وسمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال وبعد صدور مرسوم 37/91 ظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية وقام برسم الإطار العام لعملية التحرير التدريجية، وفي عام 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بإعادة القيود على النقد الأجنبي مع تجديد الحظر على الواردات وفي نهاية هذه السنة بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل بحيث تخضع المعاملات التي قيمتها أكثر من 100 ألف دولار لموافقة اللجنة الخاصة وتمول من احتياطات النقد الأجنبي الرسمية¹، وقيدت الواردات وفقا للتطبيق التالي: أولوية السلع الإستراتيجية مثل الأدوية، أولوية ثانية للسلع المستعملة في الصناعات الاستراتيجية، أما السلع المحصورة فتتضمن السلع الاستهلاكية الكمالية.

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية منذ 1994:

¹ - كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص 112.

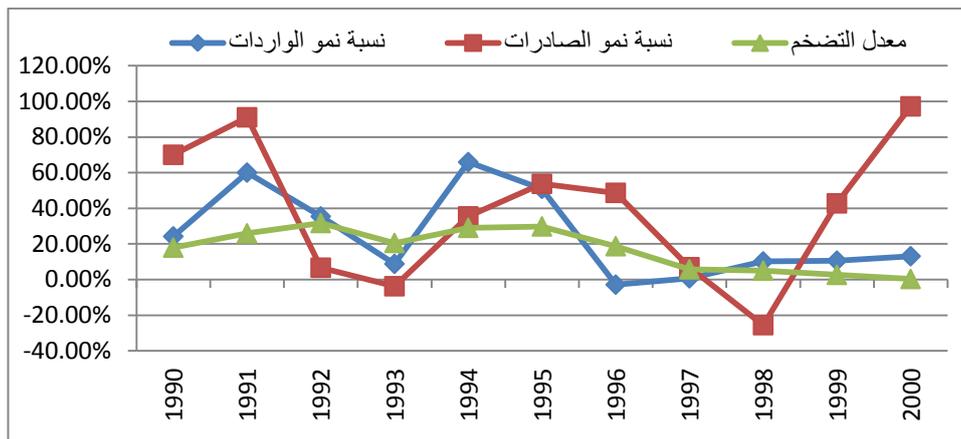
الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

في هذه المرحلة شرعت السلطات العمومية بوضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط ص.ن.د. للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال وبالتالي أصدرت الحكومة التعلية رقم 94-13 بتاريخ 12 ابريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة، وسعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية، حيث خفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم إلى معدل 45 % سنة 1997 .

ونتيجة لهذه الإصلاحات التي مست تحرير التجارة ارتفعت الواردات بشدة سنة 1994 واستمرت على هذا الحال سنة 1995 غير أنّ هذه الزيادة في الواردات تراجعت سنة 1997 لعدة أسباب منها: هبوط الدخل العائلي بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وتحسن الإنتاج الزراعي المحلي بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في الحصول على التمويل الأجنبي إلاّ أنّه عادت الواردات من جديد للارتفاع خلال سنة 1998/1999 بفضل التخفيض في التعريفات الجمركية ومحاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، حيث يعتبر تراجع الرسوم الجمركية عاملا محفزا للاستيراد.

الشكل رقم: 2-6

تطور معدلات نمو التضخم ، الصادرات و الواردات للفترة(1990-2000)



من إعداد الطالب - مصدر المعطيات ONS -

من خلال الشكل رقم (2-6) يلاحظ أن نسب نمو الواردات كانت خلال الفترة 1992-1994 تتطور بوتيرة أعلى من نسب نمو الصادرات مما يمكن أن يفسر نوعا ما سبب ارتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة، و مما يزيد من حدة الضغوط التضخمية التي مصدرها العالم الخارجي هو التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري اتجاه المبادلات الخارجية حيث تمثل هذه الأخيرة حوالي 50% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، و هذا المؤشر يدل على مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، هذه التبعية الكمية يضاف إليها تبعية نوعية و التي لها علاقة بهيكل المبادلات سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ، فمن جهة الواردات نجد أن :

- المنتجات الغذائية: حيث تمثل في المتوسط 20 % من قيمة واردات الجزائر و عليه فإن تقريبا 60% من احتياجاتنا الغذائية مستوردة.

- تموين القطاع الصناعي : نجد أن أكثر من 30% من إمدادات القطاع الصناعي تأتي من الخارج فالتبعية الكبيرة للخارج في مجال التموين الصناعي تبين لنا ضعف درجة التكامل بين الصناعات، رغم أن هذا التكامل كان يشكل جوهر إستراتيجية التصنيع في الجزائر، زد إلى ذلك ضعف الأداء الصناعي.

أما الصادرات فنجد أن :

- صادرات المحروقات تمثل حوالي 97% في المتوسط من قيمة صادرات الجزائر مما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا نفطيا بامتياز.

- الصادرات خارج المحروقات لا تكاد تتعدى 3% في أحسن الأحوال و يرجع سبب هذا الجمود إلى نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي أعيق هيكليا منذ بداية عملية التصنيع، و ذلك من خلال توجيهه نحو تغطية احتياجات السوق الوطنية في غياب أي إستراتيجية للتصدير أو المنافسة ، و مع ذلك فإن الواقع يظهر أن حتى تغطية الطلب الوطني لم يتحقق رغم أن الطاقة الإنتاجية متوفرة .

2- تقييم آثار الإصلاحات الاقتصادية و انعكاساتها على التضخم:

إن لجوء السلطات الجزائرية إلى مؤسسات النقد الدولية إنما كان لغرض الحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي، و إمكانية إعادة جدولة الديون الخارجية دون المساس بسيادة الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي. وعليه فمحتوى اتفاقيات برامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ أزمة البترول 1986 إلى برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998) مروراً ببرنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني إنما كانت كلها تهدف بالدرجة الأولى إلى تسريع الإصلاحات التي انطلقت فيها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق وكانت تهدف إلى تحقيق النتائج التالية:

-تقليص حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على رفع النمو الاقتصادي.

-إعادة الاعتبار للسياسة النقدية وأدواتها الكمية و النوعية ، لضبط الكتلة النقدية و الإشراف

المصرفي، بهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

-تحرير التجارة الخارجية، وإصلاح النظام الضريبي و الجمركي، والمنظومة المصرفية، بما يسمح

بتدفق رؤوس الأموال من جهة، و اندماج الاقتصاد الجزائري في المنظمة العالمية للتجارة وفقاً لمتطلبات

العولمة الاقتصادية.

و لاحظنا أنه ابتداءً من سنة 1994 ، حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول برنامج

الاستقرار مع صندوق النقد الدولي، أصبح دور السلطة النقدية وبالتالي دور السياسة النقدية عنصراً بارزاً

من عناصر سياسة الاستقرار الاقتصادي المسطرة في هذا البرنامج، كما أن هدف هذه السياسة و الأدوات

المستخدمة لتحقيقها كانت محددة بالتوافق الكلي مع تلك التي تخص السياسة المالية والأداء اليومي لعملية

الاستقرار، ويتم بتنسيق كامل بين الدائرتين النقدية و المالية.

وعليه فقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن

الاقتصادي الكلي ، و كان من آثاره تمكن السلطات النقدية من التحكم في معدلات التضخم و إبقائها في

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

مستويات معتدلة من خلال الاعتماد على إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول دراسة و تحليل أهم النتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات الاقتصادية في ظل مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و ما ترتب عنها من آثار على مستوى التضخم، و ذلك من خلال التطرق إلى التوازنات الاقتصادية الخارجية و الداخلية خلال الفترة 1990-1999.

الجدول رقم: 2-6

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999

الميزان التجاري للسلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	صادرات السلع والخدمات	نمو إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً	إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب)	إجمالي رصيد الدين الخارجي	سعر صرف رسمي (دج مقابل \$، متوسط الفترة)	معدل التضخم	السنوات
							%	
\$	مليار \$	مليار \$	%	مليار \$	مليار \$			1990
-0,93	15,47	14,55	0,8	2,7	28,15	8,96	17,9	1990
2,52	10,79	13,31	-1,2	3,46	28,49	18,47	25,9	1991
0,7	11,46	12,15	1,8	3,32	27,35	21,84	31,7	1992
-0,68	11,56	10,88	-2,1	3,66	26,27	23,35	20,5	1993
-1,5	11,08	9,59	-0,9	4,81	30,24	35,06	29	1994
-1,17	12,11	10,94	3,8	4,16	33,05	47,66	29,8	1995
2,73	11,24	13,97	4,1	6,3	33,65	54,75	18,7	1996
4,61	10,28	14,89	1,1	9,67	30,9	57,71	5,7	1997
0,03	10,85	10,88	5,1	8,45	30,69	58,74	5	1998
1,52	11,52	13,04	3,2	6,15	28,21	66,57	2,6	1999

من إعداد الطالب -المصادر: ONS+BANQUE MONDIALE

1-2- التوازنات الخارجية:

نتيجة لتطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، أسفرت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر عن تحقيق تحسن ملحوظ في المتغيرات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

1-1-2- المديونية الخارجة:

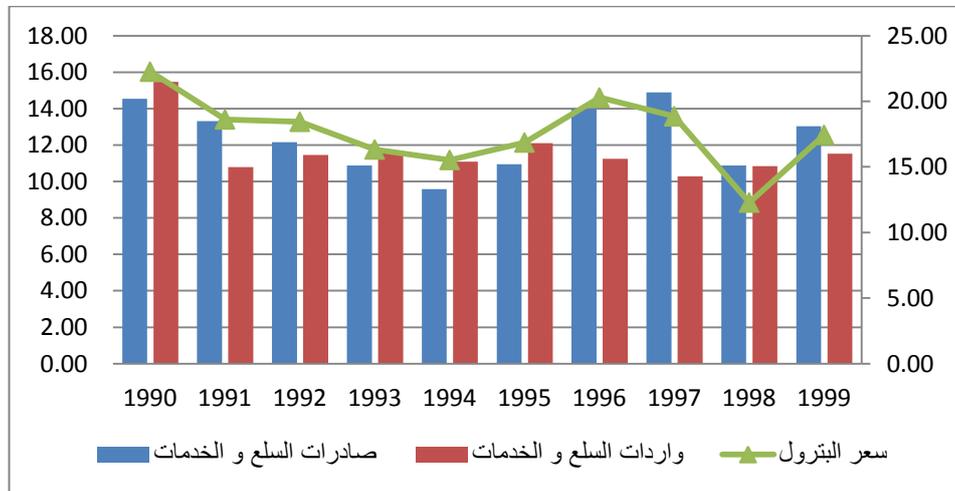
عرفت الفترة 1990-1999 مستويات مرتفعة في أرصدة الديون الخارجية والمقدرة بحوالي 30مليار دولار في المتوسط ، و لقد تم تسجيل أعلى قيمة لرصيد الدين الخارجي سنة 1996 بـ:33.65 مليار دولار ثم بداية من سنة 1997 اتجه نحو الانخفاض ليسجل سنة 1997 قيمة 28.21 مليار دولار ، أما خدمة المديونية الخارجية التي كانت تساوي إيرادات الصادرات سنة 1994، وبفضل مختلف عمليات إعادة الجدولة تقلصت نسبتها إلى قيمة الصادرات من 82,2 % سنة 1993 إلى 39,1 % سنة 1999.

2-1-2- الميزان التجاري:

نلاحظ أن الميزان التجاري زيادة الصادرات (بالحجم و السعر) و هذا راجع إلى التحسن في أسعار المحروقات والانخفاض المسجل في الواردات يعود إلى الانخفاض في استهلاك العائلات (ارتفاع الأسعار). كل هذا دفع إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري.

الشكل رقم: 2-7

تطور واردات و صادرات السلع و الخدمات للفترة 1990-1999



من إعداد الطالب -المصادر: ONS+BANQUE MONDIALE

من خلال الجدول رقم(2-6) نلاحظ أن الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1995 عرف عجزا في رصيده باستثناء سنتي 91-92 ، و لكن بداية من 1996 حقق الميزان التجاري فائضا في الرصيد، ويعود ذلك إلى الزيادة في الصادرات والمتمثلة أساسا في المحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط ما بين سنتي 95-97 و انخفاض في الواردات سنتي 96 و 97 . و يعود هذا الاتجاه الإيجابي لرصيد الميزان التجاري

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

في جزء كبير منه إلى عملية إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر من جهة، و الارتفاعات النسبية في

أسعار البترول و كذا خفض قيمة الدينار الجزائري، حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من

8.96 دج سنة 1990، في المتوسط إلى أكثر من 66 دج سنة 98، إضافة إلى توقف تمويل المؤسسات

الصناعية بما تحتاجه من مواد أولية و تجهيزات.

و من خلال إعادة الجدولة و الفائض المحقق في الميزان التجاري تم تشكيل احتياطات صرف

معتبرة ابتداء من سنة 1996 مما سمح بالتحكم في قيمة العملة و استقرارها و الذي ساهم بدوره في خفض

معدلات التضخم و استقرار نمو معدلاتها حيث تقلص معدل التضخم من 29.80% سنة 1995 إلى

2.60% سنة 1999.

2-2- التوازنات الداخلية:

إن استرجاع التوازنات المالية الخارجية صاحبه استرجاع للتوازنات المالية الداخلية و التي تتمثل فيما يلي :

2-2-1- الموازنة العامة:

الجدول رقم: 7-2:

تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2000

نسبة(فائض أو عجز الموازنة/PIB) %	فائض أو عجز الموازنة مليار دج	نسبة نمو إجمالي النفقات العامة %	إجمالي النفقات العامة مليار دج	نفقات التجهيز مليار دج	نفقات التسيير مليار دج	السنوات
2,88%	16,00	9,64%	136,50	47,70	88,80	1990
4,36%	36,80	55,38%	212,10	58,30	153,80	1991
-10,33%	-108,27	98,08%	420,13	144,00	276,13	1992
-13,95%	-162,68	13,45%	476,63	185,21	291,42	1993
-5,98%	-89,15	18,82%	566,33	235,93	330,40	1994
-7,43%	-147,89	34,13%	759,62	285,92	473,69	1995
3,91%	100,55	-4,61%	724,61	174,01	550,60	1996
2,93%	81,47	16,64%	845,20	201,64	643,56	1997
-3,58%	-101,23	3,61%	875,74	211,88	663,86	1998
-0,35%	-11,19	9,81%	961,68	186,99	774,70	1999
9,70%	400,04	22,51%	1 178,12	321,93	856,19	2000

من إعداد الطالب -المصدر:ONS

إن الموازنة العامة عرفت تحسنا مطردا حيث انخفض العجز بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام من 13,95% سنة 1993 إلى 7,43% سنة 1995 لتسجل فائضا بلغ 3.91% و 2,93% من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1996 و 1997 على التوالي وهذه النتائج الايجابية تبعد خطر التمويل النقدي التضخمي، و يعود هذا النجاح المسجل في خفض العجز لعدة أسباب منها:

- التقليل الجذري من النفقات العامة و بالأخص نفقات الدعم الاجتماعي.
- الزيادة في إيرادات الحكومة خاصة ضريبة الدخل.

حيث ارتفعت الإيرادات بالأسعار الجارية من 313.95 مليار دج سنة 1993 إلى 926,67 مليار دج سنة 1997، أي من 26,93% إلى 33.33% من الناتج المحلي الإجمالي.

و تحقق هذا الأداء الإيجابي للمالية بفضل الزيادة في الإيرادات العامة التي استفادت من الانخفاض في قيمة العملة، وارتفاع أسعار النفط العالمية خلال سنوات (90-95-96-97)، أما ما بعد سنة 1997 فقد انخفضت عائدات النفط بسبب تدهور أسعارها و خاصة سنتي (98-99)، ثم عادت الضغوط من جديد بالإضافة إلى التقشف الكامل في النفقات العامة، تثبيت الأجور، مساعدات الدعم و الاستثمارات العمومية.

و لقد عرفت النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية نموا بطيئا بسبب السياسة المالية التقشفية ، فما عدا سنتي 1991 و 1992 التي عرفت نسبة نمو عالية تقدر على التوالي ب: 55.38% و 98.08% بسبب الزيادة في نفقات التسيير من خلال الزيادة في الأجور و الرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992، أضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية ،مما ساهم في زيادة الضغوط التضخمية حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 أعلى مستوى له 31.70%.

2-2-2- الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم: 2-8:

تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و القيم المضافة حسب القطاع للفترة 1990-2000

السنوات	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	تصنيع، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	صناعة، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	خدمات، إلخ، القيمة المضافة (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي الناتج المحلي	
					(بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	(سنوياً)
1990	11,36	11,38	48,17	40,47	213,5	0,8
1991	10,17	11,45	53,16	36,67	210,94	-1,2
1992	12,13	12,31	49,72	38,16	214,73	1,8
1993	12,1	13,13	48,64	39,26	210,22	-2,1
1994	10,06	12,36	48,96	40,98	208,33	-0,9
1995	10,5	11,5	50,4	39,1	216,25	3,8
1996	11,77	9,04	51,23	37	225,11	4,1
1997	9,48	8,72	52,31	38,21	227,59	1,1
1998	12,53	9,91	46,15	41,32	239,2	5,1
1999	12,2	9,17	48	39,8	246,85	3,2
2000	8,88	7,46	58,61	32,51	252,28	2,2

المصدر: BANQUE MONDIALE

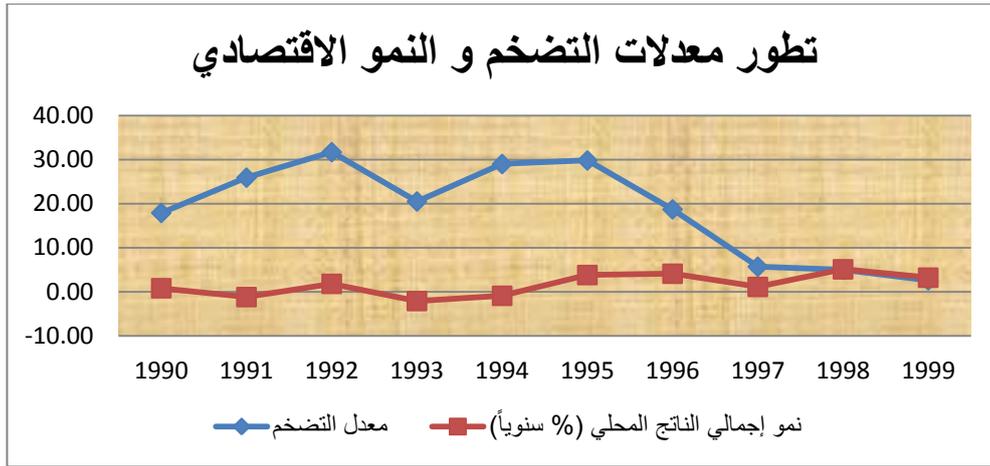
سجل الناتج الداخلي الخام في الفترة (1994-1990) نموا سالبا يقدر بـ: -0,32% في المتوسط، بينما

سجلت الفترة (1999-1995) نموا إيجابيا يقدر بمعدل متوسط قدره 3.46%، وتؤكد هذه النتيجة الاتجاه

السليم نحو استقرار الاقتصاد الكلي، لكن بمستوى نمو غير كاف.

الشكل رقم: 2-8

تطور معدلات التضخم و النمو الاقتصادي للفترة 1999-1990



من إعداد الطالب -المصادر: ONS+BANQUE MONDIALE

و لقد كان لهذا النمو السلبي للناتج الداخلي الخام في بداية مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق تأثيرا سلبيا على عدة متغيرات اقتصادية أخرى كالبطالة و التضخم ،حيث عرف هذا الأخير أعلى معدلاته في الفترة ما بين 1990-1995، إذ بلغت نسبة التضخم 25.80% في المتوسط، و مما يمكن أن يساهم في تغذية الضغوط التضخمية هو وجود معدلات تضخم أعلى بكثير من معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي و هذا ما نلاحظه في الشكل البياني أعلاه حيث نجد أن منحني معدلات التضخم منذ 1990 إلى غاية 1997 بقي في مستويات أعلى من منحني النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام فإنها تبقى دون المستوى المطلوب، حيث لا تزال مساهمة قطاعي الزراعة و الصناعة خارج المحروقات لا تتعدى 13% من إجمالي الناتج الداخلي الخام بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل تحسين أداء هذين القطاعين الهامين في أي تنمية.

أما قطاع الخدمات الذي يرتبط تطوره بغيره من قطاعات النشاط الاقتصادي، فتمثل قيمته الإضافية نسبة تقدر بحوالي 38% من إجمالي الناتج الداخلي الخام مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي خدماتي، مما يجعله مرتبطا بالعالم الخارجي لتوفير ما يحتاجه من مواد و سلع مادية سواء للاستهلاك أو للإنتاج الصناعي، مما يجعل أسعار السوق المحلية رهينة أسعار الأسواق العالمية.

2-2-3- المؤشرات النقدية :

الجدول رقم: 2-9:

تطور المؤشرات النقدية للفترة (1990 - 2000)

السنوات	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو (%)M2	الائتمان المحلي	نسبة النمو (%)	نسبة السيولة PIB\M2	سرعة دوران النقود
			مليار دج			
1990	343	11,31%	414	12,94%	61,71%	1,62
1991	415,3	21,07%	484,8	17,10%	49,17%	2,03
1992	515,9	24,23%	639,2	31,85%	49,22%	2,03
1993	627,4	21,62%	748,1	17,03%	53,81%	1,86
1994	723,5	15,31%	774,4	3,52%	48,51%	2,06
1995	799,6	10,51%	967,2	24,90%	40,17%	2,49
1996	915,1	14,45%	1 057,40	9,32%	35,61%	2,81
1997	1 081,30	18,16%	1 164,90	10,17%	38,89%	2,57
1998	1 592,50	47,28%	1 629,40	39,87%	56,26%	1,78
1999	1 789,30	12,36%	1 998,60	22,66%	55,26%	1,81
2000	2022,5	13,03%	1 671,20	-16,38%	49,05%	2,04

من إعداد الطالب -المصدر: ONS

من خلال الجدول رقم: (2-9) نلاحظ الارتفاع المتزايد في حجم الكتلة النقدية حيث نجد أن نسبة

نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع بلغ نسبة 24.23% سنة 1992 و هو أعلى معدل نمو ما بين سنتي

1990-1997 ، و يعود ذلك للتوسع في الائتمان المحلي بصفة أساسية، الذي يرجع أسبابه إلى انعدام

الانضباط المالي، وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة، بسبب زيادة الطلب و ارتفاع الأجور والتباطؤ

العام في الاقتصاد، فكان الخيار الوحيد أمام البنوك هو تقديم الائتمان لهذه المؤسسات حتى تتمكن من

الوفاء بالتزاماتها، كما شهد التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا واضحا حيث بلغ في متوسط الفترة (1990-

1996) نسبة 24.8% ، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلى النمو

الكبير في المعروض النقدي بسبب الاحتياجات الملحة لتمويل الاستثمار، نتيجة الأعمال التخريبية التي

تعرض لها الاقتصاد الوطني خلال العشرية السوداء، حيث بلغت نسبة الزيادة في ميزانية التجهيز من سنة

1991 إلى سنة 1995 حوالي 50% في المتوسط، بالموازاة لم يكن نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في مستوى زيادة عرض النقود بما أنه لم يتعدى نسبة 1% في متوسط الفترة ما بين 1990-1997.

و من الأسباب التي أدت إلى الزيادة في معدلات نمو الكتلة النقدية في الفترة 1992-1995 هو زيادة الإصدار النقدي، من أجل تغطية عجز الميزانية الذي بلغ نسبة 9.4% من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة، لكن مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تم من خلاله تقييد السياسة النقدية و رفع الدعم الكلي عن الأسعار ، لتتخفف بذلك نسبة السيولة في الاقتصاد أين بلغت سنة 1996 أدنى نسبة لها تقدر ب: 35.61% ، مما ساهم في تقليص معدلات التضخم بداية من سنة 1997 ، كما شهدت فترة الإصلاح الهيكلي تسجيل معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تتعدى 3%، مما يدل على بداية التحسن في أداء الاقتصاد خصوصا بعد استقرار سعر الصرف مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي.

خلاصة:

إن تطبيق الجزائر لبرامج الاستقرار وبرامج التعديل الهيكلي ترتب عنه مجموعة من الانعكاسات في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، ففي المجال الاقتصادي كانت النتائج التي توصلت إليها الجزائر جد مشجعة وإيجابية، وهذا يرجع حسب المحللين إلى التنفيذ الحرفي لبنود وشروط الاتفاقيات مع الهيئات الدولية، حيث أسفرت هذه الإصلاحات عن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وتسجيل تحسن في العديد من المؤشرات على المستوى الاقتصادي الكلي، في حين، بالنسبة للمجال الاجتماعي فقد أسفرت هذه الإصلاحات عن آثار سلبية تمثلت في انخفاض مستوى المعيشة ، ارتفاع نسبة البطالة، تخلي الدولة عن دعم المنتجات القاعدية، تراجع القيم الحقيقية للأجور، إلى غير ذلك من الآثار السلبية، مما دفع السلطات الجزائرية إلى التفكير في تبني برامج إنمائية تعيد التوازن للنسيج الاجتماعي، خصوصا بعد الوضعية المالية المريحة التي أضحت الجزائر تعيش في كنفها، و بذلك بادرت السلطات الحكومية في

اتخاذ كافة الإجراءات للدخول في جيل ثاني من الإصلاحات تتضمن برامج تنموية تساهم في التخفيف من معاناة أفراد المجتمع من آثار و انعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني: برامج الإنعاش و التنمية الاقتصادية 2001-2012:

إن تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 الذي فرض عليها من طرف صندوق النقد الدولي كان يقتضي على السلطات العمومية تطبيق سياسة إنفاق جد صارمة ، وهذا بهدف تجاوز المديونية الخارجية الخانقة التي كانت تعرفها الجزائر، وإعادة تحقيق التوازنات المالية الكبرى .وموازاة مع ذلك تبنت الجزائر طوال العشرية الأخيرة جملة من الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي كانت تهدف إلى إعادة بعث القطاع العمومي والسماح له بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني بشكل يسمح له بالاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أضحت تحكمه قواعد السوق والمنافسة الحرة.

إن سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة وواصلت تطبيقها، وكل الإصلاحات الهيكلية المتبناة لإعادة تكييف المناخ الاقتصادي، إضافة إلى الارتفاع الذي سجلته أسعار البترول، سمح بتحقيق نتائج إيجابية عكستها الأرقام المعلن عنها في نهاية سنة 2001 والتي جعلت خزينة الدولة في وضعية مالية مريحة لم يسبق للجزائر أن شاهدها منذ الاستقلال.

غير أن برنامج التعديل الهيكلي وكل الإصلاحات المتبناة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تحسين مردودية الآلة الإنتاجية الوطنية ، وهذا رغم عمليات التطهير التي باشرتها الحكومة الجزائرية لإعادة تأهيل الشركات العمومية، ورغم كل الجهود المبذولة إلا أن الركود الاقتصادي ازداد حدة وانعكس كل ذلك سلبا على الحياة الاجتماعية للسكان، والتي زادت تأزما نتيجة آثار الإرهاب كتحريب

المنشآت القاعدية، و الحالة الأمنية المتوترة، وما نتج عنه من نزوح سكاني، مما نجم عنه تدهور القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للأفراد وفتح المجال للفقر و اللامساواة الاجتماعية¹.

و نتيجة للوضعية المالية المريحة التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 2000 مع استعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني ، أدت بالسلطات العمومية إلى التفكير في انتهاج سياسية إنفاقية توسعية مستندة في ذلك على أفكار المدرسة الكينزية التي تركز على تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة وكذا كبح ظاهرة التضخم ، وهو ما تم تجسيده بالفعل من خلال صياغة برامج الجيل الثاني من الإصلاحات و ذلك بوضع برامج تنموية تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، و إلى تخفيف وطء تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد مع المحافظة على النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004):²

يعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي برنامجا للاستثمار ذو نطاق متواضع نوعا ما. ولقد تم

تخصيص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار) و كان له ثلاثة أهداف رئيسية

هي:

(أ) الحد من الفقر؛

¹ - عياش بولحية - دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر 3-السنة الجامعية 2010-2011.

² - زوين إيمان - دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر --مذكرة مكملة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير-2010-2011 ص96-98

ب) خلق فرص عمل؛

ج) الحفاظ على التوازنات الجهوية وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

و يمتد هذا البرنامج على ثلاث سنوات و هو موجه بالأساس إلى إعادة الاعتبار للبنيات التحتية و

تطويرها من أجل جلب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية بالاعتماد على:

- تعزيز الطلب الكلي وإعادة تحفيزه عن طريق الإنفاق العمومي.

- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل لاسيما

من خلال تنمية القطاع الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة

المحلية.

- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية،

وتنمية الموارد البشرية.¹

الجدول رقم: 2-10:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

النسبة (%)	المبلغ (مليار دج)	
8.6	45.0	دعم الإصلاحات
12.4	65.3	دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد
21.7	114	التنمية المحلية
40.1	210.5	تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي
17.2	90.2	تطوير وتنمية الموارد البشرية
100	525	المجموع

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة

دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص 333.

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أبريل 2001.

يتضح من الجدول رقم(2-10) أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي، حيث خصصت ما مقداره 210.5مليار دج أي نسبة 40.1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج ، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114مليار دج أي بنسبة 21.7% ثم دعم مسار الإنتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3مليار دج و45مليار دج، أي بنسبة 12.4% و8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي PCSC (2005-2009) :

خلال الفترة 2005- 2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها. ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث (البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، وخصص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: 2-11

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009 ،أفريل 2005.
[http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.\(26-11-2010\)](http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf.(26-11-2010))

إن تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85% منه:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية(قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم).

والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية(الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع)، وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

3- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)¹:

خصصت الجزائر للبرنامج الخماسي 2010-2014 غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر بحوالي 286 مليار دولار (21.214 مليار دج) و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للأمة. و تعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 (21.214 مليار دج) إرادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الدينامكية الخاصة" التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق و النقل بالسكك الحديدية والصحة و إدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة و بعدا .

¹ - بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 24 ماي 2010.

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

و قد تم تقسيم قيمة 286مليار دولار التي تعتمز السلطات العمومية استثمارها بين سنتي 2010 و

2014 إلى برنامجين هامين:

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز(سكك حديدية و طرقاات سريعة و التزويد بالماء

الشروب ...) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج).

- مشاريع جديدة خصص لها مبلغ 156 مليار دولار (11.534مليار دج).

و إجمالاً ستوجه أكثر من 40 بالمائة من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين

الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.

4- تقييم آثار برامج التنمية الاقتصادية على التضخم للفترة 2001-2012 :

أسفرت سياسات الإصلاح الاقتصادي و تطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي في الجزائر

خلال التسعينيات مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط بداية من سنة 2000 عن تحقيق تحسنا ملحوظا في

التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

1- التوازنات الخارجية:

الجدول رقم: 2-12

بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012

الميزان التجاري	واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الاحتياطات (بما فيه الذهب، والأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي رصيد الدين الخارجي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	سعر صرف رسمي (دج مقابل \$، متوسط الفترة)	سعر البترول	السنوات
	مليار \$	مليار \$	مليار \$	مليار \$		\$	
10.86	11.7	22.56	13.56	25.477	75.26	27.6	2000
8.03	12.05	20.09	19.63	22.764	77.22	23.12	2001
5.61	14.55	20.15	25.15	23.04	79.68	24.36	2002
9.75	16.2	25.96	35.45	23.775	77.39	28.1	2003
12.29	21.88	34.18	45.69	22.427	72.06	36.05	2004

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

23.87	24.84	48.71	59.17	17.092	73.28	50.59	2005
31.47	25.65	57.12	81.46	5.911	72.65	61	2006
29.96	33.57	63.53	114.97	6.135	69.29	69.04	2007
32.94	49.1	82.03	148.1	6.246	64.58	94.1	2008
-0.8	49.33	48.53	155.11	7.405	72.65	60.86	2009
11.32	50.65	61.98	170.46	7.246	74.39	77.38	2010
20.37	57.21	77.58	191.37	6.045	72.94	107.46	2011
17.64	59.48	77.12	200.59	5.495	77.54	109.45	2012

المصادر :- البنك الدولي - BANQUE MONDIALE

من خلال الجدول رقم (2-12) نلاحظ أن الميزان التجاري للسلع و الخدمات حقق فوائض مميزة

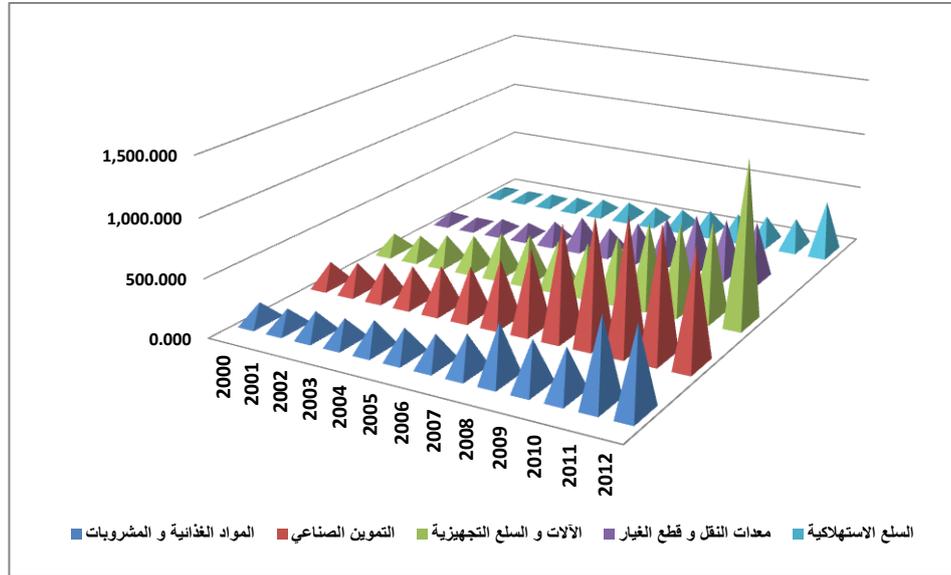
خلال الفترة 2000-2012 باستثناء سنة 2009 بسبب الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات حيث

انخفضت بنسبة تفوق 40 % بالمقارنة مع سنة 2008 نتيجة انخفاض أسعار النفط التي هبطت من 94

دولار إلى 60 دولار في المتوسط بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

الشكل رقم: 2-9:

تطور هيكل الواردات للفترة 2000-2012 بالقيم الجارية للعملة الوطنية (مليار دج)



من إعداد الطالب -المصدر:- البنك الدولي -

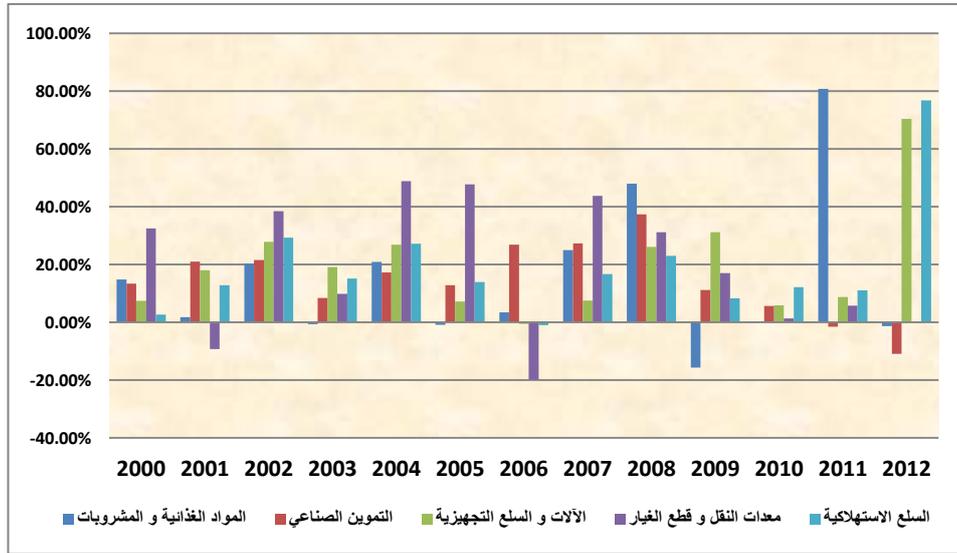
أما الواردات فقد سجلت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة ما بين 2007-2009 ، و يعود ذلك إلى

عاملين أساسيين وهما:

الارتفاع المحسوس في الأسعار الدولية والطلب الكبير على الآلات و السلع التجهيزية و المواد التموينية الصناعية و الذي يتزامن مع تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي ، و هذا ما يمكن أن يفسر الارتفاع المحسوس في معدلات التضخم لسنتي 2008 و 2009 حيث وصل معدل التضخم 5.70% و هو أعلى معدل له منذ سنة 2000 لينخفض بعد ذلك ثم يعود للارتفاع سنة 2012 ليصل معدل 8.90% تزامنا مع ارتفاع وتيرة انجاز برنامج الاستثمارات العمومية للدولة في اطار برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 حيث زادت قيمة واردات السلع التجهيزية و السلع الاستهلاكية بنسبة 70.10% و 76.7% على التوالي بالرغم من تسجيل انخفاض في نسب قيم استيراد المواد الغذائية في سنتي 2009 و 2012 و ذلك بسبب تراجع أسعارها في الأسواق العالمية.

الشكل رقم: 2-10:

تطور هيكل الواردات للفترة 2000-2012 بالنسب المئوية



من إعداد الطالب -المصدر:-البنك الدولي-

و قد حقق الميزان التجاري للسلع و الخدمات لسنة 2008 أعلى رصيدا له خلال الفترة 2000-2012 حيث سجل رصيدا يقدر تقريبا بـ: 33 مليار دولار ، ويرجع هذا الارتفاع المسجل في الميزان التجاري إلى التغيرات المسجلة في أسواق النفط باعتبار أن الميزان التجاري مرتبط بصادرات المحروقات التي تحدد طبيعة رصيده (سلبية أو إيجابية).

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

و قد أدت هذه الفوائض في الميزان التجاري إلى تشكيل احتياطات صرف معتبرة حيث بلغت سنة 2012 مبلغا قدره 200 مليار دولار بما فيه الذهب ،مما سمح بالتحكم في قيمة العملة و تقليص اللجوء إلى القروض لتمويل الاستيراد ،مع تسجيل مستوى متدني للديون الخارجية حيث تدنت إلى 5,5 مليار دولار في نهاية 2012 مقابل 25,5 مليار دولار سنة 2000 و نسبة ضعيفة لخدمة الدين الخارجي قدرت نسبتها 1% من صادرات السلع و الخدمات مع نهاية سنة 2008.

هذه الوضعية المريحة لاحتياطات الصرف و انخفاض الديون الخارجية أدت بأسعار الصرف إلى الاستقرار خلال الفترة 2000-2012، فقد وصل سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له سنة 2002 حيث بلغ 79,68 دج، ثم واصل هبوطه إلى أن بلغ أدنى مستوى له ليصل سنة 2008 إلى 64,58 دج ، و هذا مما ساهم في استقرار معدلات التضخم خلال هذه الفترة، و ذلك بالرغم من ظرف التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي.

2- التوازنات الداخلية:

الجدول رقم: 2-13

تطور النفقات العمومية للفترة (2000-2012)

السنوات	نفقات التسيير	نسبة نمو نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نمو نفقات التجهيز	اجمالي النفقات العامة	نسبة نمو اجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية / الناتج المحلي الإجمالي
	مليار \$	%	مليار \$	%	مليار \$	%	%
2000	856,19	10,52%	321,93	72,17%	1 178,12	22,51%	9,70%
2001	963,63	12,55%	357,40	11,02%	1 321,03	12,13%	4,36%
2002	1 097,72	13,91%	452,93	26,73%	1 550,65	17,38%	1,16%
2003	1 122,76	2,28%	516,50	14,04%	1 639,27	5,71%	6,38%
2004	1 250,89	11,41%	638,04	23,53%	1 888,93	15,23%	5,55%
2005	1 245,13	-0,46%	806,91	26,47%	2 052,04	8,63%	13,63%
2006	1 437,87	15,48%	1 015,14	25,81%	2 453,01	19,54%	13,96%
2007	1 674,03	16,42%	1 434,64	41,32%	3 108,67	26,73%	6,19%
2008	2 217,78	32,48%	1 973,28	37,55%	4 191,05	34,82%	-11,67%
2009	2 300,02	3,71%	1 946,31	-1,37%	4 246,33	1,32%	-9,74%

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

-11,61%	5,20%	4 466,94	-7,11%	1 807,86	15,61%	2 659,08	2010
-15,96%	28,31%	5 731,41	6,99%	1 934,16	42,80%	3 797,25	2011
-20,08%	23,15%	7 058,17	17,65%	2 275,50	25,95%	4 782,60	2012

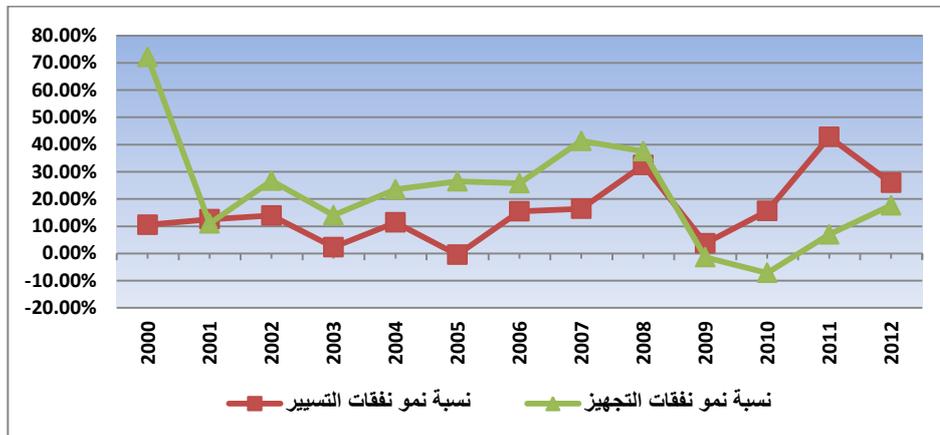
من إعداد الطالب -المصادر:-البنك الدولي-الديوان الوطني للإحصاء-

2-1-الموازنة العامة:

إن استرجاع التوازنات المالية الخارجية صاحبه نوعا من الاستقرار في التوازنات المالية الداخلية ، فالموازنة العامة عرفت تحسنا مطردا حيث شهدت فائضا في رصيدها منذ 2000 إلى غاية 2007 بلغ في المتوسط نسبة 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي لتسجل عجزا بعد ذلك بداية من سنة 2008 إلى غاية 2012 بلغ في المتوسط نسبة 13.8% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يتم تعويض هذا العجز من حساب صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ سنة 2000 ، مما يبعد خطر التمويل النقدي التضخمي. و يعود هذا العجز بالأساس إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخططات دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 38 % سنة 2008 لترتفع إلى 43.55% سنة 2012 ، و هذا النمو الواسع في الإنفاق يولد ضغوطا تضخمية لا يمكن السيطرة عليها على المدى البعيد إن زادت بهذه الوتيرة بدون أن يكون في مقابلها نموا حقيقيا بنسب عالية.

الشكل رقم: 2-11:

تطور معدلات النمو السنوي لنفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2000-2012



من إعداد الطالب -المصدر:-الديوان الوطني للإحصاء-

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

و تعود هذه الزيادة في نفقات الميزانية الإجمالية إلى الزيادة الكبيرة في نفقات التجهيز بين سنتي 2000 و 2008 حيث بلغت الزيادة في المتوسط نسبة 31%، و ذلك بسبب نفقات الاستثمار العمومي لمخططات برنامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي الذي يوافق الفترة 2001-2008. بينما سجلت ميزانية التسيير نسبة نمو لا تتعدى 13% خلال هذه الفترة، إلا أنه بداية من 2009 ترجحت الكفة لنفقات التسيير لتسجل زيادة نمو في المتوسط بنسبة 22% ما بين 2009 و 2012 المترتبة أساسا من الزيادة في الأجور و المنح و رفع الأجر الوطني الأدنى التي أجريت خلال سنة 2010 ثم سنة 2012، حيث ارتفعت نفقات التسيير من 2300 مليار دج سنة 2009 إلى 4782.60 مليار دج سنة 2012 بزيادة تقدر بـ: 108% مقارنة بسنة 2009، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إحداث صدمات في الطلب الداخلي على السلع الاستهلاكية في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و جموده مما يتسبب في ارتفاع أسعارها.

2-2- الناتج الداخلي الخام:

الجدول رقم: 2-14

تطور معدلات نمو الناتج المحلي والقيم المضافة حسب القطاع للفترة 2000-2012

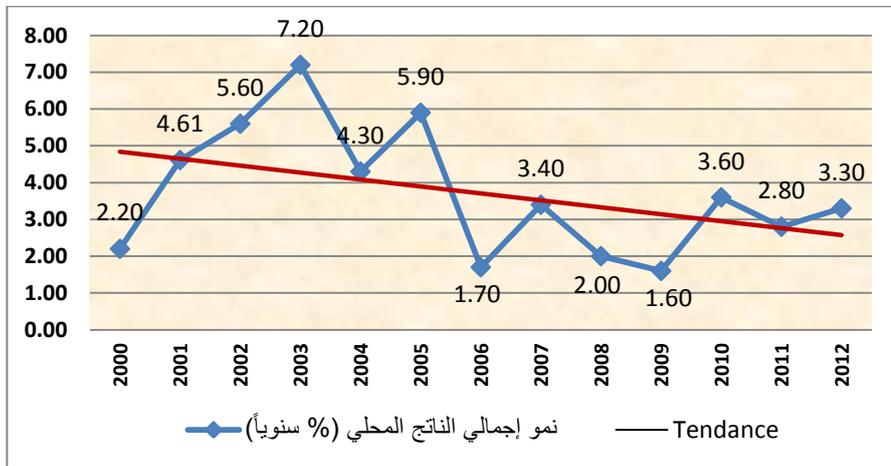
السنوات	نمو إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%) النمو السنوية)	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%) من إجمالي الناتج المحلي)	تصنيع، القيمة المضافة (%) النمو السنوية)	صناعة، القيمة المضافة (%) النمو السنوية)	صناعة، القيمة المضافة (%) من إجمالي الناتج المحلي)	خدمات، إلخ، القيمة المضافة (%) من إجمالي الناتج المحلي)	خدمات، إلخ، القيمة المضافة (%) من إجمالي الناتج المحلي)
2000	2,20	-5,00	8,88	1,10	4,32	58,61	1,22	32,51
2001	4,61	13,27	10,20	2,00	-0,33	52,40	3,85	37,40
2002	5,60	-1,20	9,77	2,90	4,36	52,07	5,51	38,17
2003	7,20	19,50	10,32	1,40	7,04	53,46	3,59	36,23
2004	4,30	5,40	9,90	2,60	4,03	54,87	6,28	35,23

32,26	5,15	59,73	5,57	2,60	8,01	2,30	5,90	2005
31,79	0,99	60,46	0,90	2,80	7,75	8,10	1,70	2006
33,74	8,68	58,57	1,55	1,10	7,69	2,50	3,40	2007
33,86	8,94	59,46	1,37	4,40	6,68	-3,80	2,00	2008
38,33	-0,71	51,60	4,55	6,01	10,07	21,10	1,60	2009
37,12	3,13	53,85	3,60	-17,93	9,03	4,90	3,60	2010
38,67	-0,69	52,71	2,60	-3,30	8,62	11,60	2,80	2011
39,34	1,70	51,26	3,30	-2,80	9,40	7,20	3,30	2012

المصدر: -البنك الدولي-

الشكل رقم: 2-12:

نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)



من إعداد الطالب -المصدر: -البنك الدولي-

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم(2-12) أن الناتج الداخلي الخام له اتجاه عام تنازلي خلال الفترة 2000-2012 تخللتها فترات صعود(2001-2003) في معدلات النمو، حيث عرفت سنة 2003 أعلى نسبة نمو ب: 7,2% خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم تلتها فترات هبوط كان أدها سنة 2009 أين سجل الناتج الداخلي الخام معدل نمو 1.6% و هي أدنى نسبة نمو خلال مرحلة التنمية التي باشرتها السلطات الجزائرية، و في المقابل سجل معدل التضخم أعلى نسبة له قدرت ب: 5.7% منذ سنة 2000، و يعزى ذلك إلى عدة أسباب من بينها، تدني معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل \$60 سنة 2009 في المتوسط مقابل \$94 سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية الدولية، بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو سلبي في القيمة المضافة

الفصل الثاني : واقع التضخم في الجزائر

لقطاع الخدمات بنسبة 0.71% مما أثر على قيمة الناتج الداخلي الخام نظرا لأن القيمة المضافة لقطاع الخدمات تمثل حوالي نسبة 38.33% من إجمالي الناتج الداخلي الخام وهي أعلى نسبة بعد قطاع المحروقات.

أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والخدمات ونسبة نمو في المتوسط للقيمة المضافة لقطاع الزراعة تقدر بـ: 7.6% وقطاع التصنيع بنسبة 0.15% في الفترة (2001-2012)، و تبقى هذه النسب متواضعة إذا ما قورنت بالمجهودات التي بذلت في سبيل الرفع من أداء هذه القطاعات من أجل تنويع مصادر الناتج الداخلي الخام، حيث لا زالت القيمة المضافة لقطاع الزراعة و الصناعة خارج المحروقات لا تمثل سوى نسبة لا تكاد تتعدى 10% من إجمالي الناتج الداخلي الخام و ذلك بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذه القطاعات في ظل برامج التنمية الاقتصادية التي انطلقت بداية من سنة 2001، مما أبقى الجزائر في تبعية مستدامة للعالم الخارجي خصوصا في المجال الغذائي و الصناعي، و هذا ما يجعل الاقتصاد الوطني رهينة لتقلبات الأسعار الدولية التي تنعكس حتما على الأسعار المحلية.

2-3- المؤشرات النقدية :

الجدول رقم: 2-15:

تطور المؤشرات النقدية للفترة (2000 - 2012)

سرعة دوران النقود	نسبة السيولة PIB/M2	صافي الأصول الأجنبية مليار دج	الائتمان للاقتصاد مليار دج	نسبة نمو M2 (%)	الكتلة النقدية	السنوات
					M2 مليار دج	
2,04	49,05%	775,9	993,7	13,03%	2 022,5	2000
1,71	58,52%	1 310,7	1 078,4	22,30%	2 473,5	2001
1,56	64,15%	1 755,7	1 266,8	17,30%	2 901,5	2002
1,59	62,82%	2 342,6	1 380,2	13,72%	3 299,5	2003
1,69	59,27%	3 119,2	1 535,0	10,45%	3 644,3	2004
1,86	53,83%	4 179,7	1 779,8	11,69%	4 070,4	2005
1,72	58,03%	5 515,0	1 905,4	21,21%	4 933,7	2006
1,56	64,09%	7 415,0	2 205,2	21,50%	5 994,6	2007
1,59	62,99%	10 246,0	2 615,5	16,04%	6 955,9	2008
1,39	71,96%	10 885,7	3 086,5	3,12%	7 173,1	2009

1,45	69,05%	11 996,5	3 268,1	15,44%	8 280,7	2010
1,47	68,06%	13 922,4	3 726,5	19,91%	9929,2	2011
1,47	67,96%	14 940,0	4 287,6	10,94%	11015,12	2012

من إعداد الطالب -المصدر:- الديوان الوطني للإحصاء -

تعتبر الفترة 2000-2012 من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات و

التغيرات خاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت أسعار

البتترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000 و التي وصلت أقصاها سنة 2008 ،و قد أدى ذلك إلى وضعية

اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير ، مما ساعد على تشكيل وضعية

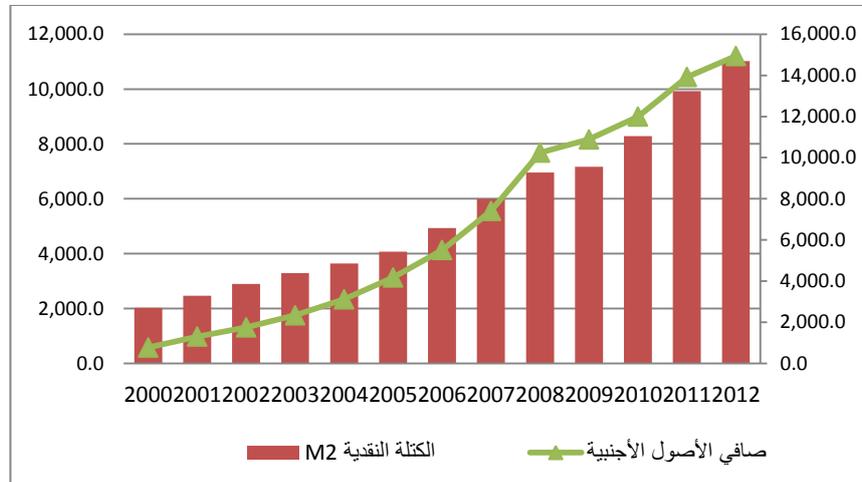
صلبة للاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية و تمكين بنك الجزائر

من تشكيل مستويات مرتفعة من صافي الأصول الأجنبية حيث بلغ متوسط النمو السنوي للفترة 2001-

2008 نسبة 38.50%.

الشكل رقم: 2-13:

تطور الكتلة النقدية و صافي الأصول الأجنبية للفترة 2000-2012



من إعداد الطالب -المصدر:- الديوان الوطني للإحصاء -

و نظرا لكون الأصول الأجنبية من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى حدوث

تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية و النتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة و نسبة

سيولة تعدت في المتوسط نسبة 63% خلال الفترة 2001-2012، مما يمهد الأرضية للتوترات التضخمية

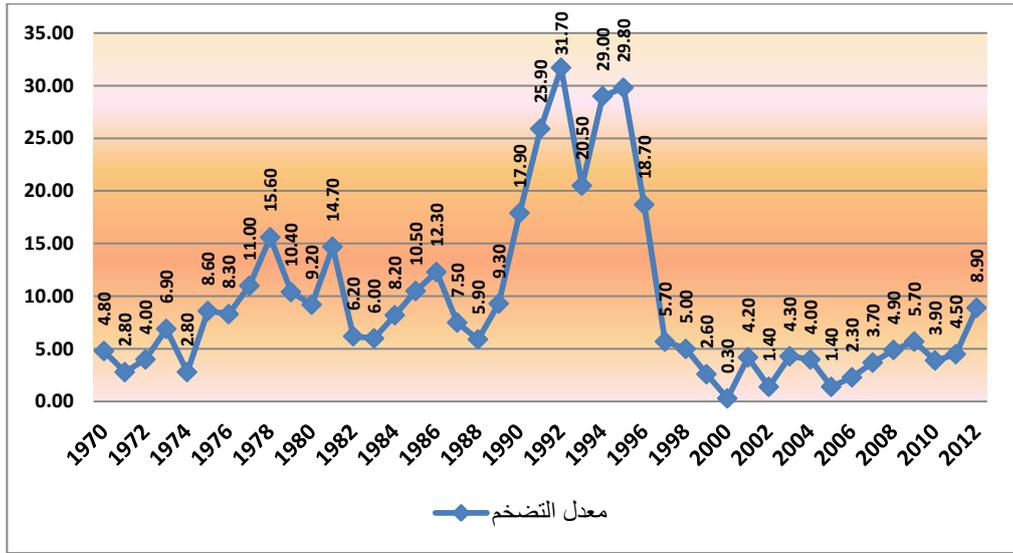
على الظهور، إلا أن السلطة النقدية تمكنت من السيطرة على ذلك باستعمال أدوات استرجاع السيولة كأداة

الاحتياطي الإلزامي من خلال الرفع من معدلاته إذ تم رفعه من 4.25% سنة 2002 إلى 6.50% بداية من سنة 2004 ثم 8% انطلاقا من سنة 2008 وآلية استرجاع السيولة بالمناقصة التي تعتبر أكثر مرونة من سياسة الاحتياطي الإجباري ثم آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة و التي أضحت أكثر الأدوات نشاطا منذ سنة 2005، وهذا كله من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تحقيق معدلات تضخم معتدلة خلال هذه الفترة .

المطلب الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 1970-2012:

الشكل رقم: 2-14:

تطور معدلات التضخم للفترة 1970-2012



من إعداد الطالب -المصدر:-الديوان الوطني للإحصاء -

بناء على الشكل رقم(2-14)، يمكننا تقسيم تطوّر معدل التضخم في الجزائر إلى أربع فترات:

-الفترة (1970-1989) : فبالرغم من القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية،

حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين أثناء مرحلة الاقتصاد المخطط، إلا أن معدلات التضخم إجمالا قد

شهدت مستويات عالية خلال هذه المرحلة، حيث وصلت أقصاها سنة 1978 بمعدل 15.60% ويمكن

تفسير ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات خلال السبعينات، والتي تسببت في الضغط على الأجور

وتغلغل التوترات التضخمية في مكونات الاقتصاد الجزائري¹ ، بالإضافة إلى أن أغلب النشاطات الاقتصادية كانت لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي ، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية² ، حيث ظهر تطور هام في الاستهلاك خلال هذه الفترة، بلغ في المتوسط 52.34% من الناتج الداخلي الخام .

-الفترة (1996-1990) : شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا لم تشهدها من قبل ، حيث أخذت في الارتفاع من 17.90% سنة 1990 إلى 31.70% سنة 1992 وهو أقصى معدل له في تاريخ الجزائر، و تفسير ذلك يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها: التوسع في الإصدار النقدي المتتالي الذي كان يمول عجز الميزانية خصوصا في الفترة 1995-1992 حيث بلغ متوسط العجز خلال سنوات هذه الفترة حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي ، و بلغ نمو الكتلة النقدية سنة 1992 نسبة 24.23%، مع تسجيل ارتفاع في معدلات السيولة بلغت في متوسط الفترة (1995-1990) نسبة 50.43%، بالإضافة إلى عامل الزيادة في وتيرة الطلب الكلي بسبب انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة الزيادة في الأجور حيث ارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 1000 دج سنة 1990 إلى 4000 دج سنة 1994، بالموازاة مع الزيادة في الإنفاق الاستثماري العام لتغطية نفقات تجديد التجهيزات و ترميم الهياكل القاعدية التي تعرضت للأعمال التخريبية بسبب تدهور الوضعية الأمنية حينذاك، يضاف إلى ذلك عمليات التحرير التدريجي للأسعار، لاسيما منذ اتخاذ تدابير إلغاء الدعم المالي لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من دعم الخزينة حتى سنة 1992، والتي زادت حدتها بداية من سنة 1994 في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، إلى جانب هذا فقد كان لتخفيض قيمة الدينار ب 40.17% في سنة 1994 دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة الضغوط التضخمية.

¹عبد القادر سيد أحمد، النفط والتنمية - المثال الجزائري، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد3، 1983، ص58-59.

²توليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص224.

ثم سجل معدل التضخم تراجعاً إلى 18.70% سنة 1996 ، وربما كان ذلك نتيجة لضبط الإنفاق العام وتثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية، وهو أهم ما تضمنه برنامج الاستقرار الاقتصادي .

-الفترة(1997-2000): لا بد من الإشارة إلى أن التضخم منذ سنة 1997 صار أقل بكثير مما كان عليه ، واستمر تراجعاً بصورة سريعة إلى مستويات مريحة بالنسبة للاقتصاد الوطني ببلوغه 0.3% سنة 2000، وهذا راجع إلى السياسات المالية والنقدية المتشددة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، وهذا يعني أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يؤتي ثماره، وهو الذي كان يهدف إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري عن طريق تخفيض حجم الطلب الكلي ، وهو ما كان فعالاً خلال هذه الفترة، حيث أمكن التحكم في مستويات الإنفاق الحكومي والعرض النقدي وبالتالي التحكم في مستويات الأسعار، كما كان لاستقرار أسعار الصرف بداية من سنة 1997 بعد الانهيار الذي عرفه في السنوات الماضية دور مهم في تراجع معدل التضخم.

-الفترة(2001-2012): شهدت هذه المرحلة ارتفاعاً محسوساً في معدلات التضخم بداية من 2001 وهي السنة التي شهدت بروز فائض السيولة البنكية كحالة هيكلية في الجزائر والتي وصل فيها معدل التضخم إلى 4.2% ، وذلك راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام، بالإضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان يهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعاً ما .ونشير إلى أن الضغط التضخمي غالباً ما يصاحب أي تنمية اقتصادية طموحة¹ وقد سجل معدل التضخم تراجعاً جوهرياً في سنة 2002 ، حيث لم يسجل سوى 1.40%، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية M2 إلى 17.30% بعدما سجلت نسبة نمو تقدر بـ: 22.30%

¹ - علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996، ص10

سنة 2001، بينما نجد ارتفاعه في سنة 2003 إلى 4.30% وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% سنة 2002.

كما أن استمرار ارتفاع التضخم في سنة 2004 راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل البرنامج الضخم للاستثمار العمومي المتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي، بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000، مما أدى إلى زيادة في حجم الطلب الكلي.

وقد اتجه مسار التضخم منذ 2005 نحو التصاعد، حيث قفز من 1.40% سنة 2005 إلى 2.30% سنة 2006، وقد بقي معدل التضخم تحت السيطرة بوصوله إلى 3.70% في 2007 ثم إلى 4.90% في 2008 وهذا الارتفاع الطفيف يعود نسبيا بالأساس إلى التضخم المستورد المتصل بقفزة التضخم على المستوى العالمي، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل خاص¹ لكن مع سنة 2009 وصل معدل التضخم إلى 5.70%، وهو أقصى معدل خلال العشرية، وقد حل التضخم الداخلي الذي تجره الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية، لا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة محل التضخم المستورد سنة 2009، والناجم عن ارتفاع الأسعار في السوق الدولية للعديد من المنتجات المستوردة كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر الأورو مقابل الدولار، الذي هو عملة فوترة صادرات المحروقات التي تراجع إنتاجها للسنة الرابعة على التوالي، والتي رافقها انفجار واردات البلاد من الخدمات التي قفزت من 4.83 مليار دولار سنة 2006 إلى 11.66 مليار دولار سنة 2009، والانحسار الشديد للصادرات خارج المحروقات عند مستوى أقل من 1 مليار دولار سنويا.

ليسجل بعد ذلك معدل التضخم انخفاضا محسوسا سنة 2010 بنسبة 3.90%، ثم ما لبث أن عاود الارتفاع في 2011 أين سجل نسبة 4.50% ثم واصل الارتفاع ليصل إلى نسبة 8.90% في 2012، مسجلا بذلك أعلى مستوى له على مدار 15 سنة. وهذا مؤشر خطير على الاستقرار النقدي، كما أن له دلالة

¹- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص413.

على ضعف التنمية الاقتصادية من منظور انخفاض القوة الشرائية ، و يعزى هذا الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012 إلى عدة أسباب من أبرزها مواصلة الدولة انتهاجها لسياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي من خلال الزيادة في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية ، بالإضافة إلى صدمة الطلب الناتجة عن الزيادة في كتلة الأجور بحيث ارتفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من 15000 دج سنة 2010 إلى 18000 دج سنة 2012، بالموازاة مع الزيادات الكبيرة في أجور الوظيف العمومي، وهذا كله بدون مقابل إنتاجي ، ناهيك عن ضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار نتيجة طبيعة السوق التي تغيب عنها التنافسية.

خلاصة الفصل الثاني:

إنّ الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات من حيث اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي وتناقص الإنتاج وزيادة حدة التضخم التي كانت ناتجة عن تشوّهات هيكلية عميقة، دفع بالجزائر إلى تبني سياسة تصحيحية ذاتية والعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق التي تميزت بإتباع الجزائر برامج الإصلاح الاقتصادي والذي كان له أثر إيجابي على مستوى التضخم على المدى البعيد ، ثم انتقلت الجزائر إلى مرحلة التنمية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو ،حيث تميزت هذه المرحلة بانخفاض كبير في مستويات التضخم و استقرار معدلاته، كما شهدت تحقيق نتائج إيجابية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كتخفيض الديون الخارجية من 33.65 مليار دولار نهاية سنة 1996 لأقل من 5.5 مليار دولار نهاية سنة 2012 ، انخفاض خدمات الدين لأقل من 1% من صادرات السلع و الخدمات في نهاية 2008 ، بعدما بلغت في سنة 1994 ما مقداره 93%، ارتفاع احتياطات الصرف بما فيه الذهب من 2.70 مليار دولار سنة 1990 إلى أكثر من 200 مليار دولار سنة 2012 ، و استقرار سعر صرف الدينار بالقياس إلى العملات الصعبة بداية من سنة 2000، مما كان له الأثر في تقليص معدلات التضخم إلى مستويات دنيا حيث هبط سنة 2000 إلى أدنى نسبة له 0.34%، بعدما بلغ 31.70% سنة 1992 ، ثم المحافظة على استقرار معدلات نموه بعد ذلك.

إلا أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي ساهمت بقسط وافر في المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية ، و استقرار بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية من بينها معدلات التضخم ، لا يمكن أن تخفي بعض الحقائق السلبية التي نوجزها فيما يلي:

-إن الكثير من النتائج المحققة كان بسبب توفر بعض الظروف الملائمة كتحسن أسعار

المحروقات بالخصوص و بالتالي لم تكن هذه النتائج بسبب تحسن في الأداء الاقتصادي.

-إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي ، أما ما تعلق بجانب

العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل ، حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات ما

عدا قطاع المحروقات و قطاع الخدمات مما يبقي صفة الاقتصاد الريعي ملازما للاقتصاد الجزائري بالرغم

من الملايير من الدولارات التي حققتها الدولة في جسم الاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة التضخم ودراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات المنهج الاقتصادي القياسي ، ويتضمن هذا الفصل محاولة تهدف إلى دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية الأكثر تأثيراً في معدل التضخم خلال الفترة 1970 -2012 ، معتمدين في ذلك على بعض النظريات الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة وذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظواهر الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف هذه المتغيرات، وفي هذا السياق سيتم الاستعانة ببعض أدوات الاقتصاد القياسي مثل اختبار الاستقرارية، اختبار السببية لـ Granger ، اختبارات التكامل المتزامن لـ Engle Granger و Johansen ، نموذج تصحيح الخطأ VECM ، إلى جانب استخدام كل من دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين ، بغية تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر أهمية و التي تلعب دوراً أساسياً في تفسير تغيرات معدلات التضخم في الجزائر لاسيما في المدى الطويل.

المبحث الأول: نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR:

إن شعاع الانحدار الذاتي هو تعميم للمسارات AR "في الحالة المتعددة، إذ يعرف على أنه نظام معادلات حيث أن كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية، القيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام، متغيرات خارجية تساعد على تحديد المتغيرات الداخلية و أطراف أخرى كالحدود الثابتة و العشوائية¹، و حتى نتعرف أكثر على نموذج شعاع الانحدار الذاتي

¹ -Hamilton.D.J, "Time series analysis", United Kingdom: Princeton university press, 1994, P 258.

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تقديم هذا النوع من النماذج، تقدير مساره، التحليل الديناميكي له بالإضافة إلى شرح مفهوم التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: تقديم نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

يتم خلال هذا المطلب عرض النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي، المسار وشروط استقرار النموذج

. VAR(P)

1- النموذج العام:¹

تتركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي VAR على فرضية استقرار السلاسل الزمنية لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من k متغيرة (X = X1, X 2,.....,Xk) مرتبطة خطيا بالماضي.

ويمكن نمذجة الشعاع " X " على الشكل الآتي:

$$X_t = A_0 + \sum_{i=1}^n \phi_i X_{t-i} + U_t$$

بحيث: $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt})'$

و يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي: $\phi(L) X_t = \phi_0 + U_t$

$$\phi(L) = \left[I_k - \sum_{i=1}^k \phi_i \cdot L^i \right] \quad \text{مع:}$$

و L هو معامل التأخير بحيث: $L \cdot X_t = X_{t-1}$

2- المسار VAR(P):

نموذج الانحدار الذاتي ذو الدرجة p يرمز له بـ VAR(P) و يتكون من k متغيرة، و يكتب بالشكل

المصفوفاتي التالي:¹

¹ – Lardic.S, Mignon.V, "Econométrie des séries temporelles macro économique", Economica, Paris, 2002, P83-85.

$$X_t = A_0 + A_1 \cdot X_{t-1} + \dots + A_p \cdot X_{t-p} + U_t$$

حيث X_t شعاع بعده $(k \times 1)$ و يتكون من: $X_t = (X_{t1}, X_{t2}, \dots, X_{kt})'$

$$A_i = \begin{pmatrix} a_{1i}^1 & a_{1i}^2 & \dots & a_{1i}^k \\ a_{2i}^1 & a_{2i}^2 & \dots & a_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ a_{ki}^1 & a_{ki}^2 & \dots & a_{ki}^k \end{pmatrix} : A_i \text{ مصفوفة المعالم ذات بعد } (k \times k)$$

حيث

$$A_0 = (a_0^1, a_0^2, \dots, a_0^k)' : (k \times 1) \text{ شعاع القيم الثابتة ذو البعد}$$

$$U_t = (U_{1t}, U_{2t}, \dots, U_{kt})' : (k \times 1) \text{ شعاع الضجيج الأبيض ذو البعد}$$

و الشعاع U_t لا بد أن يحقق الفرضيات التالية:

i/ $E(U_t) = 0$

ii/ $E(U_t U_t') = \Omega_\mu$

iii/ $E(U_t U_s) = 0, \forall t \neq s$

حيث Ω_μ : مصفوفة التباينات المشتركة غير المعروفة و ذات البعد $(k \times k)$

و باستعمال معامل التأخير (L) يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + A_1 \cdot L \cdot X_t + \dots + A_p \cdot L^p \cdot X_t + U_t$$

$$\Rightarrow [I_k - A_1 \cdot L - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p] X_t = A_0 + U_t$$

$$\phi(L) \cdot X_t = A_0 + U_t = I_k - A_1 \cdot L - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p$$

$$\phi(L) = I_k - A_1 \cdot L - A_2 \cdot L^2 - \dots - A_p \cdot L^p \quad \text{حيث:}$$

3- شروط استقرار النموذج VAR(p) :

¹ – Régis Bourbonnais ; " Économétrie : Manuel et exercices corrigés " ; 8ème éd. ; Dunod ;

Paris ; 2011 ; P 257.

يعتبر شرط الاستقرار أساساً لدراسة و تحليل السلاسل الزمنية حتى يتم التوصل لنتائج سليمة و

منطقية، كما تكون السلسلة الزمنية X_t مستقرة إذا تحققت الشروط التالية:

$$i/ E(X_t) = A_0, \forall t$$

$$ii/ V(X_t) < \infty$$

$$iii/ Cov(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = \Gamma_h, \forall t$$

و يعتبر النموذج $VAR(p)$ مستقراً إذا كانت جذور كثير الحدود المعرف انطلاقاً من المحدد:

$$Det(I_k - AZ - A_2.Z^2 - \dots - A_p.Z^p) = 0$$

وأن تكون جميع جذوره تقع خارج الدائرة الأحادية بالقيمة المطلقة¹.

وبالتالي فإن بناء نموذج VAR يتطلب ما يلي:

1- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.

2- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.

3- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

1- إستقرارية السلاسل الزمنية:

كما ذكرنا سابقاً قبل ان يقدم الباحث على استخدام أشعة الانحدار الذاتي يجب أن يقوم بدراسة

استقرارية

المتغيرات المكونة للنموذج ، ويقصد بها من الناحية الإحصائية أن يكون التباين والوسط الحسابي

ثابتين، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، فإن تبين أن هذه المتغيرات غير مستقرة فذلك معناه أن

الانحدار المتحصل عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحداراً زائفاً Spurious

Regression أي لا معنى له، و يتضح ذلك من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) ، زيادة

¹ - Regis bourbonnais, Op CIT, P.259.

المعنوية الإحصائية للمعلومات المقدره بدرجة كبيرة، إضافة إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي

التسلسلي¹.

و من جهة أخرى، إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة، فإن دراسة سلوكها يكون مقتصرًا على الفترة

الزمنية محل الاعتبار، و بالتالي لا يمكن تعميم هذا السلوك على فترات زمنية أخرى، و نتيجة لذلك

فإن استخدام السلاسل الزمنية غير المستقرة في أغراض التنبؤ قد تكون له قيمة ضعيفة من الناحية

العملية².

و للتأكد من صفة الاستقرار لسلسلة زمنية ما علينا أن نقوم بإجراء بعض الاختبارات التالية:

1-1-1- اختبارات الاستقرار:

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الاستقرار أو السكون في السلسلة الزمنية،

و تتمثل هذه المعايير في:

1-1-1- دالة الارتباط الذاتي (ACF) : Autocorrelation Function

إن دراسة استقرار السلسلة الزمنية تنطلق من تحليل الارتباط الذاتي من أجل معرفة قيم ρ_k و التي

تقيس ارتباط السلسلة الزمنية مع نفسها مؤخرة بـ: k فترة .

و تكتب صيغة هذه الدالة على النحو التالي :

$$\hat{\rho}_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (y_t - \bar{y})(y_{t-k} - \bar{y})}{\sum_{t=1}^n (y_t - \bar{y})^2}$$

مع:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي :بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية،

2119، ص 643

² - Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A

; 2004 ; p. 798

\bar{Y} الوسط الحسابي للسلسلة الذي يتم حسابه على n فترة.

و تجدر الإشارة إلى أن كل سلسلة زمنية لها دالة ارتباط ذاتي **ACF** وحيدة خاصة بها.¹

و يتطلب استقرار السلسلة الزمنية أن تكون معاملات + ، بين " ρ_k " 0- (تتراوح قيمة معامل الارتباط

الذاتي

$k > 0$. الارتباط الذاتي مساوية للصفر أو لا تختلف معنويا عن الصفر بالنسبة لأي فجوة)

تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي " ρ_k " بين $(-1$ و $1+)$ و يتطلب استقرار السلسلة الزمنية أن

تكون معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر أو لا تختلف معنويا عن الصفر بالنسبة لأي فجوة

. $k > 0$

1-1-1-1 اختبار معامل الارتباط الذاتي:

اختبار الفرضيات للمعامل ρ_k هو كالاتي:

$$H_0 : \rho_k = 0$$

$$H_1 : \rho_k \neq 0$$

ومن الممكن أيضا إجراء اختبار t- student فحسب QUENOUILLE فإن المعامل " ρ_k " يميل

إلى

القانون الطبيعي بمتوسط قدره 0 وانحراف معياري قدره $\frac{1}{\sqrt{n}}$ وهذا في حالة العينات الكبيرة $N > 30$.

فإذا كانت المعاملات المحسوبة داخل مجال الثقة أي أنها معدومة ، نقول أن السلسلة الزمنية مستقرة ،

¹ – Janet M. Box–Steffensmeier, John R. Freeman, Matthew P. Hitt, and Jon C. W. Pevehouse ;

" Time Series

Analysis for the Social Science " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2014 ; p. 35

أما إذا لاحظنا عدم وجود تناقص في النسب داخل بيان الارتباط الذاتي نقول أنها غير مستقرة لوجود مركبة الاتجاه العام¹.

1-1-1-2- الاختبار المشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي:

بدلاً من اختبار المعنوية الإحصائية لكل معامل ارتباط ذاتي ρ_k على حدة، يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة، و ذلك من خلال اختبار الفرضية المشتركة التالية²:

$$H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_m = 0$$

لإجراء هذا الاختبار يتم استخدام الإحصائية Q-Statistic التي وضعها Box و Pierce سنة 1970 وتعرف كما يلي:

$$Q = n \sum_{k=1}^m \hat{\rho}_k^2$$

حيث:

n : حجم العينة.

عدد الفجوات الزمنية "عدد فترات التأخر".

ρ_k : معامل الارتباط الذاتي المقدر من الدرجة k .

إذا كانت قيمة Q المحسوبة أكبر من قيمة Q الجدولية المأخوذة من جدول توزيع χ^2 عند مستوى معنوية محدد α ،

فإنه يتم رفض الفرضية العديمة (فرضية الخطأ الأبيض) التي تقيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي

¹ – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 240-241

² – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 241

ρ_k مساوية للصفر ومعنى ذلك أنه توجد قيمة واحدة على الأقل لأحد معاملات الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر، و بالتالي تكون السلسلة غير مستقرة، و في الحالة العكسية يتم قبول فرضية العدم و تكون السلسلة مستقرة¹.

و لكن، اختبار Box-Pierce يتميز بخصائص غير ملائمة للعينات صغيرة الحجم، مما يعني أن هذا الاختبار يؤدي في كثير من الأحيان إلى قرارات خاطئة بالنسبة لهذا النوع من العينات . و توجد هناك إحصائية أخرى بديلة تستخدم في إجراء نفس الاختبار السابق و تسمى إحصائية Ljung-Box (LB)، و التي تعرف كما يلي:

$$LB = n(n + 2) \sum_{k=1}^m \left(\frac{\hat{\rho}_k^2}{n - k} \right) \sim \chi^2 m$$

تتبع هذه الإحصائية توزيع كاي تربيع χ^2 بعدد درجات حرية تساوي m . و قد تم التوصل إلى أن إحصائية LB تعطي نتائج أفضل (بالمعنى الإحصائي، تمتاز بقوة أكبر) في حالة العينات صغيرة الحجم بالمقارنة مع الإحصائية Q ، إضافة إلى كونها تصلح أيضا للعينات كبيرة الحجم².

1-1-2- اختبارات جذر الوحدة³ : Unit Root Tests

اختبارات جذر الوحدة لا تسمح فقط بالكشف عن وجود عدم الاستقرار، و إنما تسمح أيضا بتحديد نوع عدم الاستقرار (السيرورة TS أو DS) و بالتالي إيجاد الطريقة الأفضل لجعل السلسلة مستقرة، فالسلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن تحويلها إلى سلاسل مستقرة إما عن طريق حساب التفاضل أو

¹ – Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004 ; p813

² – Damodar N. Gujarati ; op.cit ; p. 813

³ – Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 246

الفرق (سلاسل DS) أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام (سلاسل TS) و

بالتالي يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

السلاسل من نوع DS و السلاسل من نوع TS.

أ- السلاسل الزمنية من نوع DS:

السلسلة الزمنية التي تأخذ شكل $AR(1)$ التالي:

$$y_t = \mu + \gamma_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$$

تكون مستقرة إذا كان $|\gamma_1| < 1$ و على العكس إذا كان $\gamma_1 = 1$ فإن السلسلة تتبع سير عشوائي مع

الانحراف μ .

$$y_t = \mu + y_{t-1} + \varepsilon_t$$

فهي تحتوي على جذر وحدة "، Unit Root" ($\gamma_1 = 1$) وهذا يعني أنها متكاملة من الدرجة

الأولى. و على العكس، فإن التفاضل أو الفرق الأول $z_t = y_t - y_{t-1}$ هو مستقر لأن ε_t هي

مستقرة.

$$z_t = (1 - L) y_t = \mu + \varepsilon_t$$

و بصفة عامة، نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة d عندما تكون السلسلة z_t المعرفة بـ:

$$z_t = (1 - L)^d y_t = \Delta^d y_t$$

مستقرة أي عندما تصبح السلسلة y_t مستقرة بعد إجراء التفاضل d مرة، و هذه هي السلاسل من النوع

DS. في الواقع، فإن العديد من السلاسل الزمنية الاقتصادية هي متكاملة من الدرجة الأولى، و نادرا

ما تكون متكاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة.

ب-السلاسل الزمنية من نوع TS¹:

نجد كذلك العديد من السلاسل التي تصبح مستقرة عند حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام

أو الميل، وهذه هي السلاسل من النوع TS التي تتميز بصفة عدم الاستقرار من نوع تحديدي:

$$y_t = \mu + \beta t + \varepsilon_t$$

مع ε_t : يمثل الخطأ الأبيض. السلسلة y_t هي غير مستقرة لأن $E(y_t)$ يتبع الزمن.

$$E(y_t) = \mu + \beta t$$

يمكن ملاحظة أن تباين y_t لا يتبع الزمن t ، و هو يساوي تباين الخطأ العشوائي ε_t و الذي

يفترض أنه ثابت.

و من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة يمكن تقدير المعلمتين μ و β باستخدام طريقة المربعات

الصغرى العادي OLS.

1-1-2-1- اختبار Dickey-Fuller :

قدم هذا الاختبار من قبل الاحصائيين D. Dicky & W. Fuller سنة 1979 وهو من أهم

الاختبارات للكشف عن وجود جذر الوحدة في نموذج الانحدار الذاتي ، حيث يستعمل للكشف عن

خصائص السلاسل الزمنية المدروسة خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار وكذا اتجاهها العام، كما

يساعد على تحديد الطريقة لجعل السلسلة مستقرة ، و يوجد هناك ثلاث نماذج أساسية تستخدم كقاعدة

لبناء هذه الاختبارات ،حيث يقوم على اختبارالفرضية العدمية $H_0: \phi_1 = 1$ مقابل الفرضية البديلة

$H_1 : \phi_1 < 1$ ، و إذا تم قبول الفرضية العدمية H_0 في إحدى النماذج الثلاث، فإن السلسلة تعتبر

¹ – Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ;

"Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés" ; Éditions De Boeck Université ; Paris

; 2004 ; p. 308

بالتالي غير مستقرة¹.

- نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى [1] $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \varepsilon_t$

- نموذج انحدار ذاتي مع حد ثابت [2] $y_t = \phi_1 y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

- نموذج انحدار ذاتي مع اتجاه عام [3] $y_t = \phi_1 y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

لاختبار الفرضية H_0 يتم حساب و ملاحظة النسبة $t_{\hat{\phi}_1}^*$ حيث :

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \frac{\hat{\phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}$$

نحسب إحصائية الاختبار t^* ثم نقوم بمقارنتها مع t الجدولية التي قدمها Dickey & Fuller و إذا

تحققت فرضية العدم في أحد النماذج الثلاث فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

في النموذج الأخير [3] إذا تم قبول الفرضية ، $\phi_1 < 1$: H_1 و إذا كان المعامل b يختلف معنوياً

عن الصفر، فإن السلسلة تكون من نوع TS و يمكن تحويلها إلى سلسلة مستقرة عن طريق حساب

الانحرافات بالنسبة للاتجاه العام المقدر بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية.

1-1-2-2-1-1 اختبار ديكي فولر المحسن أو المدعم Augmented Dickey & Fuller:

في سنة 1981 قام كل من ديكي و فولر بتحسين النموذج السابق ، وذلك بعدم وضع الفرضية التي

يقوم عليها الاختبار السابق أي أن الأخطاء العشوائية تشكل اضطراباً أبيضاً و عدم وجود ارتباط بين

الأخطاء العشوائية، لذلك قدما اختبارة يعتمد على الخطوات التالية:

1-تقدير النماذج الآتية:

¹ – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 247

$$[4] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[5] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$[6] \Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

مع: $\varepsilon_t \rightarrow i.i.d.$

يجرى هذا الاختبار بطريقة مماثلة لاختبار Dickey-Fuller البسيط، و لكن الجداول الإحصائية هي مختلفة¹.

من المهم تحديد درجة التأخر (p) المناسبة للمتغير التابع، حيث أن عدد صغير جدا لدرجات التأخر قد يؤدي إلى الإفراط في رفض فرضية العدم في حين أنها قد تكون صحيحة، بينما عدد كبير لدرجات التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية .

يمكن تحديد طول فترة التأخر (p) وفقا لمعيار AIC(Akaike) أو معيار SC(Schwarz).

1- معيار (Akaike) AIC :

تقوم هذه الطريقة على الاحتفاظ بقيمة p التي تحقق أدنى قيمة لدالة Akaike و التي تعطى كما يلي:

$$AIC(p) = \text{Ln} \left(\frac{SCR_p}{n} \right) + \frac{2p}{n}$$

مع:

SCR p :مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p .

¹ – Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 248

n : عدد المشاهدات المتاحة (كل تأخر يعني فقدان مشاهدة أو ملاحظة).

Ln : اللوغاريتم النيبيري

2- معيار Schwarz (SC):

هذه الطريقة هي قريبة جدا من الطريقة السابقة، حيث تعمل على أخذ القيمة p التي تقوم بتدنية دالة

chwarz

$$SC(p) = \ln\left(\frac{SCR_p}{n}\right) + \frac{p \ln n}{n}$$

1-1-2-3 اختبار Phillips-Perron :

طور كل من Phillips و Perron (1988) اختبارا شاملا لجذر الوحدة الخاص بعدم الاستقرار، و

هذا الاختبار هو مماثل لاختبار Dickey-Fuller الموسع ADF و لكنه يتضمن تصحيحا تلقائيا

لاختبار Dickey-Fuller البسيط من أجل الأخذ بعين الاعتبار كل من مشكلة الارتباط الذاتي و

مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ، وفي الكثير من الأحيان تعطي هذه الاختبارات نفس النتائج .

يشمل اختبار Phillips-Perron أربع خطوات هي¹:

1- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية للنماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Dickey-

Fuller وحساب الإحصائيات المرافقة، نسمي e_t .

2- تقدير التباين في المدى القصير للأخطاء:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

¹ - Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 248

3- تقدير العامل المصحح e_t^2 (و الذي يسمى بالتباين في المدى الطويل) و ذلك بناء على صيغة التباينات المشتركة لبواقي عملية التقدير للنماذج السابقة بحيث تؤدي التحويلات المحققة إلى توزيعات مطابقة لتوزيعات Dickey Fuller - المعياري:

$$s_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، من الضروري تحديد عدد التأخرات l (troncature de)

(Newey-West) والذي يقدر على أساس عدد المشاهدات n ، $l \approx 4(n/100)^{2/9}$

حساب إحصائية "PP" Phillips-Perron كما يلي:

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}$$

مع: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (و التي تساوي 1 - بصفة تقريبية - إذا كان e_t عبارة عن خطأ أو تشويش أبيض).

تتم مقارنة إحصائية PP: $t_{\hat{\phi}_1}^*$ مع القيم الحرجة لجدول (Mackinnon) حيث قام Mackinnon

بإعداد جداول أكثر اتساعاً "شاملة" للقيم الحرجة مقارنة بجدول Dickey و Fuller التي تعتبر محدودة، و هذه الجداول قد تم دمجها الآن في العديد من برامج الاقتصاد القياسي.

إذا كانت $t_{\hat{\phi}_1}^* \geq t_{tabulé}$ ، يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة، و

بالتالي، تكون السلسلة غير مستقرة.

المبحث الثاني: أشعة الانحدار الذاتي الغير مستقرة واختبار التكامل المشترك:

المطلب الأول: التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ:

إن دراسة المتغيرات غير المستقرة و استخدامها في تقدير نماذج الانحدار ليس بالضرورة أن يؤدي إلى

انحدار زائف "Spurious Regression" حيث أنه إذا وجد أن بواقي النموذج المقدر هي مستقرة، فإن ذلك يعني أن هذه المتغيرات تتميز بخاصية التكامل المتزامن أو المشترك co-integration أي تربط بينها علاقة توازن طويلة الأجل، ومن ثم فإن الانحدار المقدر يكون له معنى في المدى الطويل.

1- التكامل المتزامن:

1-1- مفهوم التكامل المتزامن¹:

يشير التكامل المتزامن Co-integration إلى ترافق سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، و على الرغم من أن السلاسل نفسها قد تحتوي على اتجاهات عشوائية (أي قد تكون غير مستقرة) إذا أخذت كل على حدى، إلا أنها ستتحرك معا بشكل وثيق عبر الزمن.

1-2- خصائص حول رتبة التكامل:

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة d ونكتب $X_t \rightarrow I(d)$

إذا تطلب إجراء الفروقات عليها d مرة لجعلها تستقر.

1- لتكن X_{1t} سلسلة مستقرة و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة $d=1$:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(1) \end{array} \right\} \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(1)$$

السلسلة $Y=X_{1t}+X_{2t}$ غير مستقرة لأنها متكاملتين إحداهما غير مستقرة.

2- لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة d

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d) \\ X_{2t} \rightarrow I(d) \end{array} \right\} \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?)$$

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 670

$$\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(?)$$

في الواقع إن الإجابة على هذا الإشكال مرتبة بالمعاملين α و β :

فإذا كانا من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه الحالة فإن السلسلة الناتجة تتحول

إلى $I(0)$ و في الحالة العكسية تتحول إلى $I(d)$

3 - حالة أخرى:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d) \\ X_{2t} \rightarrow I(d') \end{array} \right\} \Rightarrow X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?)$$

من المؤكد أنه غير ممكن جمع سلسلتين ذات مرتبتين مختلفتين.

1-3- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (*Tendance Stochastique*) له نفس رتبة الفرق d .

2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

ليكن:

$$\alpha_1 X_t + \beta_1 Y_t \rightarrow I(d-b) \text{ مع } d \geq b \geq 0$$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع التكامل المتزامن (*Vecteur De Co-intégration*).

و تجدر الإشارة إلى أنه في معادلة التكامل المتزامن ذات متغيرين، يوجد شعاع وحيد للتكامل

المتزامن $[\alpha_1, \alpha_2]$ ، و لكن إذا كان هناك k متغير في النظام، فإن عدد أشعة التكامل المتزامن قد يصل

إلى $(k-1)$ شعاع.

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

و من جهة أخرى، يمثل التكامل المتزامن التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن الطويلة الأجل، فإذا كان هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المتزامن، فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من إمكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير¹.

2- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إذا إلا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل و ، لذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) من أجل التوفيق بين السلوكين طويل و قصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

2-1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM باستخدام طريقة Engel-Granger :

إذا قدرت علاقة المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية:

يمكن الحصول على متغير جديد يعرف بحد تصحيح الخطأ متمثلاً في البواقي :

$$e_t = Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} \cdot X_t$$

و الذي يضاف كمتغير مستقل مؤخر لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير إلى جانب فروق

المتغيرات الأخرى غير الساكنة على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \cdot \Delta X_t + \alpha_2 \cdot e_{t-1} + U_t$$

حيث U_t : ضجيج أبيض.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية و التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 671

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

α_2 : تمثل معامل سرعة التعديل الذي يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة انحراف المتغير

المفسر في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، و يتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا و معنويا لأنه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.

3- نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)¹:

في حالة وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة يلجأ لتمثيل تلك العلاقة في شكل

نموذج شعاع تصحيح الخطأ "Vector Error Correction Model" و من ثم تقديره باستخدام طريقة أعظم

احتمال، لكن قبل المرور لطريقة تقدير VECM" يتم عرض هذا النموذج.

نعتبر الشعاع Z_t المكون من N متغيرة داخلية، النموذج VAR ("شعاع الانحدار الذاتي) غير المقيد و

المتضمن ل k تأخير المتعلق بالشعاع Z_t ، يكتب بالشكل التالي:

$$Z_t = A_1.Z_{t-1} + \dots + A_k.Z_{t-k} + \varepsilon_t \quad / \varepsilon_t \rightarrow N(0, \Sigma)$$

حيث Z_t : شعاع ذو البعد $(N, 1)$ ، A_k مصفوفة ذات البعد (N, N) و ε_t شعاع ذو البعد $(N, 1)$.

النموذج VAR"يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الداخلية دون وضع قيود مسبقة على

المعلمات، و يمكن كتابة المعادلة السابقة في شكل نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM"على الشكل

التالي:

$$\Delta Z_t = \Gamma_1.\Delta Z_{t-1} + \dots + \Gamma_{k-1}.\Delta Z_{t-(k-1)} + \prod Z_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\text{حيث: } \Pi = A_1 + \dots + A_k - I \quad \text{و} \quad \Gamma_i = \sum_{j=i+1}^k -A_j, i = 1, \dots, k-1$$

إن هذا النموذج يوفر معلومات حول التعديل القصير الأجل و الطويل الأجل لمتغيرات النموذج الموجودة

بالمصفوفتين Γ_i و Π على التوالي :

¹ – Cadoret.I- Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, "Econométrie appliquée: méthodes, applications et corrigés", De Boek université, 2ème édition,Belgique, 2009.p.346.

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

فيما يتعلق بالعلاقة الطويلة الأجل نضع $\Pi = \alpha \cdot B$ حيث α تمثل سرعة التعديل و B مصفوفة المعاملات الطويلة الأجل، حيث تعطي BZ_{t-1} على الأكثر $N-1$ علاقة تكامل مشترك ضامنة بذلك تقارب Z_t نحو توازنه في الأجل الطويل أي يجب أن تكون رتبة المصفوفة Π و التي يرمز لها بـ r محصورة بين 0 و $N-1$ ، فإذا كانت المصفوفة Π ذات رتبة تامة فإن المتغيرات المحتواة في الشعاع Z_t تكون مستقرة في مستواها أي $I(0)$ و بالتالي تستبعد مشكلة التقدير المزيف و يمكن تقدير نموذج VAR في مستواه، أما إذا كانت رتبة المصفوفة Π تساوي 0 فإنه لا توجد علاقة تكامل مشترك و يقدر النموذج VAR بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى باستبعاد العلاقة الطويلة الأجل.

و لتقدير نموذج VECM يجب المرور بالمراحل التالية:

- تحديد درجة التأخير p في النموذج VAR بالاعتماد على المعيارين Aic و Sc.
- إجراء اختبار Johansen الذي يسمح بمعرفة عدد علاقات التكامل المشترك.
- تحديد علاقة التكامل المتزامن أي العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات.
- التقدير بطريقة المعقولية العظمى لنموذج تصحيح الخطأ و التحقق من صحته باستخدام الاختبارات المعتادة: اختبار معنوية المعاملات، و التحقق من أن البواقي تمثل تشويش أو اضطراب أبيض (white Noise) عن طريق إجراء اختبار Ljung-Box¹.

1- تحديد درجة التأخير p في النموذج VAR حسب المعيارين Aic و Sc :

يتم حساب معايير $AIC(p)$ و $SC(p)$ بالطريقة التالية:²

$$AIC(p) = \ln[\det|\Sigma_e|] + \frac{2k^2p}{n}$$

¹ – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 312

² – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 277-278

$$SC(p) = \text{Ln}[\det|\Sigma_e|] + \frac{k^2 p \ln(n)}{n}$$

مع:

k : عدد متغيرات النظام. n : عدد المشاهدات p : عدد فترات التأخر.

Σe : مصفوفة التباينات و التباينات المشتركة لبواقي النموذج.

يتم اختيار فترة التأخر p التي تقوم بتدنية قيمة معيار AIC أو معيار SC

2- اختبار التكامل المشترك حسب JOHANSEN:

إن سلبية طريقة Engel و Granger ذات المرحلتين تتمثل في كونها لا تسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح

الأخطاء في حالة وجود عدة أشعة تكامل متزامن فهذه المقاربة الأخيرة تهتم بالحالة التي يكون فيها شعاع

التكامل المتزامن واحد و وحيد (علاقة تكامل تزامن واحدة)، ولأجل تدارك هذا النقص قام Johansen سنة

1988 باقتراح مقاربة تسمح باختبار عدد علاقات التكامل المتزامن، وفي نفس الوقت تسمح هذه المقاربة

بتقدير نموذج تصحيح الخطاء VECM، وذلك باستخدام طريقة أعظم احتمال ML التي طورت فيما بعد من

طرف Johansen و Juselius 1990، ثم من طرف Johansen 1991.

و من أجل القيام باختبار JOHANSEN نقوم باتباع المراحل التالية:

المرحلة الأولى: حساب البواقي u_t و v_t من خلال إجراء انحدارين:

الانحدار الأول:

$$\Delta Y_t = \widehat{A}_0 + \widehat{A}_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \widehat{A}_p \Delta Y_{t-p} + u_t$$

الانحدار الثاني :

$$Y_{t-1} = \widehat{A}'_0 + \widehat{A}'_1 \Delta Y_{t-1} + \widehat{A}'_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + \widehat{A}'_p \Delta Y_{t-p} + v_t$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \dots \\ \dots \\ y_{k,t} \end{bmatrix} \quad \text{مع:}$$

حيث تمثل u_t و v_t مصفوفات البواقي ذات بعد (k,n) مع:

k : عدد المتغيرات، n : عدد المشاهدات.

المرحلة الثانية: حساب المصفوفة التي تمكن من حساب القيم الذاتية.

يتم حساب أربعة مصفوفات للتباينات-التباينات المشتركة ذات بعد (k,k) انطلاقاً من البواقي u_t و v_t .

$$\hat{\Sigma}_{uu} = (1/n) \sum_{t=1}^n u_t u_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vv} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{uv} = (1/n) \sum_{t=1}^n u_t v_t'$$

$$\hat{\Sigma}_{vu} = (1/n) \sum_{t=1}^n v_t u_t'$$

ثم بعد ذلك يتم استخراج k قيمة ذاتية للمصفوفة M ذات بعد (k,k) ، والتي تحسب كما يلي:

$$M = \hat{\Sigma}_{vv}^{-1} \hat{\Sigma}_{vu} \hat{\Sigma}_{uu}^{-1} \hat{\Sigma}_{uv}$$

أ- اختبار الأثر¹ Trace Test :

انطلاقاً من هذه القيم الذاتية، يتم حساب إحصائية Trace :

¹ - Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 309

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \text{Ln}(1 - \lambda_i)$$

مع n = عدد المشاهدات، λ_i = القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة M ، k = عدد المتغيرات، r = رتبة المصفوفة.

يقوم اختبار الأثر Trace Test " باختبار الفرضية العدمية التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل متزامن على الأكثر أي أن رتبة المصفوفة Π هي أقل من أو تساوي r مقابل الفرضية البديلة التي تنص في هذه الحالة على أن هناك أكثر من r شعاع تكامل متزامن .

تتبع إحصائية الأثر Trace Statistics " توزيعاً احتمالياً (مشابهاً لـ χ^2) تم جدولته باستخدام أسلوب المحاكاة من طرف Johansen و Juselius (1990).

و يستخدم هذا الاختبار كالاتي :

-رتبة المصفوفة Π تساوي 0 أي $(r = 0)$ مقابل $H_0 : r = 0$ ، إذا تم رفض الفرضية H_0 ، نمر إلى الاختبار التالي، و في الحالة العكسية، يتوقف الإجراء و رتبة المصفوفة هي $(r=0)$ حيث أنه إذا كانت قيمة λ_{trace} المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة المأخوذة من الجدول، يتم رفض الفرضية H_0 .
-رتبة المصفوفة Π تساوي 1 ، $(r = 1)$ ، أي $H_0 : r = 1$ مقابل $H_1 : r > 1$ ، إذا تم رفض الفرضية H_0 نمر إلى الاختبار التالي، و هكذا.

-و إذا تم الاستمرار في رفض الفرضية H_0 ، يتم في الأخير اختبار الفرضية $H_0 : r=k-1$ مقابل $H_1=k$ ، و إذا تم رفض الفرضية H_0 ، فإن رتبة المصفوفة إذن هي $r=k$ ، و بالتالي، لا توجد علاقة تكامل متزامن لأن لمتغيرات هي كلها مستقرة $I(0)$.

ب- اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigenvalue Test:

يعطى الاختبار الثاني الذي اقترحه Johansen بواسطة الإحصائية¹:

$$\lambda_{max} = -n \ln(1 - \lambda_{r+1}) \quad r = 0,1,2, \dots$$

يسمح هذا الاختبار بالتأكد من صحة الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأن هناك r شعاع تكامل متزامن مقابل الفرضية البديلة التي تفيد بأن هناك $(r+1)$ شعاع تكامل متزامن .

يتم إجراء اختبار القيمة الذاتية العظمى بنفس طريقة إجراء الاختبار السابق (اختبار الأثر).

و في الأخير، يمكن القول أن طريقة Johansen تدرس علاقة التكامل المتزامن في الأنظمة المتعددة

المتغيرات، حيث تكون هناك على الأقل سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، و في الواقع تعتبر هذه الطريقة

أقوى و أكثر إفادة من اختبار Engle-Granger لأنه يحدد جميع علاقات التكامل المتزامن الممكنة، و

يستخدم عادة من أجل المشاكل الاقتصادية حيث تكون هناك العديد من المتغيرات في النظام.

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي لنموذج شعاع الانحدار الذاتي:

1- ديناميكية نماذج "VAR" :

تمكن هذه النماذج الباحث من تحليل آثار السياسة الاقتصادية من خلال تحليل الصدمات العشوائية، تحليل

تباين الخطأ مع افتراض ثبات المحيط الاقتصادي.

1-1 - تحليل الصدمات و دوال الاستجابة الدفعية Impulse Response Functions :

تُعد عملية تحليل الإستجابات الدفعية Impulses Responses Analysis من بين أهم الإستخدامات

العملية لنماذج VAR، وفي هذا الإطار التحليلي تمثّل دالة الإستجابة الدفعية الأثر الذي تُخلّفه صدمة تجديد

معين في زمن معيّن "t" (One-Time Shock) على القيم الجارية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية، إذ أن

حدوث صدمة في المتغير "i" يمكن أن يكون له أثر مباشر على هذا المتغير، كما أن هذا الأثر يمكن أن

ينتقل إلى باقي متغيرات النظام من خلال الهيكل الديناميكي للنموذج "VAR".

¹ - Régis Bourbonnais ; " Économétrie " ; op.cit ; p. 311

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

فبالنسبة لكل متغير من كل معادلة على حدة في نموذج VAR يتم تطبيق صدمة بمقدار وحدة واحدة على حد

الخطأ العشوائي، و يتم تسجيل الآثار على نظام VAR عبر الزمن، فإذا كان هناك نظام معين يضم k

متغير، فإنه يمكن الحصول على مجموع k^2 دالة إستجابة¹.

نعتبر نموذج VAR(1) ذو متغيرين²:

$$\begin{cases} X_{1t} = A_0 + A_1 \cdot X_{1t-1} + A_2 \cdot X_{2t-1} + U_{1t} \\ X_{2t} = B_0 + B_1 \cdot X_{2t-1} + B_2 \cdot X_{1t-1} + U_{2t} \end{cases}$$

فإذا حدثت صدمة في اللحظة (t) على U_{1t} بمقدار وحدة واحدة، فإن أثرها على المتغيرات X_{1t} و X_{2t} يكون

كما يلي:

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{عند الفترة } (t)$$

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_1 \\ B_1 \end{pmatrix} \quad \text{عند الفترة } (t+1)$$

$$\begin{pmatrix} \Delta X_{1t+2} \\ \Delta X_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} A_1 & A_2 \\ B_1 & B_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} A_1 \\ B_1 \end{pmatrix} \quad \text{عند الفترة } (t+2)$$

$$\Delta X_{t+h} = \hat{\beta} \cdot \Delta X_{t+h-1} \quad \text{بصفة عامة عند الفترة } (t+h)$$

حيث أن $\hat{\beta}$ تمثل مقدرات نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

و تسمى قيم التغيير عند كل فترة بدالة الاستجابة "fonction de réponse impulsionnelle" التي تمكن

من حساب المضاعفات الديناميكية، كما تستعمل هذه الطريقة في غياب الارتباط بين الأخطاء و لكن نادرا

¹ – Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; 2nd ed. ; Cambridge University Press ; New York ;U.S.A ; 2008 ; p. 299.

² – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 283–284

ما تتحقق هاته الفرضية، و لحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء يلجأ عموماً إلى البحث عن شكل لأخطاء عمودية "Orthogonales" مستقلة فيما بينها¹.

كما تتميز دوال الاستجابة بكونها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة حيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية عند حدوث الصدمة في الأخطاء.

1-2- تحليل تباين الخطأ Variance Decomposition :

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة (وزن) كل تجديدة "Innovation" في تباين الخطأ باستعمال تقنية رياضية . يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدى و لمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي². فإذا تم أخذ النموذج نموذج $VAR(1)$ ذو متغيرين فإنه يمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ الخاص بالمتغيرة X_{1t+h} على النحو التالي:

$$\sigma_{X1}^2(h) = \sigma_{x1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)] \\ + \sigma_{x2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)] \dots$$

حيث أن m_{ij} : تمثل عناصر مصفوفة الأثر.

تعطى نسبة تحليل التباين لتجديدات X_{1t} على X_{1t} في الفترة h بالعلاقة التالية:

$$\frac{\sigma_{x1}^2 [m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + \dots + m_{11}^2(h-1)]}{\sigma_{x1}^2(h)}$$

كما تعطى نسبة تحليل التباين لتجديدات X_{1t} على X_{2t} في الفترة h بالعلاقة التالية:

¹ – Hamilton.D.J, "Time series analysis", United Kingdom: Princeton university press, 1994, P

318-323

² – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 286.

$$\frac{\sigma_{X_2}^2 [m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + \dots + m_{22}^2(h-1)]}{\sigma_{X_1}^2(h)}$$

و تفسر النتائج كما يلي¹:

إذا لم تؤثر صدمة U_{1t} على تباين الخطأ لـ X_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإنه يمكن اعتبار X_{2t} كمتغيرة خارجية لأن X_{2t} تتطور بصفة مستقلة عن U_{1t} و العكس صحيح، أي إذا أثرت صدمة U_{1t} جزئياً أو كلياً في تباين الخطأ لـ X_{2t} فإن X_{2t} تعتبر متغيرة داخلية، و بالرغم من إظهار هته النتائج لمدى مساهمة كل متغير في خطأ التنبؤ إلا أنه يصعب تحديدها بسهولة في الواقع.

و ما تجدر الإشارة إليه هو إمكانية ورود مشكل ارتباط الأخطاء مثلما هو الحال في دالة الاستجابة و عليه فإن تحليل أثر الصدمة على متغيرة ما يستوجب إجراء اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعاً لدرجة المتغيرات.

و بصفة عامة، تقدم دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين معلومات متماثلة إلى حد ما، كما تجدر الإشارة إلى أنه من أجل حساب دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين، فإن ترتيب المتغيرات هو مهم جداً².

المطلب الثالث: دراسة السببية:

1- اختبارات غرانجر Granger :

أدخل Granger مفهوم السببية في الاقتصاد القياسي عام 1969 وهو يسمح بالتمييز بين المتغيرات

الداخلية و الخارجية وهو يتضمن المفهوم التالي:

نقول عن المتغير العشوائي X إنه يسبب المتغير العشوائي Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة

¹ – Régis Bourbonnais ; op.cit ; p. 286

² – Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; op.cit ; p. 301

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

للتنبؤ بـ Y و هذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y .¹ وقد اعتبر جرانجر أن المستقبل لا يمكنه أن يؤثر في الحاضر، فإذا كانت الظاهرة B وقعت بعد الظاهرة A فإنه لا يمكن للظاهرة B أن تؤثر أو تتسبب في الظاهرة A . أما سيمس (Sims) فقد كان له اختلاف طفيف مع (Granger) فيما يخص علاقة السببية حيث اعتبر أن المستقبل يمكن له أن يؤثر في الحاضر.²

ويعبر عنه باختصار بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha_x + \sum B_{x,i} X_{t-1} + \sum \emptyset_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t}$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum B_{y,i} Y_{t-1} + \sum \emptyset_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t}$$

ولاختبار السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \emptyset_x = 0$$

$$H_0 : \emptyset_y = 0$$

إذا لم نستطع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروستين X, Y مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y و لايسبب X) ، إذا تم رفض الأولى و قبول الثانية، فإن العلاقة السببية تكون من المتغير X إلى المتغير Y أما إذا تم قبول الفرضية الأولى و رفض الثانية فإن العلاقة السببية تكون من المتغير Y إلى المتغير X .
ثم نقوم بحساب إحصائية فيشر كما يلي:

$$F^c = \frac{RSS_1 - RSS_2}{RSS_2 / (T - NP - 1)}$$

¹ -GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed.Economica Paris. pp. 442-446.

² - Régis bourbonnais, op cite, p272.

حيث:

RSS1: هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة المختزلة.

RSS2: هو مجموع مربعات الأخطاء في المعادلة الغير مختزلة.

Np: عدد المتغيرات التي يحتويها النموذج.

T: عدد المشاهدات حجم العينة.

ثم نقارنها مع F الجدولة ، فإذا كانت $F < F_c$ الجدولة عند مستوى معنوية α فإننا نقبل الفرضية البديلة أي

وجود علاقة سببية و العكس صحيح.

2-2- اختبارات سيمس "Sims":¹

قام هذا الباحث سنة 1980 بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار "Granger"، حيث يعتبر "Sims"

أن المتغيرة X_{2t} سبب المتغيرة X_{1t} إذا سمحت القيم المستقبلية للمتغيرة X_{1t} بتفسير القيم الحالية

للمتغيرة X_{2t} ، ويمكن ترجمة ذلك بالتمثيل التالي:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 \cdot X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 \cdot X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 \cdot X_{2t+i} + \mu_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 \cdot X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 \cdot X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 \cdot X_{1t+i} + \mu_{2t}$$

تكون X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0 = b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$

تكون X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: $H_0 = b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$

من أجل القيام باختبار الفرضيات السابقة يلجأ لاختبار فيشر مع تتبع نفس الخطوات المذكورة في

اختبار "Granger".

¹ - Régis bourbonnais, op cite, p293.

المبحث الثالث:الدراسة التطبيقية لمحددات التضخم في الجزائر:

المطلب الأول: تحديد معطيات و نموذج الدراسة:

1- تحديد معطيات و مصادر الدراسة:

من أجل تحديد علاقة وأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم تم الاستعانة بمعطيات سنوية لأربعة متغيرات مستقلة و لمحاولة استنباط درجة التأثير بين متغير التضخم ومختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى ارتأينا الإعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة 1970-2012 و تتمثل المعطيات المستخدمة فيما يلي:

* **معدل التضخم INF** : و الذي يقاس بواسطة معدل تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، و قد تم التعبير عنه بالنسب المئوية ، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع الديوان الوطني للإحصائيات ، <http://www.ons.dz> .

* **الإنفاق الحكومي $DEPG$** : و هي تشمل مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز، و قد تم التعبير عنها بالأسعار الجارية للعملة المحلية (مليار دج) ، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ، <http://www.ons.dz> .

* **عرض النقود $M2$** : وتشمل النقود وأشباه النقود ، والمعطيات معبر عنها بالقيمة الاسمية للعملة المحلية(مليار دج) ، و تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ، <http://www.ons.dz> .

* **الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي PIB** : حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (مليار دج)، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي (<http://data.worldbank.org/>) .

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

* **سعر الصرف الاسمي TCH**: وهو يرمز الى قيمة العملة الوطنية بالدولار الأمريكي لمتوسط الفترة،

و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك العالمي

(<http://data.worldbank.org/>).

2- تحديد النموذج و المتغيرات:

لدراسة العلاقة بين متغير التضخم و المتغيرات الاقتصادية الخارجية خلال الفترة 1970-2012 سيتم

استخدام النموذج التالي:

$$INF_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 DEPG_t + \beta_3 TCH_t + \beta_4 M2_t + \varepsilon_t$$

إن العلاقات التي تربط المتغيرات الاقتصادية في الواقع عادة ما تكون معقدة و لا يمكن تمثيلها بشكل

خطي،ومن أجل التخلص من تشتت السلاسل الزمنية ولتسهيل تطبيق مختلف الاختبارات الإحصائية،

سنقوم بإدخال اللوغاريتم على السلاسل الأصلية، لتصبح لنا السلاسل الجديدة التالية:

$$LNINF_t = \beta_0 + \beta_1 LNPIB_t + \beta_2 LNDEPG_t + \beta_3 LNTCH_t + \beta_4 LNM2_t + \varepsilon_t$$

حيث:

LNINF : لوغاريتم معدل التضخم

LNPIB: لوغاريتم الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي

LNDEPG: لوغاريتم الإنفاق الحكومي

LNTCH: لوغاريتم سعر الصرف الاسمي

LNM2: لوغاريتم عرض النقود

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

إن نقطة الانطلاق في أغلب الدراسات "القياسية الاقتصادية"، التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية

تتمثل في مرحلة دراسة استقرارية هذه السلاسل، بحيث أن نتائج هذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في هذا

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

النوع من النمذجة القياسية، نظريا نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، أما عمليا فانه يمكن التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الدراسة البيانية (التمثيل البياني)، ومن ثم ننتقل للدراسة الإحصائية (الاختبارات الإحصائية)، ويتم ذلك كما يلي:

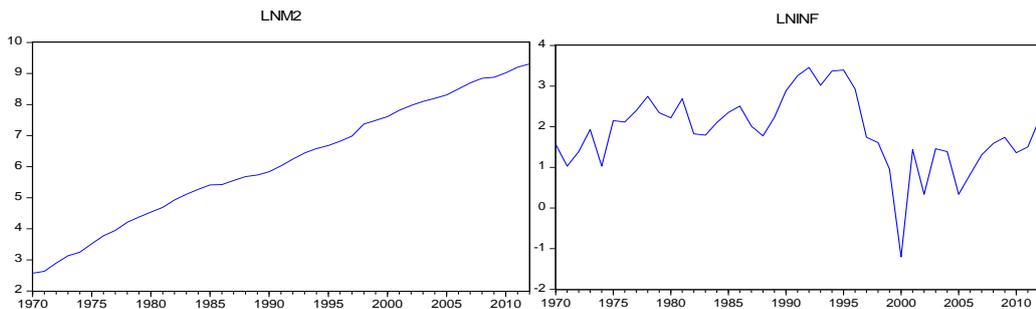
-التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي Correlogram بحيث يمكننا هذا الأخير من أخذ فكرة مبدئية حول إستقرارية السلسلة الزمنية، وذلك من خلال ملاحظة معاملات دالة الارتباط الذاتي (ACF) بحيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي تختلف عن الصفر بمعنوية من أجل كل $k > 0$. هذا نظريا ، أما عمليا فإنه يمكن القول على سلسلة زمنية ما أنها مستقرة إذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي في التمثيل البياني لها تنعدم بسرعة، أما غير ذلك فإنه يمكن الحكم على أن السلسلة غير مستقرة.

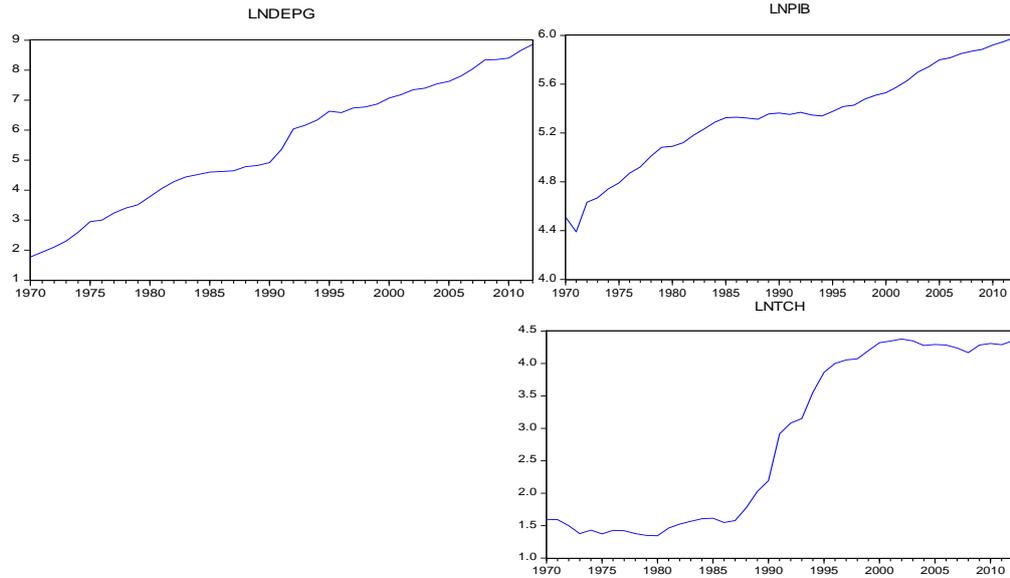
-الاختبارات الإحصائية (اختبارات الجذور الأحادية) هذه الأخيرة وبالإضافة إلى كون نتائجها أكثر دقة فيما يتعلق بالحكم على استقرارية السلاسل الزمنية، فإنها تمكننا من معرفة سبب عدم الاستقرارية، و سوف نستخدم في اختبارات الجذور الأحادية ، إختبار "ديكي - فولر" المطور ADF و إختبار

. PHILLIPS PERRON -PP-

1- الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج:

الشكل 3-1: الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج





المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الشكل أعلاه المبين لتطور كل من معدل التضخم، الكتلة النقدية، الناتج الداخلي الخام ، الإنفاق الحكومي ، و كذا سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012 نلاحظ أن:

- **معدل التضخم** : انطلاقا من سنة 1970 عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، و بالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984، إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5 % و 12.3 % خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب.

أما خلال الفترة 1990-1996 وهي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية ، حيث بلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7 %، في حين بلغ هذا المعدل 20.5 %، 29 %، و 29.8 % في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ليشهد بعد ذلك تراجعا محسوسا في معدلاته ليصل لأدنى نسبة له سنة 2000 بمعدل 0.3 % وهي أدنى نسبة عرفها

الاقتصاد الجزائري، وفي سنة 2009 نلاحظ ارتفاع طفيف ، ليعود بعد ذلك للانخفاض و حالة التذبذب إلى غاية 2012 أين سجل أعلى معدل له بعد سنة 1997 حيث سجل نسبة 8.9%.
أما فيما يخص منحى بقية المتغيرات نلاحظ أن لها اتجاه عام متزايد و في حالة ارتفاع مستمر .
و عليه يتضح من خلال الأشكال البيانية للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة (LNINF ، LNPIB ، LNDEPG ، LNTCH ، LNM2)، خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على أنها تحتوي على اتجاه زمني، و بالتالي قد تكون غير مستقرة عند المستوى، و لدراسة استقرارية هذه السلاسل يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

2- اختبارات الاستقرارية:

2-1- بيان الارتباط الذاتي:

يتضح من خلال الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل الزمنية الأصلية (LNINF ، LNPIB ، LNDEPG ، LNTCH ، LNM2)، أن حدود دالتي الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي عند فترات التأخر الأولى تقع خارج مجال الثقة 95% بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية ، والخروج عن مجال الثقة يعني أن هناك اختلاف معنوي عن الصفر عند نسبة معنوية 5% ومنه السلاسل الزمنية تعتبر غير مستقرة، كما يمكن استخلاصه من قيمة الاحتمال (α_c) لهذا الاختبار لجميع هذه السلاسل الذي لم يبلغ أو يفوق 5% أو من خلال قيمة Q-STAT المعبرة عن إحصائية Ljung-Box لكل المعاملات عند درجة التأخر ($k=20$) و التي تفوق القيمة الحرجة $\chi^2_{0.05}(20)=31.41$ ، و بالتالي يتم رفض الفرضية العدمية H_0 التي تفيد بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يدل على أن السلاسل محل الدراسة هي غير مستقرة.

أنظر الملحق رقم: 1

2-2- اختبارات جذر الوحدة:

لقد سبق وأن أشرنا آنفا إلى ما تكتسبه خاصية الإستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة في مختلف الدراسات الميدانية، من استنتاجات مضللة، ونتائج مزيفة، وغير واقعية. لهذا فإن الاهتمام يجب أن ينصب على اختبار مدى استقاء متغيرات الدراسة لهذه الخاصية، وبالتالي ضمان المعالجة الإحصائية السليمة لهذه المتغيرات، والتي تعتبر ضرورة ملحة، للحصول على نتائج تتمتع على الأقل بقدر معين من الثقة، و المصادقية.

و باستخدام كل من اختبار Dickey-Fuller الموسع ADF و اختبار (Phillips-Perron) PP، سنحاول معالجة إشكالية الإستقرار لدى المتغيرات المدروسة ، ثم محاولة الحصول على جواب واضح وصریح للسؤال: ما هي درجة تكامل هذه المتغيرات؟

الجدول رقم: 3-1 اختبار Fuller-Dickey الموسع لجذر الوحدة ADF

اختبار ADF							
المتغيرات	القيم	المستوى Level I(0)			التفاضل الأول (1st difference) I(1)		
		مع اتجاه عام و حد ثابت	بدون اتجاه عام و حد ثابت	مع اتجاه عام و حد ثابت	مع اتجاه عام و حد ثابت	بدون اتجاه عام و حد ثابت	مع اتجاه عام و حد ثابت
LNINF	القيمة المحسوبة	-3.011127	-2.902906	-0.577961	-9.315355	-9.419030	-9.532213
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.949097	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNTCH	القيمة المحسوبة	-2.245427	-0.447916	1.254868	-3.890316	-3.936838	-3.498012
	القيمة الحرجة	-3.529758	-2.935001	-1.949097	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNM2	القيمة المحسوبة	-1.884924	-1.654465	2.671650	-6.038497	-5.590743	-1.653605
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.949097	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNPIB	القيمة المحسوبة	-2.546523	-3.902461	5.185697	-9.946658	-8.902440	-5.119832
	القيمة الحرجة	-3.548490	-2.935001	-1.949097	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNDEPG	القيمة المحسوبة	-3.571065	-0.977334	2.815351	-4.959523	-4.964420	-2.572792
	القيمة الحرجة	-3.529758	-2.933158	-1.949097	-3.523623	-2.935001	-1.949097

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews

الجدول رقم:3-2 اختبار Perron-Phillips لجذر الوحدة (PP)

اختبار PP							
المتغيرات	القيم	المستوى Level I(0)			التفاضل الأول (1st difference) I(1)		
		مع اتجاه عام و حد ثابت	بدون اتجاه عام و حد ثابت	مع اتجاه عام و حد ثابت	بدون اتجاه عام و حد ثابت	مع اتجاه عام و حد ثابت	بدون اتجاه عام و حد ثابت
LNINF	القيمة المحسوبة	-3.016405	-2.923321	-0.836174	-9.363500	-9.462677	-9.576281
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.948886	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNTCH	القيمة المحسوبة	-1.833612	-0.372029	1.328600	-4.027363	-4.059576	-3.604832
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.948886	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNM2	القيمة المحسوبة	-1.935072	-1.654465	6.077444	-6.044523	-5.598993	-1.465111
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.948886	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNPIB	القيمة المحسوبة	-2.008692	-1.666519	4.569597	-8.652387	-8.170863	-5.697288
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.948886	-3.523623	-2.935001	-1.949097
LNDEPG	القيمة المحسوبة	-2.434954	-0.927679	4.499642	-4.959523	-4.983125	-2.374352
	القيمة الحرجة	-3.520787	-2.933158	-1.948886	-3.523623	-2.935001	-1.949097

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews

من خلال الجدولين أعلاه تبين نتائج الاختبار في المستوى (level) أن كل متغيرات الدراسة غير

مستقرة في كلا من اختبار (ADF) واختبار (PP) عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول

الفرضية العدمية بوجود جذور وحيدة، ولكن وكما هو ملاحظ في الجداول أنه عند استخدام الفروق

الأولى لمتغيرات الدراسة تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذور

وحيدة، أي أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة، إلا أن متغير LNM2 سجل قيم محسوبة أكبر من القيم

الحرجة عند الفرق الأول بدون اتجاه عام وحد ثابت في كلا من الاختبارين (ADF) و (PP) عند

مستوى معنوية 5% إلا أنه عند استخدام اختبار SPSS تبين أن السلسلة LNM2 مستقرة عند الفرق

الأول (انظر الملحق رقم:4) وبالتالي فإن المتغيرات السابقة متكاملة من الدرجة الأولى (1)ا.

و بالتالي، يمكن المرور إلى إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen و Juselius (1990)

على هذه المتغيرات، لكن قبل ذلك سنقوم بإجراء اختبار علاقة السببية لـ Granger.

المطلب الثالث:دراسة اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسات الاقتصادية وهذا

بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة اقتصادية معينة.

و لدراستنا للسببية نستعمل اختبار قرانجر **Granger**، و يركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين

المتغيرات ، حيث نجد أن نموذج قرانجر يقوم على دراسة وجود علاقة بين متغيرين كل على حدى،

ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية النموذج (الاحتمالية)، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5

في المائة، هنا نرفض الفرضية H_0 ، وذلك يعني وجود سببية حسب قرانجر، كما هو موضح في

الجدول التالي:(أنظر الملحق 5)

الجدول 3-3 : اختبار علاقة السببية لـ Granger

اتجاه السببية	نتيجة سببية Granger	Probabilité	Fisher - F^{cal}	الفرضيات الصفرية المختبرة
عدم وجود سببية	نقبل H_0	0.5625	0.58467	LNINF لا يسبب LNM2
	نقبل H_0	0.2600	1.39875	LNM2 لا يسبب LNINF
عدم وجود سببية	نقبل H_0	0.1626	1.91122	LNINF لا يسبب LNDEPG
	نقبل H_0	0.8596	0.15195	LNDEPG لا يسبب LNINF
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_0	0.7614	0.27467	LNINF لا يسبب LNPIB
	نقبل H_1	0.0002	10.5518	LNPIB لا يسبب LNINF
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_1	0.0468	3.33845	LNINF لا يسبب LNTCH
	نقبل H_0	0.1594	1.93320	LNTCH لا يسبب LNINF
عدم وجود سببية	نقبل H_0	0.1180	2.26953	LNM2 لا يسبب LNDEPG
	نقبل H_0	0.2015	1.67528	LNDEPG لا يسبب LNM2
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_0	0.1480	2.01543	LNM2 لا يسبب LNPIB
	نقبل H_1	0.0013	8.01497	LNPIB لا يسبب LNM2
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_1	0.0241	4.13738	LNM2 لا يسبب LNTCH
	نقبل H_0	0.3114	1.20515	LNTCH لا يسبب LNM2
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_0	0.7130	0.34147	LNDEPG لا يسبب LNPIB
	نقبل H_1	0.0197	4.39052	LNPIB لا يسبب LNDEPG
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_1	0.0231	4.19107	LNDEPG لا يسبب LNTCH
	نقبل H_0	0.1897	1.74152	LNTCH لا يسبب LNDEPG
سببية أحادية الاتجاه	نقبل H_1	0.0010	8.38838	LNPIB لا يسبب LNTCH
	نقبل H_0	0.1107	2.34102	LNTCH لا يسبب LNPIB

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 7 EViews

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

تظهر نتائج اختبار سببية Granger أن هناك سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، و يلاحظ تأثير مباشر لسعر الصرف على التضخم و هو ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية في هذا الشأن، و يوجد أيضا تأثير لسعر الصرف على الإنفاق الحكومي و العرض النقدي و الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ، كما توجد علاقة سببية بين المعروض النقدي M2 و الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

في حين نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين معدل التضخم و المعروض النقدي و الإنفاق العام، إلا أنه يلاحظ وجود علاقات سببية بين هذه المتغيرات و سعر الصرف الذي هو بدوره يؤثر في معدل التضخم ، و يمكن تفسير ذلك على أن معدل التضخم في الجزائر يتأثر بطريقة غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى خصوصا و أن هذا الاختبار يأخذ بالعلاقة السببية المباشرة فقط بين المتغيرات.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen :

إن كون متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة (1) يفسح المجال للحديث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن فيما بينها إلا أن هذا غير كافي للحكم على وجود هذه العلاقة. إذ لابد من إجراء بعض الإختبارات الإحصائية (إختبارات Johansen) و في هذا الصدد، سيتم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المتمثلة في (LNINP ، LNDEPG ، LNTCH ، LNM2،)، و لكن قبل إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen ينبغي أولا تحديد عدد فترات التأخر المناسبة.

1- اختيار درجة التأخر (طول فترة التأخر):

يتم اختيار عدد فترات التأخر الملائمة و التي تقوم بتدنية قيمة معايير Schwarz (SC) ، (AIC) و Akaike و Hannan-Quin (HQ) و LR و FPE ذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر

لنموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) ، و يمكن ملاحظة أن أغلب المعايير اقترحت أن درجة التأخر الملائمة هي الدرجة الثالثة $P=3$ ، باعتبارها الدرجة المثلى لاستخدامها في هذا النموذج .(أنظر الملحق(6)).

2-نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen:

نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Johansen بين المتغيرات (LNDEPG ، LNPIB ، LNINF) ، هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 3-4 : نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات (LNPIB ، LNINF ، LNDEPG

(LNM2 ، LNTCH ، LNDEPG

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.666554	116.3744	88.80380	0.0001
At most 1 *	0.536942	73.54169	63.87610	0.0062
At most 2 *	0.438423	43.51544	42.91525	0.0435
At most 3	0.338477	21.01215	25.87211	0.1790
At most 4	0.118000	4.896964	12.51798	0.6112

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 7 EViews

2-1- اختبار الأثر - Trace Test:

من خلال الجدول رقم (3-4) تشير نتائج اختبار الأثر إلى رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم

وجود أي علاقة للتكامل المتزامن بالنسبة لرتبة المصفوفة ($r=0$) وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر

λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 90.45754 و هي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار و التي تساوي

69.8188 عند مستوى معنوية 5% ، و هو نفس الشيء بالنسبة للفرضية العدمية ($r=1$) و

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

($r=2$) ، في حين أنه يتم قبول الفرضية الصفرية المولية ($r=3$) نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 13.26360 أقل من القيمة الحرجة للاختبار البالغة 15.49471 عند مستوى معنوية 5%، و هذا يعني أن رتبة المصفوفة Π تساوي 3 ($r=3$)، ومنه يمكننا القول بوجود ثلاثة علاقات تكامل توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها .

2-3- معادلة التكامل المشترك: (أنظر الملحق 7):

$$\left[\begin{array}{l} \text{LNINF} = -53.46351 \cdot \text{LNPIB} + 28.29580 \cdot \text{LNM2} - 5.946977 \cdot \text{LNTCH} \\ \quad (15.2263) \quad \quad (4.72544) \quad \quad (2.43713) \\ -13.38425 \cdot \text{LNDEPG} \\ \quad (2.47938) \end{array} \right]$$

(.) الانحراف المعياري للمعاملات

يظهر من المعادلة أن جل المتغيرات أخذت إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية، فالإشارة السالبة لمعامل الناتج الداخلي الخام الحقيقي تدل على أن هناك علاقة عكسية بينه وبين معدل التضخم، حيث أن كل زيادة في الإنتاج من السلع و الخدمات يؤدي إلى خفض في مستوى الأسعار في المدى الطويل .

كما يظهر معامل الكتلة النقدية بإشارة موجبة مما يدل على أن هذا المتغير يؤثر إيجابا على التضخم و ذلك ما تدل عليه النظرية الكمية ، حيث تؤكد على أن الزيادة في المعروض النقدي ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي ومنه زيادة في مستوى الأسعار إذا لم يرافق ذلك زيادة في الإنتاج، كما أن التأثير الإيجابي للتوسع النقدي على التضخم يتوافق مع العديد من الدراسات التطبيقية لعديد من الدول كدراسة (Nikolic(2000 الذي استخدم أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة أسباب التضخم في روسيا و أوضحت هذه الدراسة أن نمو عرض النقود هو المحد الرئيسي الذي

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

يؤدي إلى التضخم و دراسة (Elbirt and Domac(1998) التي بحثت أسباب التضخم في جمهورية ألبانيا وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التضخم يرتبط بعلاقة معنوية ايجابية مع معدل نمو عرض النقود وسعر الصرف ولكن في نفس الوقت يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل نمو الدخل الحقيقي .

أما معامل الإنفاق الحكومي فيظهر بإشارة سالبة و هذا يدل على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يساهم في خفض معدل التضخم في المدى الطويل ، و هو ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تحث على استخدام الإنفاق الحكومي كعامل تحفيز للطلب الكلي الفعال، بحيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار على المدى القصير، مما يشجع أصحاب المشاريع على القيام باستثمارات أكثر و بالتالي الرفع من وتيرة النمو و الزيادة في حجم الإنتاج، مما سينتج عنه على المدى الطويل انخفاض في مستويات التضخم.

في حين نجد أن الإشارة السالبة لمعامل سعر الصرف تتماشى مع فرضية الواقع الاقتصادي التي تؤكد العلاقة العكسية بين سعر الصرف و التضخم حيث أن كل زيادة في سعر الصرف يتبعها في المدى الطويل تراجعاً في معدل التضخم.

و نظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات يمكن انجاز نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

2-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM : (الملحق(8))

إن نموذج تصحيح الخطأ يعتبر من النماذج المقيدة للنموذج VAR ويسمح بقياس العلاقة القصيرة

الأجل و طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتظهر معادلات الدراسة والمستخرجة من برنامج

Eviews7 كما يلي:

$$\begin{aligned} D(\text{LNINF}) = & - 0.975215937569 * (\text{LNINF}(-1) + 1.87741451742 * \text{LNTCH}(-1) - \\ & 1.50196549441 * \text{LNDEPG}(-1) + 1.20636070872) - 10.3346186019 * (\text{LNPIB}(-1) - \\ & 0.0334196716548 * \text{LNTCH}(-1) - 0.0789586863628 * \text{LNDEPG}(-1) - 4.83662227806) + \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 & 2.26568107763*(LN2(-1) - 0.339666132737*LNTCH(-1) - \\
 & 0.569119463797*LNDEPG(-1) - 2.09768497799) + 0.219538377876*D(LNINF(-1)) + \\
 & 0.425342015484*D(LNINF(-2)) + 0.327763653978*D(LNINF(-3)) + \\
 & 3.61811327699*D(LNPIB(-1)) + 4.59523887533*D(LNPIB(-2)) + \\
 & 4.81167104927*D(LNPIB(-3)) + 0.908423844162*D(LNM2(-1)) - \\
 & 3.36958341036*D(LNM2(-2)) + 1.46326650126*D(LNM2(-3)) + \\
 & 2.77247755765*D(LNTCH(-1)) + 1.8758492588*D(LNTCH(-2)) + \\
 & 1.72559807468*D(LNTCH(-3)) + 0.266680182788*D(LNDEPG(-1)) - \\
 & 0.594975754686*D(LNDEPG(-2)) + 0.757451957004*D(LNDEPG(-3)) - 0.824947158784
 \end{aligned}$$

2-4-1- معادلة نموذج تصحيح الخطأ الخاصة بالمتغير التابع DLNINF :

$$\begin{aligned}
 D(LNINF) = & C(1)*(LNINF(-1) + 1.87741451742*LNTCH(-1) - 1.50196549441*LNDEPG(- \\
 & 1) + 1.20636070872) + C(2)*(LNPIB(-1) - 0.0334196716548*LNTCH(-1) - \\
 & 0.0789586863628*LNDEPG(-1) - 4.83662227806) + C(3)*(LNM2(-1) - \\
 & 0.339666132737*LNTCH(-1) - 0.569119463797*LNDEPG(-1) - \\
 & 2.09768497799) + C(4)*D(LNINF(-1)) + C(5)*D(LNINF(-2)) + C(6)*D(LNINF(-3)) \\
 & + C(7)*D(LNPIB(-1)) + C(8)*D(LNPIB(-2)) + C(9)*D(LNPIB(-3)) + \\
 & C(10)*D(LNM2(-1)) + C(11)*D(LNM2(-2)) + C(12)*D(LNM2(-3)) + \\
 & C(13)*D(LNTCH(-1)) + C(14)*D(LNTCH(-2)) + C(15)*D(LNTCH(-3)) + \\
 & C(16)*D(LNDEPG(-1)) + C(17)*D(LNDEPG(-2)) + C(18)*D(LNDEPG(-3)) + C(19)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 D(LNINF) = & -0.975215937569*(LNINF(-1) + 1.87741451742*LNTCH(-1) - \\
 & 1.50196549441*LNDEPG(-1) + 1.20636070872) - 10.3346186019*(LNPIB(- \\
 & 1) - 0.0334196716548*LNTCH(-1) - 0.0789586863628*LNDEPG(-1) - \\
 & 4.83662227806) + 2.26568107763*(LNM2(-1) - 0.339666132737*LNTCH(- \\
 & 1) - 0.569119463797*LNDEPG(-1) - 2.09768497799) + \\
 & 0.219538377876*D(LNINF(-1)) + 0.425342015484*D(LNINF(-2)) + \\
 & 0.327763653978*D(LNINF(-3)) + 3.61811327699*D(LNPIB(-1)) + \\
 & 4.59523887533*D(LNPIB(-2)) + 4.81167104927*D(LNPIB(-3)) + \\
 & 0.908423844162*D(LNM2(-1)) - 3.36958341036*D(LNM2(-2)) + \\
 & 1.46326650126*D(LNM2(-3)) + 2.77247755765*D(LNTCH(-1)) + \\
 & 1.8758492588*D(LNTCH(-2)) + 1.72559807468*D(LNTCH(-3)) + \\
 & 0.266680182788*D(LNDEPG(-1)) - 0.594975754686*D(LNDEPG(-2)) + \\
 & 0.757451957004*D(LNDEPG(-3)) - 0.824947158784
 \end{aligned}$$

المطلب الخامس:دراسة السببية لنموذج VECM:

1- السببية الطويلة الأجل :

بعد تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM) حيث يكون DLNINF هو المتغير التابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على قيمة الاحتمال الخاصة بكل معامل كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول 3-5 : تقدير معادلة VECM لمعدل التضخم LNINF باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: D(LNINF)				
Method: Least Squares				
Date: 06/04/16 Time: 20:12				
Sample (adjusted): 1974 2012				
Included observations: 39 after adjustments				
D(LNINF) = C(1)*(LNINF(-1) + 1.87741451742*LNTCH(-1) -				
1.50196549441*LNDEPG(-1) + 1.20636070872) + C(2)*(LNPIB(-1) -				
0.0334196716548*LNTCH(-1) - 0.0789586863628*LNDEPG(-1) -				
4.83662227806) + C(3)*(LNM2(-1) - 0.339666132737*LNTCH(-1) -				
0.569119463797*LNDEPG(-1) - 2.09768497799) + C(4)*D(LNINF(-1))				
+ C(5)*D(LNINF(-2)) + C(6)*D(LNINF(-3)) + C(7)*D(LNPIB(-1)) + C(8)				
*D(LNPIB(-2)) + C(9)*D(LNPIB(-3)) + C(10)*D(LNM2(-1)) + C(11)				
*D(LNM2(-2)) + C(12)*D(LNM2(-3)) + C(13)*D(LNTCH(-1)) + C(14)				
*D(LNTCH(-2)) + C(15)*D(LNTCH(-3)) + C(16)*D(LNDEPG(-1)) + C(17)				
*D(LNDEPG(-2)) + C(18)*D(LNDEPG(-3)) + C(19)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.975216	0.410464	-2.375890	0.0276
C(2)	-10.33462	5.160330	-2.002705	0.0590
C(3)	2.265681	2.889425	0.784129	0.4422
C(4)	0.219538	0.369614	0.593967	0.5592
C(5)	0.425342	0.316877	1.342295	0.1945
C(6)	0.327764	0.212167	1.544841	0.1381
C(7)	3.618113	8.445264	0.428419	0.6729
C(8)	4.595239	5.171184	0.888624	0.3848
C(9)	4.811671	4.029906	1.193991	0.2465
C(10)	0.908424	3.099006	0.293134	0.7724
C(11)	-3.369583	2.326162	-1.448559	0.1630
C(12)	1.463267	1.989637	0.735444	0.4706
C(13)	2.772478	1.197388	2.315438	0.0313
C(14)	1.875849	1.661956	1.128700	0.2724
C(15)	1.725598	1.294287	1.333242	0.1974
C(16)	0.266680	1.998795	0.133420	0.8952
C(17)	-0.594976	1.333543	-0.446162	0.6603
C(18)	0.757452	1.136355	0.666563	0.5127
C(19)	-0.824947	0.666022	-1.238619	0.2298
R-squared	0.659469	Mean dependent var	0.006526	
Adjusted R-squared	0.352991	S.D. dependent var	0.786532	
S.E. of regression	0.632662	Akaike info criterion	2.228768	
Sum squared resid	8.005217	Schwarz criterion	3.039221	
Log likelihood	-24.46097	Hannan-Quinn criter.	2.519551	
F-statistic	2.151766	Durbin-Watson stat	1.859895	
Prob(F-statistic)	0.049935			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

من خلال الجدول (3-5) أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ للمتجه الشعاعي الأول له إشارة سالبة كما أن قيمة الاحتمال المرافقة له أقل من 5% ، أي أن هذا المعامل سالب ومعنوي، و هذا يدل على وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغير التابع LNINF و المتغيران المفسران LNDEPG و LNTCH ، في حين أن معاملي المتجه الشعاعي الثاني و الثالث ليس ذا دلالة معنوية .

2-السببية القصيرة الأجل:

الجدول 3-6 : السببية القصيرة الأجل

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 06/04/16 Time: 23:43
Sample: 1970 2012
Included observations: 39

Dependent variable: D(LNINF)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(LNPIB)	2.124916	3	0.5469
D(LNM2)	3.825880	3	0.2809
D(LNTCH)	9.349577	3	0.0250
D(LNDEPG)	0.864104	3	0.8341
All	17.43807	12	0.1338

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

يلاحظ من نتائج اختبار سببية Granger في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي أن المتغيرات المستقلة (LNPIB ، LNDEPG ، LNTCH ، LNM2) ، في نموذج تصحيح الخطأ لا يمكن اعتبارها مجتمعة على أنها متغيرات مفسرة للمتغير التابع LNINF ، حيث أن احتمال الرفض يساوي 0.1338 و هو أكبر من 0.05 أي قبول فرضية العدم H_0 ، و هذا ما يدل على عدم صحة تمثيل نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي بنموذج واحد فقط.

كما يلاحظ أن سعر الصرف يسبب التضخم في المدى القصير، حيث أن الاحتمال المرافق يساوي

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

0.0250 و هو أقل من 0.05 كما يظهر من خلال الجدول أعلاه و هذا يعني أن سعر الصرف له أثر إيجابي و معنوي على التضخم في الجزائر في المدى القصير .

أما باقي المتغيرات فليس لها وفق اختبار سببية VEC Granger أثر معنوي على التضخم في الجزائر في المدى القصير .

المطلب السادس:التقييم الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ أشعاعي VECM :

من خلال الجدول(3-5) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد لنموذج تصحيح الخطأ الشعاعي تساوي 0.66 و وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 66% من التغيرات في المتغير التابع LNINF، كما يوجد متغيرات أخرى تفسر النموذج بنسبة 34% و هي مقبولة مع درجة تأخير تساوي 3، كما أن قيمة الاحتمال المرافق لإحصائية FISHER - تساوي 0.0499 و هي أقل من 0.05 و هذا يعني أن النموذج له معنوية بصفة عامة (النموذج مفسر على العموم).

و لاختبار جودة نموذج تصحيح الخطأ سيتم الاستعانة بالاختبارات التالية :

1- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ ARCH:

الجدول 3-7:اختبار عدم ثبات تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.756089	Prob. F(1,36)	0.1935
Obs*R-squared	1.767434	Prob. Chi-Square(1)	0.1837

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

بما أن احتمال Prob. Chi-Square(1) للإحصائية LM يساوي 0.1837 و هو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0 التي تفيد بأنه لا يوجد أثر ARCH في النموذج و هذا جيد .

2- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي لـ Breusch-Godfrey:

الجدول 3-8: اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي

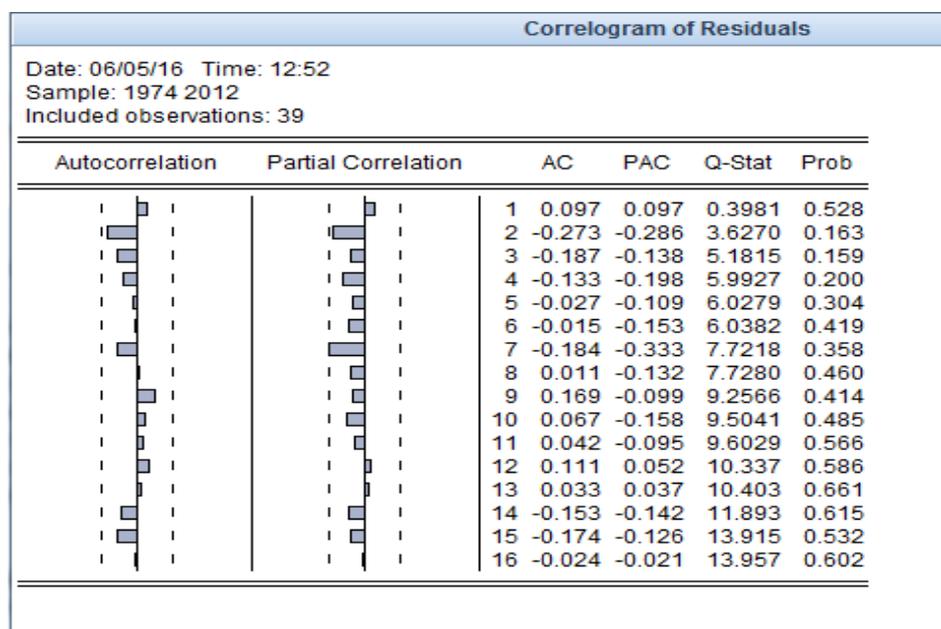
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.436674	Prob. F(1,19)	0.5167
Obs*R-squared	0.876194	Prob. Chi-Square(1)	0.3492

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

بما أن احتمال Prob. Chi-Square(1) للإحصائية LM يساوي 0.3492 و هو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية H0 التي تفيد بأنه ليس هناك ارتباط تسلسلي للبواقي و هذا جيد أيضا بالنسبة لجودة النموذج.

3- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box:

الشكل 3-2: بيان الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية Ljung-Box



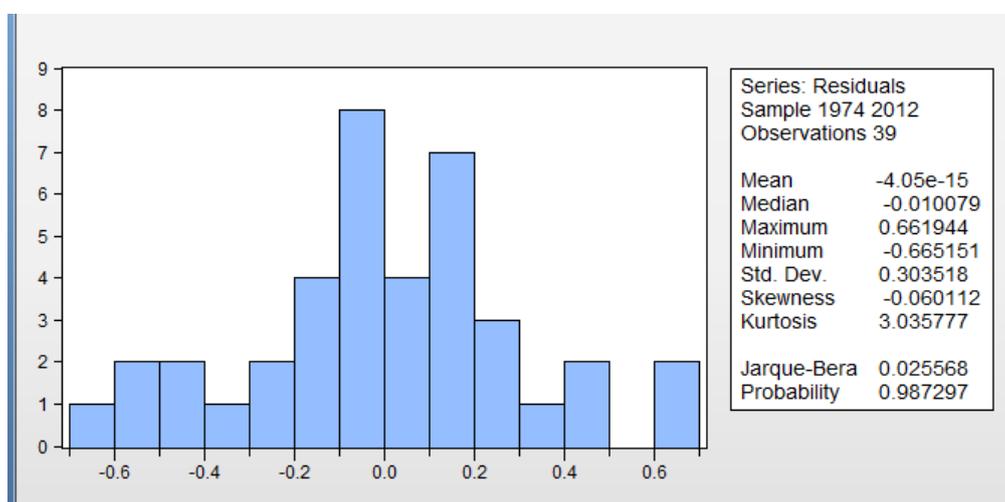
المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

للتأكد من أن بواقي النموذج تمثل خطأ أو تشويش أبيض نستعين ببيان الارتباط الذاتي للبواقي، حيث نلاحظ من خلال هذا البيان أن جميع الحدود تقع داخل مجال الثقة و هذا يعتبر مؤشرا على غياب الارتباط الذاتي للبواقي، كما نلاحظ أن جميع احتمالات إحصائية Ljung-Box أكبر من قيمة 0.05 و بالتالي يتم قبول الفرضية العدمية القائلة بأن البواقي هي عبارة عن خطأ أبيض، و هذا ما يؤكد أيضا جودة النموذج.

4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حسب Jarque-Bera:

الشكل 3-3 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

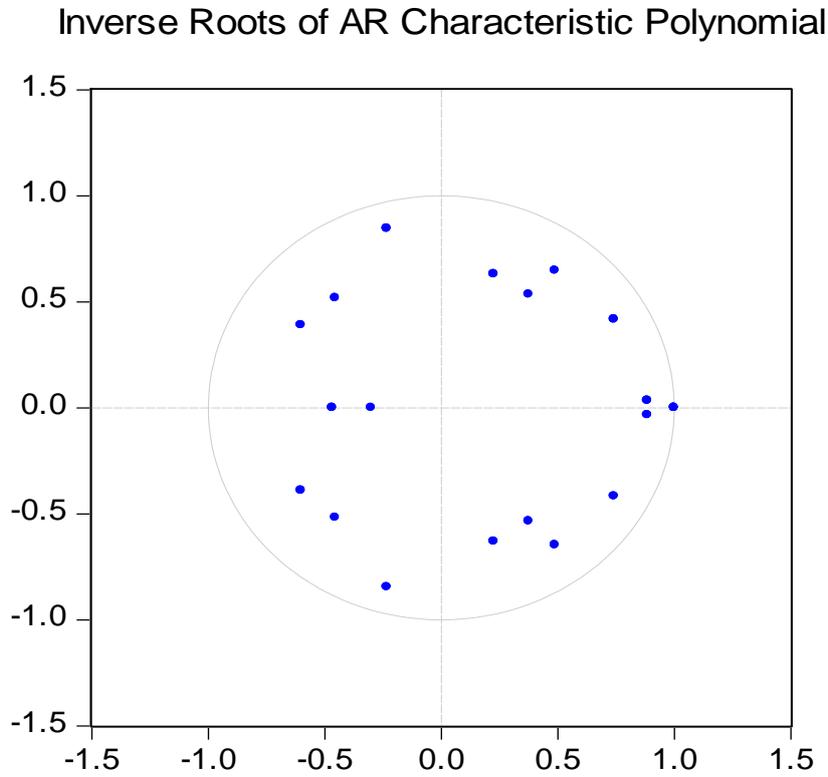
بما أن قيمة الاحتمال المرافق لهذه الإحصائية يساوي 0.987297 وهو أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و هذا أيضا جيد. إذن، جميع هذه الاختبارات تشير إلى السلوك الجيد للبواقي، و بالتالي يعتبر نموذج تصحيح الخطأ مقبولا إحصائيا.

المطلب السابع:دراسة استقرارية النموذج(VECM) :

1-الاختبار بواسطة دائرة الوحدة:

حتى يكون النموذج مستقرا عموما فلا بد أن تكون متغيراته تشكل نظاما ديناميكيا مستقرا، ولهذا يجب أن تكون جذور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة ، فيما معناه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين، حيث أن نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل 3-4 : اختبار استقرارية النموذج (VECM) :



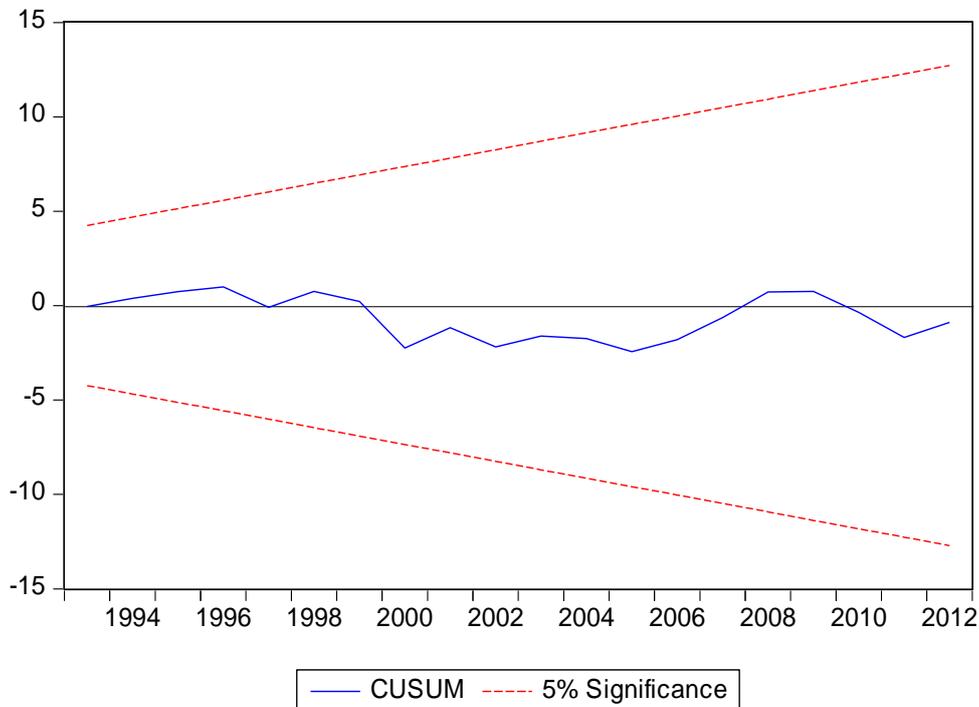
المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

يلاحظ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة وهذا ما يؤكد استقرارية النموذج، وأن النموذج لا يعاني من ارتباط الأخطاء و عدم ثبات التباين.

2- الاختبار بواسطة المجموع التراكمي للبقايا:

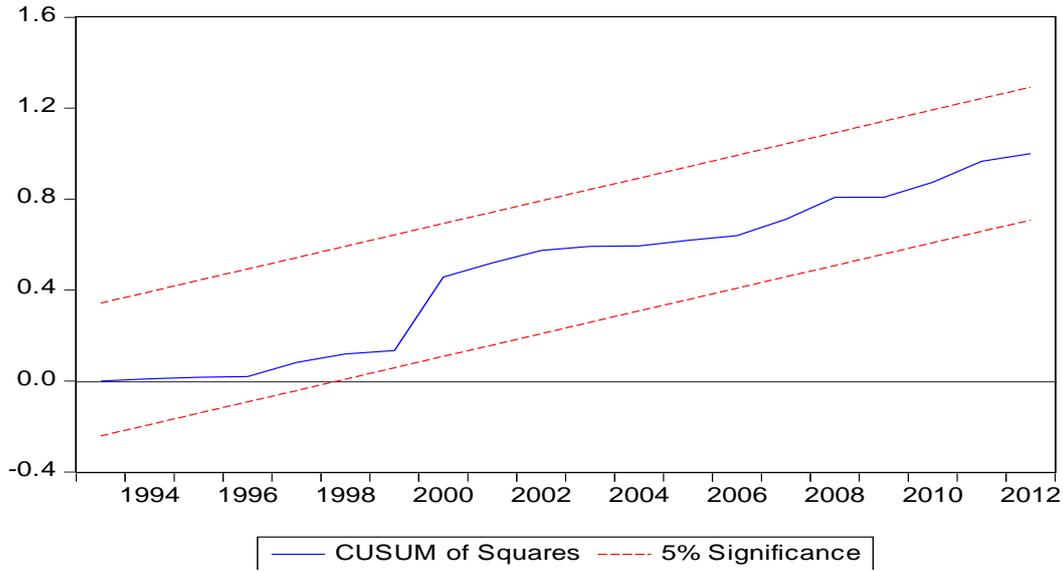
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM)، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعادة (Squares of CUSUM) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و Squares of CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء ذلك قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin، و Evans (1975).

الشكل 3-5 : المجموع التراكمي للبقايا المعادة (CUSUM)



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

الشكل 3-6 :المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (Squares of CUSUM)



المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسطاً خطياً داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5% .

نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUMSQ. و يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة القصيرة المدى.

المطلب الثامن: تحليل استجابات متغير التضخم للصدمات الهيكلية في المتغيرات المفسرة:

1- اختبارات نتائج تقدير دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين:

يعنى هذا الاختبار بتتبع المسار الزمني للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير أو صدمة عشوائية مفاجئة في أي متغير من

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

متغيرات نموذج الدراسة مع مرور الزمن، وبالتالي فهي توضح تأثير الصدمات بمقدار انحراف

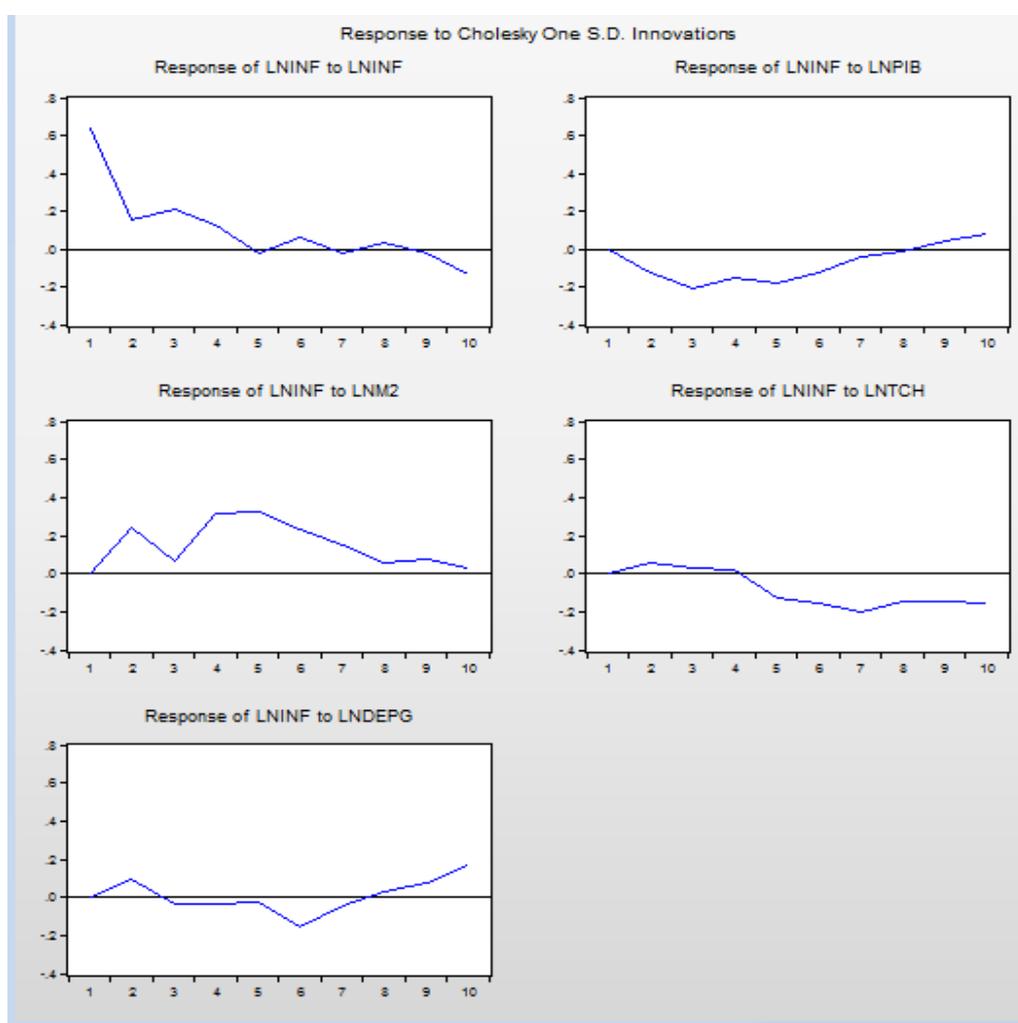
معياري واحد لأحد المتغيرات، على القيم الحالية والمستقبلية لمتغيرات النموذج.

لذا سنركز في هذا الاختبار على مدى استجابة معدل التضخم لأي صدمة في تغير الناتج الداخلي

الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف والكتلة النقدية.

كما هو موضح في الشكلين التاليين والملحق السادس.

الشكل 3-7: منحنيات دوال الاستجابة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews

الجدول 3-9: دوال الاستجابة

Response of LNINF to Cholesky (d.f. adjusted) One S.D. Innovations					
Period	LNINF	LNPIB	LNLM2	LNTCH	LNDEPG
1	0.632662	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.156298	-0.128819	0.237321	0.058021	0.089591
3	0.212828	-0.210628	0.066054	0.027826	-0.033674
4	0.121236	-0.156247	0.315567	0.018742	-0.036603
5	-0.023845	-0.177188	0.328792	-0.124030	-0.024006
6	0.059086	-0.122439	0.230606	-0.156759	-0.156238
7	-0.023876	-0.043325	0.145910	-0.205023	-0.045055
8	0.034330	-0.014527	0.058488	-0.145254	0.026055
9	-0.021583	0.042122	0.070871	-0.147542	0.071725
10	-0.130983	0.079933	0.029821	-0.155132	0.163852

Cholesky Ordering: LNINF LNPIB LNLM2 LNTCH LNDEPG

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7

1-1-1- تحليل دوال الاستجابة :

تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عن مختلف العلاقات المتشابهة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، و سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج على معدلات التضخم في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبلة والتي يوضحها الملحق رقم.

1-1-1-1- استجابة معدل التضخم لصدمة ذاتية:

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الممتدة على 10 سنوات و المبينة في الشكلين أعلاه، فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في معدل التضخم سيكون لها أثر إيجابي قوي في الأربع سنوات الأولى حيث تقدر نسبة التأثير في السنة الأولى ب: 63.2662% كحد أقصى مع عدم التأثير بأي صدمة من صدمات المتغيرات الأخرى، ثم بداية من السنة الخامسة يبدأ في التراجع حيث يتولد تأثير سلبي ضعيف يقدر ب: 2.3845%.

1-1-2- استجابة معدل التضخم لصدمة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي:

بالنسبة لاستجابة معدل التضخم لصدمة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي ، نرى بأن الصدمة الهيكلية الإيجابية الواحدة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القصير سيكون لها تأثير سلبي على مستوى الأسعار على امتداد فترة ثمان سنوات ، إذ ستصل إلى حدود -14.527% كحد أدنى في الفترة الثامنة ، ثم يبدأ التأثير الايجابي بداية من السنة التاسعة التي تلي الصدمة ، إذ سيصل إلى حدود 7.9933% كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

1-1-3- استجابة معدل التضخم لصدمة الكتلة النقدية:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حدوث صدمة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة ستولد ضغوط التضخمية في المدى القصير و البعيد، مقدرة بـ 23.7321% عند الفترة الثانية لينخفض بعدها في السنة الموالية ثم يعود للارتفاع ليصل إلى 32.8792% خلال الفترة الخامسة التي تلي الصدمة ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى في السنة الموالية لها، ليصل إلى 2.9821% كحد أدنى في السنة العاشرة.

1-1-4- استجابة معدل التضخم لصدمة الإنفاق الحكومي:

من جهة أخرى، ستولد صدمة في الإنفاق الحكومي نوعا من الضغوط التضخمية في بداية الصدمة، مقدرة بحوالي 8.96% عند الفترة الثانية، ثم يليها تأثير سلبي على مدار خمس فترات ليعود الإنفاق الحكومي في المدى البعيد لتغذية الضغوط التضخمية، إذ سيصل إلى حدود 16.38% كحد أقصى في الفترة العاشرة، ويمكن تفسير ذلك بما يطلق عليه أثر المزاحمة **Crowding in-out** الناتج عن التوسع في السياسة المالية مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص، بسبب مزاحمة الإنفاق الحكومي لاستثمارات القطاع الخاص مما يؤدي بدوره إلى تراجع الإنتاج و بالتالي حدوث فجوات تضخمية.

1-1-5- استجابة معدل التضخم لصدمة سعر الصرف:

نلاحظ أن أي تغيير في سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيير إيجابي في معدل التضخم بدءاً من السنة الثانية حيث يكون له أثر إيجابي ضئيل في حدود 5.80% كحد أقصى ليعود للانخفاض الإيجابي مرة أخرى إلى غاية السنة الرابعة ثم يليها تأثير سلبي بدءاً من السنة الخامسة بنسبة - 12.40%، ثم يزداد التأثير السلبي ليصل إلى نسبة -15.51%، مما يعكس الاستجابة المعنوية لمؤشر أسعار الاستهلاك في المدى المتوسط و البعيد لأي صدمة مفاجئة في سعر الصرف.

1-2- تحليل تجزئة التباين:

يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى، فهو يوضح نسبة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير و التي تعود إلى صدماته الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام.

الجدول 3-10: تجزئة التباين

Variance Decomposition of LNINF						
Period	S.E.	LNINF	LNPIB	LNM2	LNTCH	LNDEPG
1	0.632662	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.713441	83.43641	3.260214	11.06508	0.661373	1.576923
3	0.777772	77.69261	10.07698	10.03162	0.684488	1.514301
4	0.863316	65.03076	11.45444	21.50328	0.602690	1.408828
5	0.949390	53.83663	12.95480	29.77460	2.205081	1.228889
6	1.010934	47.82283	12.89237	31.46323	4.349234	3.472343
7	1.043929	44.89983	12.26251	31.45930	7.935768	3.442583
8	1.056587	43.93606	11.98937	31.01649	9.636684	3.421405
9	1.072638	42.67146	11.78744	30.53172	11.24246	3.766909
10	1.107204	41.44821	11.58413	28.72767	12.51458	5.725411

Cholesky Ordering: LNINF LNPIB LNM2 LNTCH LNDEPG

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews7.1

نتائج تحليل تجزئة التباين موضحة في الجدول و هي تبين نسبة تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم المفسرة من قبل صدماته الخاصة و الصدمات في المتغيرات المستقلة للنموذج ، تحليل تجزئة التباين أعلاه يغطي فترة 10 سنوات من أجل التأكد من الآثار عندما يُسمح للمتغيرات بأن تؤثر على معدل التضخم لفترة أطول نسبياً.

ففي المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن حوالي 83% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم ترجع إلى صدماته الخاصة، في حين أن مجموع المتغيرات المفسرة تساهم بحوالي 17% في تفسير تباين خطأ التنبؤ، حيث أن الكتلة النقدية تساهم بأعلى نسبة فيها تقدر ب: 11% .

أما في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) فإن معدل التضخم يساهم بحوالي 54% في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به، في حين يقدر مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة بحوالي 46% حيث ترتفع مساهمة الكتلة النقدية بدرجة كبيرة إلى حوالي 30% كما ترتفع مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 13% ، كما تبقى مساهمة سعر الصرف و الإنفاق الحكومي في تفسير تباين خطأ التنبؤ ضئيلة تقدر على التوالي ب: 2.2% و 1.22% .

بينما في المدى الطويل (خلال السنة العاشرة القادمة)، تتراجع مساهمة معدل التضخم في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به إلى حوالي 41.5% ،في حين يبلغ مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة حوالي 58.5% حيث ترتفع نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير تباين خطأ التنبؤ للتضخم في المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير و المتوسط ،في حين تبقى مساهمة الكتلة النقدية هي الأكبر . لقد جاءت نتائج تحليل تفكيك التباين مؤكدة ومدعمة لنتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية، و متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث يتضح جلياً من خلال هذا التحليل القدرة النسبية لصدمات المتغيرات الاقتصادية الكلية المفسرة المعنية بالدراسة في تفسير التقلبات الظرفية التي يشهدها التضخم حيث أن الصدمات في المتغيرات المفسرة واصلت تفسير نسبة مهمة من تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم.

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

كما أنه جدير بالملاحظة أن صدمات متغير العرض النقدي هو أكثر المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيراً في التضخم على المديين المتوسط و البعيد، و هو ما يتوافق مع النظرية الكمية ، ثم يليه بعد ذلك في التأثير متغير إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، أما صدمات سعر الصرف فلها تأثير معنوي على المدى البعيد.

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل إجراء دراسة قياسية عبر محاولة تقدير و اختبار أثر صدمات متغيرات الدراسة المختارة على سلوك التضخم خلال الفترة 1970-2012 ، ولقد حاولنا - في سبيل بلوغ هذا المسعى - الالتزام قدر الإمكان بمنهجية القياس الاقتصادي عموماً، ومنهجية النمذجة غير الهيكلية على وجه الخصوص، من خلال الاستعانة باختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، إضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين، للكشف عن شبكة العلاقات السائدة بين هذه المتغيرات، واختبار التأثيرات المتبادلة فيما بينها، حيث نجد في هذا الصدد أن الطابع الديناميكي للنموذج المستخدم يسمح بتوضيح أفضل لهذه العلاقات بحكم ديناميكية أغلب العلاقات الاقتصادية وتطورها مع الزمن.

و قد أسفرت نتائج التحليل الاقتصادي القياسي عن درجة كبيرة من التشابك والتداخل بين المتغيرات المدروسة، كما كشفت عن التأثير المعنوي الذي تمارسه صدمات بعض متغيرات الدراسة على التضخم ، إذ أن اختبارات السببية - حسب مفهوم Granger - أظهرت أن متغيرة سعر الصرف تساهم مساهمةً معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمتغير التضخم (مما يعني أن تغيرات سعر الصرف تسبق التغيرات التي تحدث في متغير التضخم) ، كما أن نتائج محاكاة الصدمات وتحليل دوال الاستجابة الدفعية بينت أن متغير التضخم يستجيب استجابة معنوية - إحصائياً - لصدمات كل من هذه المتغيرات المفسرة إضافةً إلى ذلك نجد أن نتائج تحليل تفكيك تباين خطأ التنبؤ كشفت هي الأخرى عن مساهمة معتبرة لصدمات متغيرات الدراسة في تفسير التغيرات و التقلبات الظرفية - على المدى القصير والبعيد - التي تحدث في التضخم .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية الأساسية التي تعاني منها كافة الدول، مما جعله يأخذ حيزاً كبيراً من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجته. من هذا المنطلق، حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة التضخم خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر وعبر انتقالها من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصادي حر قد اعتمدت إصلاحات اقتصادية جوهرية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي غيرت من خلالها هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى التضخم. إن الهدف من وراء هذا البحث المتواضع قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2012.

و للإمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة حاولنا تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول :

فكان الفصل الأول نظري بحت ، حيث تم التطرق فيه للجانب النظري لظاهرة التضخم حيث تم توضيح مفهوم التضخم و مختلف تعريفاته، بالإضافة لأنواعه و أسبابه، والآثار المترتبة عنه، ليتم الانتقال بعد ذلك إلى تحليل التضخم في المدارس الاقتصادية المختلفة ، و التي تبين أنها في العموم، ترى أن التضخم يتراوح بين الأسباب النقدية و الأسباب الهيكلية، حيث تم توضيح رأي كل من المدرسة الكلاسيكية بشقيها التقليدي و الحديث و المدرسة الكينزية ، حيث اختلفت وجهات النظر في تفسير هذه الظاهرة ، فقد اعتبرت النظرية الكمية أن ارتفاع الأسعار هو نتيجة لزيادة كمية النقود، وهذا بافتراض التلقائية في حدوث التوازن ، بالإضافة إلى ثبات سرعة دوران هذه الأخيرة ، وثبات الحجم الحقيقي للإنتاج، أما كينز فقد انتقد النظرية السابقة ووجد أن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً ضئيلاً، لأن جزءاً كبيراً منها تمتصه أساساً الزيادة في العمالة والإنتاج ، ويزداد هذا

الارتفاع كلما اقترب من مستوى التشغيل الكامل ، وبعد ذلك جاء النقاد بزعامة فريدمان Friedman الذي اعتبر التضخم ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، فزيادة كمية النقود هي من العوامل الهامة المحددة للتضخم، ولكن الزيادة في الأجور الاسمية ومعدلات التضخم الماضية تؤثر أيضا على التضخم، حيث يرى في تفسيره للتضخم بأنه يحدث نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار ، في حين قد خلص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن التضخم مشكلة تتصل بجانب العرض أكثر من اتصالها بجانب الطلب، وأنها ظاهرة تصاحب عملية التنمية الاقتصادية لما تحدثه من تغيرات اقتصادية.

أما **الفصل الثاني** فتطرقنا فيه إلى دراسة واقع التضخم في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق، مع محاولتنا إسقاط ما تطرقنا له في الفصل الأول من تحليلات نظرية حول ظاهرة التضخم على حالة الاقتصاد الجزائري ، والبحث في تفسير الضغوط التضخمية من خلال التفاعلات المتبادلة للتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية مع محاولة اقتفاء آثار هذه المتغيرات على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني .و لقد ركزنا في هذا الفصل بالخصوص على أهم المتغيرات الكلية التي لها تأثير على جانب الطلب الكلي كالتوسع في الإنفاق الكلي و العرض النقدي، أو التي لها تأثير على جانب العرض الكلي كالناتج المحلي الاجمالي ، أو ما له علاقة بالتضخم المستورد كسعر الصرف و الواردات من السلع و الخدمات.

أما الفصل الثالث فقد كان مخصصا في جزءه الأول للتعرض إلى البناء النظري لنماذج أشعة الانحدار الذاتي، حيث تناولنا فيه أهم الخطوات والمراحل المتبعة في استخدام هذه النماذج ، مستعرضين مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية، ومختلف أدوات التقدير والاختبار

في إطار منهجية تقنية VAR ، إضافةً إلى أهم أدوات التحليل التي تنفرد بها هذه التقنية، متمثلة في اختبارات السببية -حسب مفهوم -"Granger" وكذا تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتقنيك التباين، حيث تشكل هذه الأدوات نظاماً متكاملًا يساعد الباحث على اكتشاف وتقصي شبكة العلاقات السائدة بين نظام المتغيرات المدروسة.

أما عن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فيمكن عرضها على مستويين كما يلي:

● على المستوى النظري:

- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للتضخم أن هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة التضخم، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى درجة التعقيد و الديناميكية التي تتميز به في الغالب المتغيرات الاقتصادية الكلية و التشابك الكبير فيما بينها.

هذا الاختلاف بين مختلف المدارس الفكرية فيما يتعلق بتحديد أسباب التضخم أنتج نوع آخر من الإختلاف في التوجهات وهو فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكفيلة بعلاج مشكلة التضخم.

- وجدنا أنه من خلال استقراء أغلب النظريات المفسرة لظاهرة التضخم أن هذا الأخير يعبر عن حالة خلل في الاقتصاد ناتجة بالأساس عن عدم التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي سواء رجع ذلك الخلل إلى نتيجة تحقق مرحلة التشغيل الكامل بالنسبة للإقتصادات المتقدمة أو نتيجة جمود و عدم مرونة و تخلف القطاعات الانتاجية بالنسبة للإقتصادات الناشئة .

- تعرض الاقتصاد الجزائري إلى هزات داخلية وخارجية وإختلالات هيكلية في بنيانه، خصوصاً بعد أزمة 1986، أسهمت في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، وأدت إلى ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أعلى مستوى له خلال الفترة 1990-1996،

الفصل الثالث :الدراسة القياسية لأثر المتغيرات الاقتصادية على التضخم

مما أدى إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية صاحبها تدهور شديد في مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع الجزائري بسبب تدهور القدرة الشرائية.

- إن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الجزائري وارتفاع معدلات نموها السنوية عن معدلات النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي أسهمت في تغذية الضغوط التضخمية؛ ففي الفترات التي سجلت فيها الجزائر عجزا في الموازنة العامة (1986-1989) و (1992-1995) اعتمدت الحكومة في تمويله من مصادر تضخمية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، واعتماد السلطات النقدية في تغطية القروض المقدمة للحكومة عن طريق الإصدارات النقدية الجديدة؛ أما الفترات التي سجلت فيها الجزائر فائضا كبيرا في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع عائدات النفط بداية من سنة 2000؛ فقد انجر عنه توسع نقدي قوي وهو ما يبرر مرحلة تتميز بفائض هيكلي في السيولة يؤدي إلى تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار.

- معاناة الاقتصاد الجزائري من انخفاض نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج الزراعي و الصناعي خارج النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من حجم الاستثمارات الكبيرة المنفذة في تلك القطاعات، مما ترتب عليه عدم تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري وتعرّض هذا الأخير للتضخم المستورد.

- مساهمة الزيادة في حجم الواردات في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري، نظراً لاعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات المتزايدة لسكان من السلع والخدمات، وفي نفس الوقت اعتماد اهاز الإنتاج المحلي على استيراد نحو 50% من مدخلات الإنتاج، مما جعل الاقتصاد الوطني شديد التأثر بالتغيرات في مستويات الأسعار العالمية، نظراً للدور الذي تمارسه الواردات في نقل الزيادة في مستويات الأسعار من السوق الدولية إلى الاقتصاد الوطني.

- ساهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية بعد الاصلاح الهيكلي في استقرار معدلات التضخم والحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من

التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة ، وقيام السلطات الحكومية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتجنب التمويل من مصادر تضخمية، هذه الاجراءات كان لها أثر إيجابي على استقرار معدلات التضخم خصوصا بعد سنوات التسعينات.

- أوضحت الدراسة فشل السياسات الاقتصادية المتبعة في علاج الإختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في حجم الواردات، نظراً لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي وعجزه عن مقابلة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، مما ترتب عليه لجوء السلطات الحكومية إلى التوسع في عملية الاستيراد من العالم الخارجي لمقابلة جزء من إجمالي فائض الطلب المحلي، بالإضافة إلى اعتماد جهاز الإنتاج المحلي على استيراد جزء كبير من مدخلات الإنتاج من العالم الخارجي.

- تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة 1970-2012 بنمو الإنفاق العام و ارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة، و ارتباط ذلك بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر أثناء هذه الفترة، ومن الملاحظ أيضا أن نسبة نفقات التسيير أكبر من نسبة نفقات التجهيز خلال كل المرحلة مما ساهم في زيادة الطلب الكلي و زيادة التوترات التضخمية.

• على المستوى التطبيقي:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية(الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الاسمي، عرض النقود) على التضخم في الجزائر باستخدام بيانات مجمعة خلال الفترة من 1970-2012، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي و اختبار تحليل التباين ودالة الاستجابة الفورية من أجل تحديد مدى تأثير صدمات هذه المتغيرات الاقتصادية الداخلية على مستوى التضخم .

و من أهم النتائج التي تم الوصول إليها في هذه الدراسة ما يلي:

-تبين أن متغيرات الدراسة كلها مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الرتبة وهي الرتبة الأولى كما أوضحت نتائج إختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين هذه المتغيرات و أنها لا تبعد عن بعضها البعض كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها.

- تبين لنا بعد تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ VECM أن قيمة معلمة النموذج الخاصة بمعادلة التكامل الأولى للمدى الطويل هي ذات معنوية إحصائية ، كما نلاحظ من وجود متغيرين مفسرين للتضخم في المدى الطويل هما: سعر الصرف و الانفاق الحكومي و أن إشارة المعلمة الخاصة بسعر الصرف سالبة (-1.877) و إشارة معلمة الانفاق الحكومي موجبة ($+1.502$) أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و التضخم، و علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و

التضخم و هو ما يتوافق مع الفرضيتين الثالثة و الرابعة ،و تؤيده كذلك العديد من الدراسات التطبيقية

كالدراسة التطبيقية لكل من ¹ Gerlach & Smets(1995) و Britton & Whitley

²(1997)الذين توصلوا إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و التضخم.

- نجد أن المعادلة الناتجة عن علاقة التكامل الأولى في النموذج VECM لم تجعل للعرض النقدي

تأثير في المدى الطويل على مستوى التضخم ،و هذا مخالف لرأي أصحاب المدرسة النقدية الذين

يروون أن أهم مسببات التضخم هو عرض النقود (Barro, 1987) و (Branson, 1989) كما أن

النقديين يروون أن التوقعات لبعض المتغيرات الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في حدوث التضخم في

المدى القصير أكثر من عرض النقود . بمعنى أن التغير في عرض النقود يرتبط بعامل التضخم في

¹ - GERLACH Stefan & SMETS Frank, The monetary transmission mechanism: evidence from the G7 countries, Bank for International Settlement (BIS), Avril 1995, p.37-38.

² - BRITTON Erik & WHITLEY John, Comparing the monetary transmission mechanism in France, Germany and the United Kingdom: some issues and results, Bank of England Conjunctural Assessment and Projections Division, 1997, p157-161.

المدى الطويل أكثر من ارتباطه بعامل التضخم في المدى القصير كما أشار إلى ذلك فريدمان (Friedman, 1968).

- معادلة التكامل للتضخم في النموذج VECM لم تعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ضمن المتغيرات المؤثرة على التضخم في المدى البعيد، وذلك يعود في نظرنا إلى أن هيكل الناتج المحلي في الجزائر زائف و هذا لإعتماد الإقتصاد الوطني على المحروقات كعامل رئيسي في تكوين الناتج المحلي، من حيث إعماده على الريع البترولي كمرتكز شبه وحيد للإقتصاد.

- كما بينت الدراسة أيضا وجود علاقة سببية معنوية بمفهوم Granger أحادية الاتجاه بين سعر الصرف و التضخم مما يدعم صحة الفرضية الرابعة للدراسة، إلا أنه و حسب إختبار سببية غرانجر لا توجد علاقات سببية بين متغيرات الدراسة الأخرى و التضخم رغم وجود علاقة تكامل متزامن بينهم ، فمثلا العرض النقدي ليس له علاقة تأثير سببي اتجاه التضخم و هو ما يخالف توقعات النظرية الكمية وقد ترجع هذه النتيجة إلى ضعف الطريقة المستعملة في إختبار سببية غرانجر .

- أظهر أسلوب تحليل التباين أن كافة متغيرات الدراسة تساهم في تفسير مكونات التضخم في المدى الطويل، حيث يبلغ مجموع مساهمات المتغيرات المفسرة حوالي 58.5% في المدى الطويل، في حين تبقى مساهمة الكتلة النقدية هي الأكبر بأكثر من 28% ثم يليها سعر الصرف بـ12.5%، بينما تمثل مساهمة معدل التضخم في تفسير تباين خطأ التنبؤ الخاص به إلى حوالي 41.5% ، مما يدل على أهمية قيم الفترات السابقة للتضخم في التأثير على مستوى التضخم للفترة الحالية.

- أما تقديرات دوال الاستجابة الدفعية تدل على أن التضخم لديه استجابة أكثر في المدى الطويل للخدمات الهيكلية لكل من سعر الصرف و الانفاق الحكومي، حيث يصل تأثير سعر الصرف و الانفاق الحكومي إلى نسبة -15.51% و 16.38% في المدى الطويل، مما يعكس الاستجابة

المعنوية لمؤشر أسعار الاستهلاك في المدى البعيد لأي صدمة مفاجئة في سعر الصرف و الإنفاق الحكومي وهما المتغيران اللذان أثبت النموذج VECM تأثيرهما على التضخم في المدى الطويل. و كخلاصة لما سبق، فإن النتائج المحصل عليها توحى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تضخم مستورد بشكل أساسي، و ظهور التضخم المستورد كعامل أساسي في التضخم هو أمر عادي في إقتصاد لا يحقق إكتفاء ذاتي حتى في مشتقات البترول الذي يعتبر أساس الصناعات في البلاد. إن التضخم المحلي يتأثر بشكل كبير بالتضخم المستورد و ذلك بسبب تعاضم الإستيراد الجزائري لمختلف المنتجات و الحاجات الوطنية من مواد غذائية و سلع استهلاكية و تموينية و تجهيزية.

التوصيات :

ضرورة إنتهاج سلطة النقد الجزائرية لسياسة إستقرار سعر الصرف كعامل مهم لمحاربة التضخم الذي ما يكاد يستفحل في الإقتصاد الجزائري بسبب القيام برفع سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار)، حيث تتم هذه العملية في بعض الحالات بشكل مفاجئ مما ينقص من مصداقية السلطة النقدية في إتباع سياسة إستقرار سعر الصرف وبالتالي يزيد من حدة التوقعات التضخمية.

- ضرورة تبني سياسة تجارية حذرة تهدف إلى الحد من الاستيراد على حساب المنتج المحلي؛

- إعادة توجيه الإنفاق العام إلى المجالات التي تساهم في زيادة معدل الإنتاجية و تمكن من تحسين

كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة لمختلف القطاعات، وتشجيع الاستثمار عن طريق

تحسين مناخ الأعمال و خلق بيئة تنافسية و تسهيل عملية نقل التكنولوجيا، إلى جانب الاهتمام

بالعنصر البشري الذي يبقى هو أساس العملية التنموية؛

- تشجيع القطاعات الإنتاجية، و على رأسها القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة

التضخم في معظم الاقتصادات النامية، و كذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و

خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء و ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج

الوطني و تنويعه من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني و خلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب المتزايد للأعوان الاقتصاديين.

- إخضاع الزيادات في الأجور إلى شرط الزيادة في الإنتاجية، وتوزيع المداخيل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم؛
-التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع و الخدمات.
-تشجيع أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية
والمساهمة في التنمية.

-معالجة بعض الاختلالات الهيكلية المسجلة في الأسواق المحلية، كالمشاكل المتعلقة بالتوزيع، التخزين، المضاربة، السوق السوداء و غيرها.

- تعميق استخدام مثل هذه الأساليب الاحصائية في الحقول الاقتصادية و النقدية و المالية لدراسة تأثير هذه المتغيرات مع متغيرات أخرى لها تأثير مباشر و غير مباشر على معدلات التضخم في الجزائر.

آفاق الدراسة:

كانت هذه الدراسة لبنة إضافية في مجال البحث العلمي، حيث تم فيها محاولة لمعالجة موضوع محددات التضخم في الجزائر و أوضحت الدراسة أن التضخم في الجزائر يتأثر بمحددات واضحة تتركز في إرتباط كبير بين التضخم الوطني و التضخم المستورد و أسعار الصرف، و لهذا و من خلال الدراسة يتضح أنه من الضروري التركيز على النقاط التالية في مجالات البحث المستقبلية:

1- دور سياسات سعر الصرف في الحد من التضخم في الجزائر؛

2- توسيع البحث في اختبار آثار أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر ؛

3- دراسة أثر سعر الصرف ومؤشر أسعار الواردات على التضخم في الجزائر.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق 1: الأشكال البيانية لدالة الارتباط الذاتي للسلاسل LNINIF، LNTCH، LNDEPG، LNPIB، LNM2

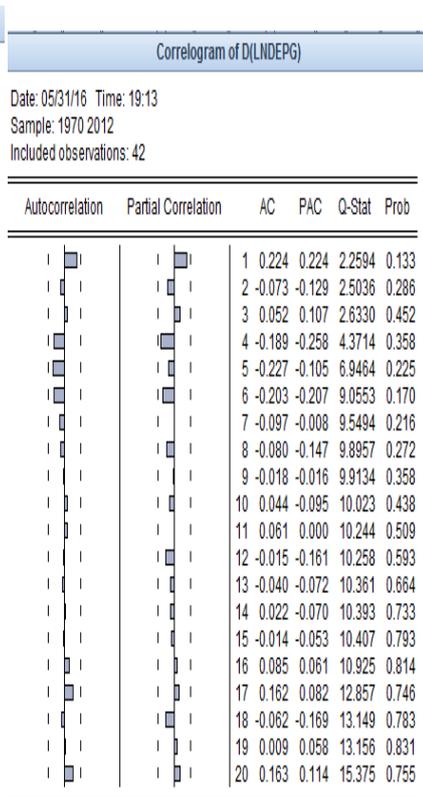
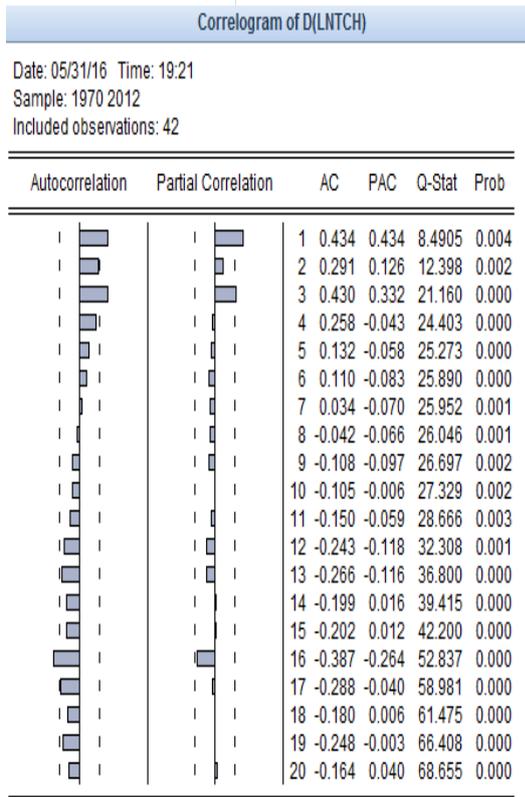
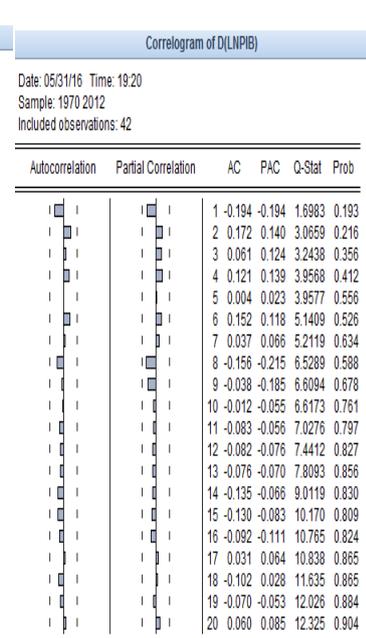
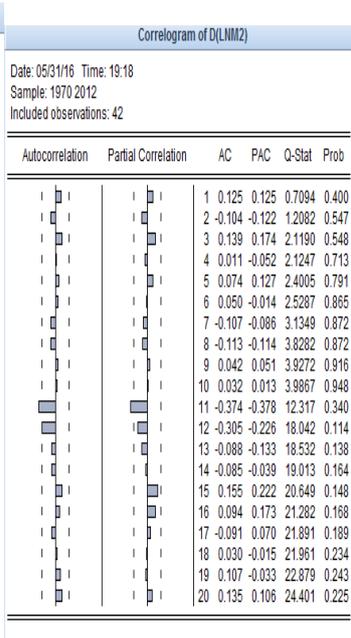
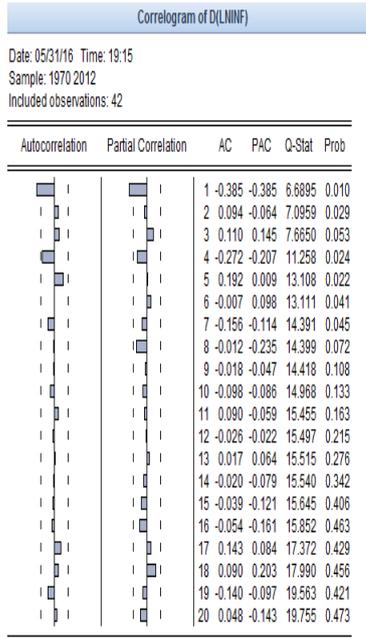
LEVEL

Correlogram of LNPIB						Correlogram of LNM2						Correlogram of LNTCH					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
Date: 05/31/16 Time: 19:19 Sample: 1970 2012 Included observations: 43						Date: 05/31/16 Time: 19:17 Sample: 1970 2012 Included observations: 43						Date: 05/31/16 Time: 19:20 Sample: 1970 2012 Included observations: 43					
1	0.909	0.909	38.077	0.000		1	0.928	0.928	39.705	0.000		1	0.965	0.965	42.935	0.000	
2	0.801	-0.145	68.380	0.000		2	0.853	-0.061	74.077	0.000		2	0.924	-0.119	83.213	0.000	
3	0.716	0.081	93.180	0.000		3	0.781	-0.018	103.62	0.000		3	0.874	-0.138	120.15	0.000	
4	0.631	-0.075	112.93	0.000		4	0.711	-0.030	128.71	0.000		4	0.814	-0.157	153.01	0.000	
5	0.548	-0.021	128.22	0.000		5	0.638	-0.062	149.43	0.000		5	0.751	-0.040	181.75	0.000	
6	0.466	-0.053	139.59	0.000		6	0.567	-0.023	166.26	0.000		6	0.681	-0.115	206.04	0.000	
7	0.390	-0.023	147.75	0.000		7	0.500	-0.020	179.71	0.000		7	0.607	-0.081	225.86	0.000	
8	0.314	-0.053	153.21	0.000		8	0.436	-0.029	190.21	0.000		8	0.529	-0.081	241.34	0.000	
9	0.252	0.027	156.83	0.000		9	0.374	-0.024	198.16	0.000		9	0.448	-0.068	252.78	0.000	
10	0.198	-0.019	159.14	0.000		10	0.312	-0.043	203.88	0.000		10	0.363	-0.101	260.51	0.000	
11	0.148	-0.019	160.46	0.000		11	0.252	-0.040	207.71	0.000		11	0.275	-0.087	265.10	0.000	
12	0.103	-0.013	161.12	0.000		12	0.193	-0.033	210.04	0.000		12	0.189	-0.032	267.33	0.000	
13	0.067	0.007	161.41	0.000		13	0.140	-0.015	211.29	0.000		13	0.104	-0.037	268.03	0.000	
14	0.036	-0.012	161.50	0.000		14	0.088	-0.033	211.81	0.000		14	0.023	-0.020	268.06	0.000	
15	0.014	0.017	161.51	0.000		15	0.038	-0.036	211.91	0.000		15	-0.056	-0.044	268.28	0.000	
16	-0.001	0.008	161.51	0.000		16	-0.006	-0.003	211.91	0.000		16	-0.135	-0.095	269.58	0.000	
17	-0.017	-0.025	161.53	0.000		17	-0.050	-0.053	212.10	0.000		17	-0.212	-0.082	272.92	0.000	
18	-0.033	-0.020	161.61	0.000		18	-0.093	-0.035	212.77	0.000		18	-0.285	-0.045	279.19	0.000	
19	-0.049	-0.024	161.80	0.000		19	-0.134	-0.043	214.22	0.000		19	-0.348	0.043	288.95	0.000	
20	-0.062	-0.013	162.13	0.000		20	-0.176	-0.053	216.83	0.000		20	-0.397	0.108	302.22	0.000	

Correlogram of LNINIF					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
Date: 05/31/16 Time: 19:14 Sample: 1970 2012 Included observations: 43					
1	0.650	0.650	19.486	0.000	
2	0.569	0.252	34.747	0.000	
3	0.426	-0.026	43.541	0.000	
4	0.210	-0.248	45.726	0.000	
5	0.175	0.076	47.280	0.000	
6	0.019	-0.108	47.298	0.000	
7	-0.127	-0.205	48.171	0.000	
8	-0.158	-0.007	49.553	0.000	
9	-0.186	0.111	51.512	0.000	
10	-0.204	-0.050	53.957	0.000	
11	-0.146	0.023	55.245	0.000	
12	-0.155	-0.012	56.749	0.000	
13	-0.130	-0.027	57.845	0.000	
14	-0.136	-0.143	59.080	0.000	
15	-0.131	-0.013	60.260	0.000	
16	-0.097	0.040	60.933	0.000	
17	-0.035	0.102	61.023	0.000	
18	-0.081	-0.165	61.534	0.000	
19	-0.193	-0.312	64.527	0.000	
20	-0.200	-0.011	67.905	0.000	

Correlogram of LNDEPG					
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
Date: 05/31/16 Time: 19:12 Sample: 1970 2012 Included observations: 43					
1	0.926	0.926	39.497	0.000	
2	0.852	-0.038	73.742	0.000	
3	0.780	-0.025	103.16	0.000	
4	0.707	-0.050	127.94	0.000	
5	0.634	-0.035	148.43	0.000	
6	0.570	0.012	165.43	0.000	
7	0.507	-0.035	179.25	0.000	
8	0.447	-0.018	190.29	0.000	
9	0.387	-0.042	198.82	0.000	
10	0.327	-0.044	205.10	0.000	
11	0.269	-0.032	209.47	0.000	
12	0.214	-0.020	212.32	0.000	
13	0.162	-0.027	214.01	0.000	
14	0.112	-0.026	214.85	0.000	
15	0.061	-0.054	215.11	0.000	
16	0.009	-0.061	215.11	0.000	
17	-0.045	-0.061	215.26	0.000	
18	-0.104	-0.095	216.11	0.000	
19	-0.160	-0.032	218.16	0.000	
20	-0.215	-0.069	222.05	0.000	

1st Difference



الملحق 2: اختبار Fuller–Dickey الموسع لجذر الوحدة للسلاسل LNTCH ، LNINF ، LNDEPG، LNPIB ، LNM2

Level

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.577961	0.4608
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.902906	0.0535
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTCH

Null Hypothesis: LNTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.245427	0.4524
Test critical values:		
1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNINF

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.011127	0.1414
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTCH

Null Hypothesis: LNTCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.254868	0.9442
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTCH

Null Hypothesis: LNTCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.447916	0.8910
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNM2		
Null Hypothesis: LNM2 has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.671650	0.9976
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNM2		
Null Hypothesis: LNM2 has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.884924	0.6445
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNPIB		
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.902461	0.0045
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNPIB		
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.546523	0.3055
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNDEPG		
Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.977334	0.7527
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNPIB		
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	5.185697	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNDEPG			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNDEPG		
Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.571065	0.0457	Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.815351	0.9984
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-4.211868		1% level	-2.622585	
5% level	-3.529758		5% level	-1.949097	
10% level	-3.196411		10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

1st difference

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNINF)			Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNINF)		
Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)			Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.315355	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.419030	0.0000
Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-4.198503		1% level	-3.600987	
5% level	-3.523623		5% level	-2.935001	
10% level	-3.192902		10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTCH)		
Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.890316	0.0215
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNINF)		
Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.532213	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTCH)		
Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.936838	0.0041
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTCH)		
Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.498012	0.0009
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNPIB)		
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.902440	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNPIB)		
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.946658	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNM2)		
Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.038497	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNPIB)		
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.119832	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNM2)		
Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.590743	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNM2)		
Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.653605	0.0922
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNDEPG)		
Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.959523	0.0013
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNDEPG)		
Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.964420	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNDEPG)

Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.572792	0.0114
Test critical values: 1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق 3: اختبار Perron-Phillips لجذر الوحدة للسلاسل LNINF ، LNDEPG، LNPIB ، LNM2 ، LNTCH

Level

Phillips-Perron Unit Root Test on LNINF			Phillips-Perron Unit Root Test on LNINF		
Null Hypothesis: LNINF has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LNINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.923321	0.0511	Phillips-Perron test statistic	-3.016405	0.1400
Test critical values: 1% level	-3.596616		Test critical values: 1% level	-4.192337	
5% level	-2.933158		5% level	-3.520787	
10% level	-2.604867		10% level	-3.191277	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Phillips-Perron Unit Root Test on LNTCH			Phillips-Perron Unit Root Test on LNINF		
Null Hypothesis: LNTCH has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			Null Hypothesis: LNINF has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.372029	0.9047	Phillips-Perron test statistic	-0.836174	0.3477
Test critical values: 1% level	-3.596616		Test critical values: 1% level	-2.621185	
5% level	-2.933158		5% level	-1.948886	
10% level	-2.604867		10% level	-1.611932	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on LNM2			
Null Hypothesis: LNM2 has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.654465	0.4465
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on LNM2			
Null Hypothesis: LNM2 has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.935072	0.6186
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on LNPIB			
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.008692	0.5798
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on LNM2			
Null Hypothesis: LNM2 has a unit root			
Exogenous: None			
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.077444	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on LNPIB			
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root			
Exogenous: None			
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.569597	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Unit Root Test on LNPIB			
Null Hypothesis: LNPIB has a unit root			
Exogenous: Constant			
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.666519	0.4405
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002134
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001549

Phillips-Perron Unit Root Test on LNDEPG		
Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.927679	0.7695
Test critical values:		
1% level	-3.596616	
5% level	-2.933158	
10% level	-2.604867	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on LNDEPG		
Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.434954	0.3573
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on LNTCH		
Null Hypothesis: LNTCH has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.833612	0.6704
Test critical values:		
1% level	-4.192337	
5% level	-3.520787	
10% level	-3.191277	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on LNDEPG		
Null Hypothesis: LNDEPG has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.499642	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on LNTCH		
Null Hypothesis: LNTCH has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.328600	0.9513
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

1st difference

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNINF)				Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNTCH)			
Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root				Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root			
Exogenous: None				Exogenous: None			
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.576281	0.0000	Phillips-Perron test statistic		-3.604832	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.622585		Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097			5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824			10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			
Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNM2)				Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNM2)			
Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root				Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root			
Exogenous: Constant				Exogenous: Constant, Linear Trend			
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.598993	0.0000	Phillips-Perron test statistic		-6.044523	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.600987		Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-2.935001			5% level	-3.523623	
	10% level	-2.605836			10% level	-3.192902	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			
Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNPIB)				Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNM2)			
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root				Null Hypothesis: D(LNM2) has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend				Exogenous: None			
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel			
		Adj. t-Stat	Prob.*			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.652387	0.0000	Phillips-Perron test statistic		-1.465111	0.1316
Test critical values:	1% level	-4.198503		Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-3.523623			5% level	-1.949097	
	10% level	-3.192902			10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				*Mackinnon (1996) one-sided p-values.			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNTCH)		
Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.059576	0.0029
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNTCH)		
Null Hypothesis: D(LNTCH) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.027363	0.0154
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNPIB)		
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.697288	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNPIB)		
Null Hypothesis: D(LNPIB) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.170863	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNDEPG)		
Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.983125	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.600987	
5% level	-2.935001	
10% level	-2.605836	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNDEPG)		
Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.959523	0.0013
Test critical values:		
1% level	-4.198503	
5% level	-3.523623	
10% level	-3.192902	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LNDEPG)		
Null Hypothesis: D(LNDEPG) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.374352	0.0187
Test critical values:		
1% level	-2.622585	
5% level	-1.949097	
10% level	-1.611824	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

الملحق 4: اختبار KPSS لجذر الوحدة للسلسلة LNM2

1st Difference

KPSS Unit Root Test on D(LNM2)		KPSS Unit Root Test on D(LNM2)	
Null Hypothesis: D(LNM2) is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		Null Hypothesis: D(LNM2) is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
LM-Stat.		LM-Stat.	
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.256400	Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.074668
Asymptotic critical values*:		Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000	1% level	0.216000
5% level	0.463000	5% level	0.146000
10% level	0.347000	10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	

الملحق 5: اختبار سببية Granger لتحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية و التضخم.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/03/16 Time: 12:10
Sample: 1970 2012
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNMF2 does not Granger Cause LNINF LNINF does not Granger Cause LNMF2	41	0.58467 1.39875	0.5625 0.2600
LNDEPG does not Granger Cause LNINF LNINF does not Granger Cause LNDEPG	41	1.91122 0.15195	0.1626 0.8596
LNPIB does not Granger Cause LNINF LNINF does not Granger Cause LNPIB	41	0.27467 10.5518	0.7614 0.0002
LNTCH does not Granger Cause LNINF LNINF does not Granger Cause LNTCH	41	3.33845 1.93320	0.0468 0.1594
LNDEPG does not Granger Cause LNM2 LNM2 does not Granger Cause LNDEPG	41	2.26953 1.67528	0.1180 0.2015
LNPIB does not Granger Cause LNM2 LNM2 does not Granger Cause LNPIB	41	2.01543 8.01497	0.1480 0.0013
LNTCH does not Granger Cause LNM2 LNM2 does not Granger Cause LNTCH	41	4.13738 1.20515	0.0241 0.3114
LNPIB does not Granger Cause LNDEPG LNDEPG does not Granger Cause LNPIB	41	0.34147 4.39052	0.7130 0.0197
LNTCH does not Granger Cause LNDEPG LNDEPG does not Granger Cause LNTCH	41	4.19107 1.74152	0.0231 0.1897
LNTCH does not Granger Cause LNPIB LNPIB does not Granger Cause LNTCH	41	8.38838 2.34102	0.0010 0.1107

الملحق 6: اختيار درجة التأخر للعلاقة بين المتغيرات LNINF ،LNTCH ،LNM2،LNPIB ،LNPIB

LNDEPG،

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LNINF LNPIB LNTCH LNM2 LNDEPG
 Exogenous variables: C
 Date: 06/03/16 Time: 19:37
 Sample: 1970 2012
 Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.52245	NA	7.04e-06	2.326123	2.537232	2.402453
1	187.8782	389.9810	2.60e-10	-7.893908	-6.627248*	-7.435924*
2	208.8319	30.38286	3.38e-10	-7.691593	-5.369383	-6.851955
3	243.0415	41.05155*	2.51e-10*	-8.152074*	-4.774315	-6.930783

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق 7: معادلة التكامل المشترك

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 241.4640

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNINF	LNPIB	LNM2	LNTCH	LNDEPG	@TREND(71)
1.000000	-10.08065 (9.18409)	6.526186 (3.78440)	0.128614 (1.31828)	2.396880 (1.29165)	-1.101167 (0.27818)

الملحق 8: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

Vector Error Correction Estimates					
Vector Error Correction Estimates					
Date: 06/04/16 Time: 20:21					
Sample (adjusted): 1974 2012					
Included observations: 39 after adjustments					
Standard errors in () & t-statistics in []					
Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
LNINF(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
LNPIB(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
LNM2(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
LNTCH(-1)	1.877415 (0.71994) [2.60773]	-0.033420 (0.11328) [-0.29503]	-0.339666 (0.24468) [-1.38821]		
LNDEPG(-1)	-1.501965 (0.55971) [-2.68346]	-0.078959 (0.08807) [-0.89659]	-0.569119 (0.19022) [-2.99186]		
C	1.206361	-4.836622	-2.097685		
Error Correction:	D(LNINF)	D(LNPIB)	D(LNM2)	D(LNTCH)	D(LNDEPG)
CointEq1	-0.975216 (0.41046) [-2.37589]	-0.019405 (0.01317) [-1.47390]	0.010670 (0.04034) [0.26452]	0.157473 (0.07443) [2.11560]	0.149766 (0.05646) [2.65247]
CointEq2	-10.33462 (5.16033) [-2.00271]	0.033628 (0.16552) [0.20316]	-0.035143 (0.50711) [-0.06930]	-2.912546 (0.93578) [-3.11242]	-2.174317 (0.70985) [-3.06307]
CointEq3	2.265681 (2.88942) [0.78413]	-0.094647 (0.09268) [-1.02121]	-0.008787 (0.28395) [-0.03095]	1.638450 (0.52397) [3.12698]	1.512152 (0.39747) [3.80448]
D(LNTCH(-3))	1.725598 (1.29429) [1.33324]	0.034596 (0.04152) [0.83333]	0.076352 (0.12719) [0.60030]	0.296798 (0.23471) [1.26454]	0.093849 (0.17804) [0.52712]
D(LNDEPG(-1))	0.266680 (1.99880) [0.13342]	0.073475 (0.06411) [1.14602]	0.208339 (0.19642) [1.06067]	0.433554 (0.36246) [1.19613]	0.502972 (0.27495) [1.82931]
D(LNDEPG(-2))	-0.594976 (1.33354) [-0.44616]	-0.075598 (0.04277) [-1.76736]	-0.018423 (0.13105) [-0.14058]	0.233778 (0.24183) [0.96672]	0.355285 (0.18344) [1.93678]
D(LNDEPG(-3))	0.757452 (1.13635) [0.66656]	0.029825 (0.03645) [0.81824]	0.166407 (0.11167) [1.49016]	0.260631 (0.20607) [1.26478]	0.400417 (0.15632) [2.56159]
C	-0.824947 (0.66602) [-1.23862]	0.028822 (0.02136) [1.34915]	0.164370 (0.06545) [2.51138]	0.162604 (0.12078) [1.34631]	-0.134298 (0.09162) [-1.46586]
R-squared	0.659469	0.701974	0.558085	0.687969	0.782985
Adj. R-squared	0.352991	0.433750	0.160361	0.407141	0.587672
Sum sq. resids	8.005217	0.008236	0.077307	0.263250	0.151479
S.E. equation	0.632662	0.020293	0.062172	0.114728	0.087028
F-statistic	2.151766	2.617121	1.403198	2.449789	4.008873
Log likelihood	-24.46097	109.6854	66.02028	42.12657	52.90341
Akaike AIC	2.228768	-4.650533	-2.411297	-1.185978	-1.738637
Schwarz SC	3.039221	-3.840079	-1.600843	-0.375525	-0.928183
Mean dependent	0.006526	0.033622	0.158323	0.076253	0.168217
S.D. dependent	0.786532	0.026968	0.067850	0.149002	0.135531
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.37E-11			
Determinant resid covariance		1.19E-12			
Log likelihood		258.6446			
Akaike information criterion		-7.622800			
Schwarz criterion		-2.930703			

D(LNINF(-2))	0.425342 (0.31688) [1.34230]	0.000783 (0.01016) [0.07706]	-0.040288 (0.03114) [-1.29379]	-0.069978 (0.05746) [-1.21780]	-0.079409 (0.04359) [-1.82176]
D(LNINF(-3))	0.327764 (0.21217) [1.54484]	-0.002353 (0.00681) [-0.34580]	-0.016406 (0.02085) [-0.78685]	-0.039098 (0.03847) [-1.01621]	-0.036307 (0.02919) [-1.24400]
D(LNPIB(-1))	3.618113 (8.44526) [0.42842]	0.582371 (0.27089) [2.14985]	0.691195 (0.82992) [0.83285]	-0.022854 (1.53148) [-0.01492]	1.171649 (1.16172) [1.00854]
D(LNPIB(-2))	4.595239 (5.17118) [0.88862]	-0.151132 (0.16587) [-0.91115]	0.485031 (0.50817) [0.95446]	-0.229634 (0.93775) [-0.24488]	3.261777 (0.71134) [4.58538]
D(LNPIB(-3))	4.811671 (4.02991) [1.19399]	-0.260414 (0.12926) [-2.01460]	0.653143 (0.39602) [1.64927]	-0.252377 (0.73079) [-0.34535]	2.243719 (0.55435) [4.04748]
D(LNM2(-1))	0.908424 (3.09901) [0.29313]	0.026489 (0.09940) [0.26648]	-0.170572 (0.30454) [-0.56010]	-0.945702 (0.56198) [-1.68281]	-0.318890 (0.42630) [-0.74805]
D(LNM2(-2))	-3.369583 (2.32616) [-1.44856]	-0.060435 (0.07461) [-0.80998]	-0.436967 (0.22859) [-1.91155]	-0.730900 (0.42183) [-1.73269]	-0.672530 (0.31998) [-2.10176]
D(LNM2(-3))	1.463267 (1.98964) [0.73544]	0.034512 (0.06382) [0.54077]	-0.243677 (0.19552) [-1.24629]	0.136129 (0.36080) [0.37729]	-0.390512 (0.27369) [-1.42683]
D(LNTCH(-1))	2.772478 (1.19739) [2.31544]	0.020867 (0.03841) [0.54330]	-0.014147 (0.11767) [-0.12023]	-0.013013 (0.21714) [-0.05993]	0.696410 (0.16471) [4.22806]
D(LNTCH(-2))	1.875849 (1.66196) [1.12870]	-0.121426 (0.05331) [-2.27779]	0.048267 (0.16332) [0.29554]	0.128017 (0.30138) [0.42477]	0.209477 (0.22862) [0.91628]

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

- الجدول رقم : 1-2 تصنيف منتجات سلة المستهلك مع أوزانها الترجيحية حسب سنوات الأساس في الجزائر.....120
- الجدول رقم :2-2:تطور قيم الواردات الخاصة ببند الأغذية للفترة 1974-1989.....121
- الجدول رقم :2-3:تطور مؤشر الأسعار IPC و المعدلات السنوية للتضخم خلال الفترة 1969-1989.....122
- الجدول رقم:2-4:تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1969-1989 125
- جدول رقم:2-5: تطور أنظمة السعر بالنسب المئوية.....134
- الجدول رقم:2-6 تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-1999 138
- جدول رقم: 2-5 :تطور معدلات التضخم وأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1990-2000.....143
- الجدول رقم:2-7:تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2000.....145
- الجدول رقم:2-8: تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام و القيم المضافة حسب القطاع للفترة 1990-2000.....147
- الجدول رقم:2-9: تطور المؤشرات النقدية للفترة (1990 - 2000).....149
- الجدول رقم:2-10:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.....153
- الجدول رقم:2-11 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009.....154
- الجدول رقم:2-12 بعض المؤشرات الاقتصادية الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2012.....156
- الجدول رقم:2-13تطور النفقات العمومية للفترة (2000-2012).....159
- الجدول رقم:2-14 تطور معدلات نمو الناتج المحلي والقيم المضافة حسب القطاع للفترة 2000-2012.....161
- الجدول رقم:2-15: تطور المؤشرات النقدية للفترة (2000 - 2012).....163
- الجدول رقم:3-1: اختبار Fuller-Dickey الموسع لجذر الوحدة ADF.....206
- الجدول رقم:3-2: اختبار Perron-Phillips لجذر الوحدة (PP).....207
- الجدول 3 رقم:-3 : اختبار علاقة السببية لـ Granger.....208
- الجدول رقم:3-4 : نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك بين المتغيرات.....210
- الجدول رقم:3-5 : تقدير معادلة VECM لمعدل التضخم LNINF باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.....214
- الجدول3-6 : السببية القصيرة الأجل215
- الجدول 3 رقم:-7:اختبار عدم ثبات تباين الخطأ216
- الجدول رقم:3-8: اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي217
- الجدول رقم:3-9: دوال الاستجابة.....223
- الجدول 3 رقم:-10: تجزئة التباين.....225

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم 1-1: الدورة الخبيثة للتضخم..... 18
- الشكل رقم 2-1 : تمثيل بياني لأنواع التضخم حسب درجة حدته..... 21
- الشكل رقم 3-1: العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار..... 46
- الشكل رقم 4-1 : توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي..... 48
- الشكل رقم 5-1:العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار..... 53
- الشكل رقم 6-1:الطلب الكلي وتغيرات الأسعار..... 56
- الشكل رقم 7-1: منحني تفسيري لتضخم التكاليف..... 59
- الشكل رقم 8-1 العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم وفق فيليبس..... 59
- الشكل رقم 9-1: منحني تفسيري لتضخم الطلب..... 61
- الشكل رقم 10-1: التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف..... 61
- الشكل رقم 11-1: مسار الاهداف النهائية للسياسة النقدية..... 72
- الشكل رقم 1-2: نسبة أوزان المجموعات المكونة لـ **IPC** حسب سنوات الأساس 1969-1982-1989..... 120
- الشكل رقم 2-2: التطور السنوي للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك 1969-1989..... 122
- الشكل رقم 3-2: التطور السنوي لمعدلات التضخم 1969-1989..... 123
- الشكل رقم 4-2:تطور الكتلة النقدية و مكوناتها للفترة 1969-1989..... 127
- الشكل رقم 2-5: تطور النمو السنوي للكتلة النقدية و معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2000..... 136
- الشكل رقم 2-6: تطور معدلات نمو التضخم ، الصادرات و الواردات للفترة(1990-2000)..... 140
- الشكل رقم: 2-7 تطور واردات و صادرات السلع و الخدمات للفترة 1990-1999..... 144
- الشكل رقم: 2-8 تطور معدلات التضخم و النمو الاقتصادي للفترة 1990-1999..... 147
- الشكل رقم: 2-9:تطور هيكل الواردات للفترة 2000-2012 بالقيم الجارية للعملة الوطنية (مليار دج)..... 157
- الشكل رقم: 2-10:تطور هيكل الواردات للفترة 2000-2012 بالنسب المئوية..... 158
- الشكل رقم: 2-11:تطور معدلات النمو السنوي لنفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2000-2012..... 160
- الشكل رقم: 2-12: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)..... 162
- الشكل رقم: 2-13: تطور الكتلة النقدية و صافي الأصول الأجنبية للفترة 2000-2012..... 164
- الشكل رقم: 2-14: تطور معدلات التضخم للفترة 1970-2012..... 165
- الشكل 3-1: الأشكال البيانية لمتغيرات النموذج..... 203
- الشكل 3-2: بيان الارتباط الذاتي للبواقي باستخدام إحصائية **Ljung-Box**..... 217
- الشكل 3-3 : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي..... 218
- الشكل 3-4 : اختبار استقرارية النموذج (**VECM**)..... 219
- الشكل 3-5 : المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM**)..... 220
- الشكل 3-6 : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (**Squares of CUSUM**)..... 221
- الشكل 3-7: منحنيات دوال الاستجابة..... 222

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان ، 1993.
- البكري أنس، صافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002.
- الوزني خالد، الرفاعي أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، عمان، دار وائل للنشر، 2003 م.
- بلعزوز بن علي،، محيي الطيب، دليلك في الإقتصاد، دار الخلدونية، طبعة الجزائر، 2008.
- بن عصمان محفوظ، مدخل في الإقتصاد الحديث. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- بوشاشي بوعلام، الأمين في الإقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر .
- حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة بأسعار الصرف، جامعة كربلاء، العراق، 2003.
- خالد واصف الوزيني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- صبحي تادرس قريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية 1984.
- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 199.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ورمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004-2005.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " الحديث في الاقتصاد القياسي :بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 .
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
- عبد المنعم فوزي، " المالية العامة و السياسة المالية "، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- عقيل جاسم عبد الله، ، النقود و المصارف، الطبعة الثانية 1999.
- غازي حسين عنابة، التضخم المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000م .
- فريدة بخراز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 200.
- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- محمد بالقاسم حسن بهلول - سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية 1991.
- محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
- مندي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائري، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2009.
- مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.
- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981
- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر .

- هاشم فؤاد، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، القاهرة، دار النهضة العربية، 1974م.
- هيثم الزغبى، حسين أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. درا الفكر، عمان، 2000.
- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، ط1، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.

المذكرات و الرسائل الجامعية:

- زوين إيمان - دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية -دراسة حالة الجزائر--مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير -2010-2011 .
- عياش بولحية - دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2004 - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر 3-السنة الجامعية 2010-2011.
- ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة-دراسة حالة الجزائر-" رسالة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002.
- مسعود درواسي، " (السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي) حالة الجزائر 1990-2006 أطروحة دكتوراه دولة 2005/2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .

المجلات و الملتقيات والمحاضرات:

- بطاهر علي-جامعة الشلف-"سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر" (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد الأول).
- بن عزوز بن علي -محاضرات في النظريات و السياسات النقدية -.
- حياة بن اسماعين، محاضرات في المالية العامة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002
- ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2006/2005.
- سكوت روجر، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين،مجلة التمويل والتنمية،مارس 2010.
- سيدا أوزن، ما هو التضخم، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،مارس2010.
- صالح مفتاح، "السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى". الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر، 2005.
- صالح مفتاح، محاضرات في الاقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002
- عبد القادر سيد أحمد، النفط والتنمية . المثال الجزائري، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد3، 1983.
- عبد الله قوري يحيى - محددات التضخم في الجزائر- مجلة الباحث - عدد 2014/14-
- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن- . منشورات برني، الجزائر، 1994.

التقارير :

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي الرسمي، 1992 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي الرسمي، 1994 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

- بنك الجزائر، "التقرير السنوي : 2008 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر".

- بنك الجزائر، "التقرير السنوي : 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"

- بنك الجزائر، "التقرير السنوي : 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".

- بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 25 أبريل 2001 .

- بيان اجتماع مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على برنامج التنمية الخماسي - 2010 - 2014.

- علي مهرة، الادخار ودوره في التنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1996.

- كريم النشاشيبي وآخرون، (1998) "الجزائر، تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

القوانين و الأوامر :

- الأمر 74-68 مؤرخ في 24 يوليو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 74-77.

- القانون رقم 11-80 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي الأول 1980-1984، الجريدة الرسمية ، العدد 51، الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 1980

- القانون رقم 22-84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي الثاني 1989 - 1985، الجريدة الرسمية، العدد الأول، الصادرة بتاريخ 2 يناير 1985.

- القانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية ، العدد 16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

- BenhalimaAmmour, Monnaie et régulation monétaire. Edition Dahleb, Alger, 1997
- BRITTON Erik& WHITLEY John, Comparing the monetary transmission mechanism in France, Germany and the United Kingdom: some issues and results, Bank of England Conjunctural A
- Cadoret.I- Benjamin.C- Martin.F- Herrard.N- Tanguy.S, "Econométrie appliquée: méthodes, applications et corrigés", De Boek université, 2ème édition, Belgique, 2009
- GOURIEROUX C. et MONFORT A., (1990) "Séries Temporelles et Modèles Dynamiques " Ed.Economica Paris.
- Gregory N. Mankiw ,Macroéconomie , 5eme Edition, 2012,.
- Gregory N.Mankiw-Mark P.Taylor, Principes de l'économie, 2° Edition ; 2011
- H. TEMMAR <<Les explications théorique de l'inflation>> OPU , 1984,.
- HAMID BALI , INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE,

EDITION OPU 1993,

- Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy ; "Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés" ; Éditions De Boeck Université ; Paris ; 2004
- J.L.Dallemagne et J.Valier – Echéec de l’inflation – Maspero-Paris 1972
- , - J.P.Gourlaouen et Y.Perraudeau- « Economie, problèmes monétaires et financières »
- Librairie Vuibert- édition 1987- paris-
- Jean-Louis Besson, Monnaie et finance. OPU, Alger, 1993,
- Lardic.S, Mignon.V" ,Econométrie des séries temporelles macro économique ," Economica, Paris, 2002,
- Louis LAGANACE – "la croissance économique"- Presses universitaires de France- 1^{er} édition 1980-
- M.E.BENISSAD ,<<Essai d’analyse monétaire avec référence à l’ALGERIE>> 3eme edition ,1980,
- Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l’économie » - édition DUNOD – Paris
- Vivien Levy-Garboua, « Macroéconomie contemporaine », 2 édition Economica, Paris, France, 1981,
- Régis Bourbonnais ; " Économétrie : Manuel et exercices corrigés " ; 8ème éd. ; Dunod ; Paris ; 2011 ..
- Salama P, Valier J, « L’économie gangrenée », La Découverte Paris, France, 1990,.
- Samuelson P, Nordhams W, « Economie », edition Economica, Paris, France, 2000,
- Schmitt B, « Inflation, chômage et malformations du capital », Economica, Paris, 1984,
- Vivien Levy-Garboua, « Macroéconomie contemporaine », 2 édition Economica, Paris, France, 1981,
- Zied Ftiti & Jean – François Goux, Le ciblage d’inflation: un essai de comparaison internationale (France: Groupe d’Analyse et de, Théorie Economique Lyon-St Etienne, Mars 2011.

التقارير و المقالات العلمية:

- Conseil National Economique et Social, Rapport Sur la Conjoncture Economique et Sociale l’année 1997,
- Emmanuel Carre, une Histoire du ciblage de l’Inflation, (France: centre d’économie de l’université paris Nord CNRS , N 07–2011.
- le monde,bilan du monde(la situation économique internationale),France inter,france,2011
- John Astin et Marc Prud’Homme (David Fenwick) “GUIDE PRATIQUE POUR L’ÉTABLISSEMENT D’IPC -LE CALCUL DES INDICES-“ (2004).
- ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (WT/ACC/DZA/1)- 11 juillet 1996.
- Ammour Benhalima, L’économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopie,

المراجع باللغة الإنجليزية:
الكتب:

- Arthur Smithies ; " Federal Budgeting and Fiscal Policy " ; in Howard S. Ellis (ed.) ; A Survey of Contemporary Economics ; Vol. I ; The Blakiston Company ; Philadelphia ; 1949
- Addison Wesley, USA, 2004
- . - Alan Griffith, Stuart Wall, « Applied economics an introductory course », Seventh Edition, Longman. Londonand New York, 1997
- Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004
- Damodar N. Gujarati ; " Basic Econometrics " ; 4th ed. ; The McGraw-Hill Companies ; U.S.A ; 2004 .
- Gregory N, « macroeconomics », New York worth publishers, 1997.
- P.A. Samuelson , W.D. Nordhaus , " Economics " ; 13th ed. ; McGraw-Hill International ; New York ; 1989 .

التقارير و المقالات العلمية:

- Bruno M, « Does inflation really lower growth? », Finance and Development, vol. 32, No.03, 1995
- Catao L, M Terrones, « Fiscal deficits and inflation: a new look at the emerging markets evidence », IMF Working Paper, No: WP/01/74, 2001,
 - Chris Brooks ; " Introductory Econometrics for Finance " ; 2nd ed. ; Cambridge University Press ; New York ;U.S.A ; 2008 .
- Clarida R, Waldman D, « Is bad news about inflation good news for the exchange rate? And if so, can that tell us anything about the conduct of monetary policy? », Colombia University, 2006,
- Davidmann Manfred , « Inflation, balance of payments and currency exchange rates », solbaram.org, 2002.
- Daniel Cohen, « Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy
- De List Worrel, « Monetary and Fiscal Coordination in small open economies », International Monetary Fund,working paper n° 56, 2000.
- .- Domac I , E.M Yucel, « What Triggers Inflation in Emerging Market Economies », Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank, 2004
- Green John H, « Inflation targeting: theory and policy implications », IMF Staff Papers, Vol. 43, N° 4, Dec.1996.
- Green John H, « Inflation targeting: theory and policy implications », IMF Staff Papers, Vol. 43, N° 4, Dec.1996.
- GERLACH Stefan & SMETS Frank, The monetary transmission mechanism: evidence from the G7 countries, Bank for International Settlement (BIS), Avril 1995,
- Hamilton.D.J, "Time series analysis", United Kingdom: Princeton university press, 1994.,- ----Humphrey T, « Historical Origins of Cost-Push Fallacy », Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly, Summer, 1998.

- Janet M. Box-Steffensmeier, John R. Freeman, Matthew P. Hitt, and Jon C. W. Pevehouse ; " Time Series Analysis for the Social Science " ; Cambridge University Press ; New York ; U.S.A ; 2014.
- M.C. VAISH ;" Essentials of Macroeconomic Management ";VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. ; New Delhi, 2009,
- Rogoff. K, « Dornbusch's overshooting model AFTER twenty-Five years. Mundll–Fleming lecture »,www.jmf.org, 2002,.
- Svensson, Lars E.O, « The first year of the Euro system: inflation targeting or not? », The American Economic Review, 90 , 2000..
- T.R. Jain, S.J. Kaur; "Public Finance and International Trade"; V.K. Publications; New Delhi; 2009-10
- . - Wachtel P , Rousseau Peter L, « Inflation, financial development and growth », New York University, Working Papers, 2000,
- H.L. Bhatia ; " Public Finance " ; 26th ed.; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi; 2008.
- Veena Keshav Pailwar; "Economic Environment of Business"; 3rd ed.; PHI Learning Private Limited ; New Delhi ; 2012.

- مواقع الانترنت:

- IMF (International Monetary Fund); World Economic Outlook Database; October 2014; (<http://www.imf.org/>).
- Ministère du Commerce : <http://www.mincommerce.gov.dz>.
- Ministère des Finances ; (<http://www.mf.gov.dz/>).
- ONS (Office National des Statistiques ; (<http://www.ons.dz/>).
- World Bank ;World Development Indicators ; (<http://data.worldbank.org/>)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير صدمات المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الكتلة النقدية ، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، سعر الصرف و الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، باستخدام اختبار السببية لـGranger، اختبارات التكامل المتزامن لـJohansen، نموذج تصحيح الخطأ، دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين، وكانت النتائج الرئيسية للدراسة كالتالي :

- سعر الصرف يؤثر عكسيا و معنويا على التضخم في المدى الطويل في الجزائر.
- الانفاق الحكومي له تأثير إيجابي و معنوي على التضخم في المدى الطويل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التكامل المتزامن، سببية قرانجر ، نموذج تصحيح الخطأ.

Résumé

Cette étude vise à déterminer l'impact des chocs des variables économiques, notamment la masse monétaire , le PIB réel, le taux de change et les dépenses publiques sur l'inflation en Algérie au cours de la période allant de 1970 à 2012, en utilisant le test de causalité de Granger, tests de cointégration de Johansen, modèle à correction d'erreur, les fonctions de réponses impulsionnelles et la décomposition de la variance. Les principales conclusions de l'étude sont les suivantes :

- Le taux de change a un effet négatif et significatif sur l'inflation à long terme en Algérie.
- Les dépenses publiques ont un effet positif et significatif sur l'inflation à long terme en Algérie.

Mots clés: L'inflation, cointégration, causalité de Granger, modèle à correction d'erreur.

Abstract

This study aims to determine the impact of the shocks of the economic variables, including money supply, real GDP, the exchange rate and public spending on inflation in Algeria during the period from 1970 to 2012, using Granger causality test, cointegration tests of Johansen, model error correction, the impulse response functions and variance decomposition. The main conclusions of the study are :

- The Exchange rate has a negative and significant effect on long-term inflation in Algeria.
- The Public spending has a positive and significant effect on long-term inflation in Algeria.

Keywords: Inflation, cointegration, Granger causality, error correction model.